مجلس الأمة

63

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثالث والستون - ديسمبر 2014

بمناسبة احياء ستينية ثورة التحرير.. مجلس الأمة ينظم ندوة حول:

زيغود يوسف ..
رمز الشهيد تخيم على المبنى..

وسيرته ترتسم
في العقل.. والوجدان

قانون المالية
لسنة 2015

الثروة الدائمة في بدائل المحروقات

الفهرس

قانون المالية لسنة 2015

الثروة الدائمة في بدائل المحروقات 04

تحليل > **حتمية الإنعاش الاقتصادي .. وعبء التحويلات الاجتماعية** 05

المجموعات البرلمانية : **من مضامين تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية** 07

الجلسات

أعضاءِ مجلس الأمة يصادقون على نصيّ قانوني التعاضديات الاجتماعية وصندوق النفقة 09

الأسئلة الشفوية

> **الحالة المدنية: تصحيح الأخطاء... وتخفيف المعاناة** 12

> **لا أحياء سكنية ..بدون مرفق!** 13

> **حماية صحة وأمن المستهلك** 15

> **محاربة التسرب المدرسي... يتطلب تكاثف جهود الجميع** 20

> **آليات وميكانيزمات لمشاركة المواطن في إدارة شؤونه المحلية عن قريب** 22

> **إعادة النظر في مبلغ المنحة المعتمدة للسفر إلى الخارج** 28

وفود

رئيس مجلس الأمة يتحادث مع

رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني 32

..ومع رئيس مجلس الشعب السوري 33

استقبالات 34 النشاط الخارجي 38

النشاط الفكري والثقافي / ندوة

بمناسبة احياء ستينية ثورة التحرير..
مجلس الأمة ينظم ندوة حول:
زيغود يوسف .. روح الشهيد تخيم على المبنى..
وسيرته ترتسم في العقل.. والوجدان 43

متابعات

في المؤتمر حول التطورات الدستورية في افريقيا
الجزائر تحضر بجدية لتعديل الدستور وتتفادى التسرع والتقليد 48

مجلس الأمة في صميم النقاش
مختصون يستعرضون تجربة المجلس .. ويدعون إلى تمكينه من صلاحيات أوسع 50

بيان أول نوفمبر 1954
مرجعية تاريخية في تحرير الشعوب من الاستعمار 53

برلمانيات يشدن بإصلاحات رئيس الجمهورية:
رفع نسبة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة مكسب هام 55

الصدار البرلماني 57

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب آمال

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للنشر والإشهار (anep) رويبة

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف : 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

قانون المالية
لسنة 2015

الثروة الدائمة في بدائل المحروقات

قانون المالية لسنة 2015 نوقش خلال جلسات علنية عامة، قدم خلالها وزير المالية عرضا شاملا، ليفسح المجال بعدها لأعضاء مجلس الأمة للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم حول القانون، واختتمت المناقشة العامة بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية ..

أعضاء مجلس الأمة استمعوا خلال جلسة عامة يوم الثلاثاء 11 نوفمبر 2014 لرد وزير المالية .

وكانت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة قد أعدت تقريرا تكميليا حول نص قانون المالية لسنة 2015 أوصت فيه بمايلي:

• ترشيد استعمال المال العام ومحاربة التهريب والفساد إلى جانب تعزيز مختلف آليات الرقابة وتفعيلها

• العجز المالي الذي تعرفه معظم البلديات أصبح يفرض وجوبا إحداث إصلاحات في الجباية المحلية،

• رفع ميزانية مخططات التنمية للبلديات والتحديد الصارم لصلاحيات المراقب المالي للحيلولة دون عرقلة عمل البلديات،

• ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل بديلة للمحروقات، بالالتفاف أكثر للصناعة، السياحة، ولاسيما الفلاحة بصفتها الثروة الدائمة من ناحية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي من ناحية أخرى،

• ترقية المنتوج الوطني من أجل خفض فاتورة الواردات التي أصبحت تثقل كاهل الخزينة العمومية،

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 12 نوفمبر 2014 خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد محمد جلاب، وزير المالية والسيد حاجب باب عمي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية مكلف بالميزانية والاستشراف والسيد خليل ماحي، وزير العلاقات مع البرلمان وعدد من أعضاء الحكومة على نص قانون المالية لسنة 2015 .

• الحرص على إحترام الأحكام التي نص عليها القانون بخصوص تأطير نشاط وكلاء بيع السيارات لا سيما فيما يتعلق بتوفر السيارات والمركبات على شروط السلامة والأمان،

• ضرورة فتح مكاتب صرف العملة الصعبة من أجل محاربة السوق الموازية

• تسهيل الاستثمار بكل أشكاله في مناطق الجنوب لا سيما القطاع السياحي، لتنمية هذه المناطق والتشجيع على استقرار السكان،

• إيجاد صيغ مرنة تسهل عملية توزيع الأراضي الموجهة للسكن الفردي في مناطق الجنوب الكبير،

• ضرورة السهر على التطبيق الصارم للإجراءات المتخذة من أجل ضمان عدم اللجوء في كل مرة إلى إعادة التقييم للمشاريع،

• ضرورة تفعيل عمل البورصة حتى تؤدي دورها في الاقتصاد الوطني،

• ضرورة إعادة النظر في القانون الصفقات العمومية وجعله أكثر مرونة، لتسهيل تنفيذ البرامج التنموية المسطرة.

• ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بإلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90 - 11 والمتعلق بعلاقات العمل، وما يترتب عنه من انعكاسات إيجابية على شريحة واسعة من المجتمع.

حتمية الإنعاش الاقتصادي .. وعبء التحويلات الاجتماعية

أكد مشروع قانون المالية لسنة 2015، تجسيد أهم القرارات التي التزمت بها الحكومة، لتدخل حيز التطبيق ابتداء من السنة المقبلة، لاسيما تلك المتعلقة بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل وإعطاء تعريف جديد للأجر الوطني الأدنى المضمون، إلى جانب إعادة إدراج القرض الاستهلاكي للمنتجات الوطنية دون غيرها، إضافة إلى النص صراحة على المكانة التي يحظى بها الاستثمار كأولوية.

إعادة تثمين الأجر الوطني الأدنى المضمون..و إلغاء المادة 87 مكرر

سيسمح إلغاء المادة 87 مكرر للقانون المتعلق بعلاقات العمل ومراجعتها وإعادة تحديدها في إطار قانون المالية 2015 ب«تدارك» أجور الفئات المهنية الدنيا للعمال حسبما أوضحه الشركاء في اجتماع الثلاثية الأخير . وأكدت الأطراف الشريكة في هذه الثلاثية أن الاستجابة لهذا المطلب القديم ستضفي على المؤسسات «مزيدا من المرونة» لتحسين مكافآتها لمردودية العمال. وتنص المادة 87 مكرر أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يضم الأجر القاعدي والتعويضات والمنح بكل أنواعها باستثناء التعويضات المسددة في إطار تعويض المصاريف التي يدفعها العامل. وفي هذا الصدد فإن إعادة تثمين الأجر الوطني الأدنى المضمون التي لم تشمل سوى الأجر القاعدي دون المنح والعلاوات المدفوعة للعمال لم يكن لها «أثر كبير» على مداخيل هؤلاء لاسيما الفئات المهنية الهشة وهذا ما يفسر مطلب الاتحاد العام للعمال الجزائريين لمراجعة هذا الترتيب. وينم حرص الحكومة وأرباب العمل على تأجيل باستمرار مراجعة هذه المادة التي أثارت جدلا خلال اجتماعات الثلاثية المختلفة عن الإرادة في حماية المؤسسات لاسيما تلك التي تواجه صعوبات مالية وعجزا ماليا في حالة مراجعة كبيرة للأجور. وستؤدي مراجعة هذه المادة التي ستدخل حيز التنفيذ في جانفي 2015 والتي يسعى الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلالها إلى تحسين القدرة الشرائية للمداخيل الضعيفة بالنسبة للسلطات العمومية والمؤسسات إلى نفقات مالية إضافية لمواجهة الزيادات في الأجور التي تنجم عن ذلك. وكان رئيس الجمهورية قد أكد في رسالة بمناسبة الاحتفال بالذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات أن إلغاء المادة 87 مكرر من القانون المتعلق بعلاقات العمل يأتي في منظور «الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال وترقيتها». وأضاف أن المقاربة الجديدة تتيح «تعزيز الأجر الأدنى المضمون وتحسين مداخيل العمال المنتمين للفئات المهنية الدنيا» كما أكد أنها «ستضفي على المؤسسات مزيدا من المرونة لتحسين مكافأتها لمردودية العمال وللظروف الخاصة بمنصب العمل». وحسب مختصين، فان إلغاء المادة 87 مكرر سيفضي إلى «ارتفاع بنسبة 10 إلى 20 بالمائة في كتلة الأجور وانعكاسات مالية تتراوح من 6 إلى 7 مليار دولار». ولدى تطرقه لهذا الإجراء اعتبر الوزير الأول عبد المالك سلال أن إعادة تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون من شانه تقديم «بعض التصحيحات» لاسيما لفائدة «العمال المتضررين» و«تحسين إنتاجية الأداة الوطنية للإنتاج ونتائج المؤسسات» مما يسمح لها ب«توفير كل الشروط التي تضمن تطبيقا جيدا». وأوضح السيد سلال أن الحكومة التي تسعى من خلال هذا القرار إلى رفع الأجور مجددا هي بعيدة عن كل تصور شعبوي مؤكدا أن مسعاها «براغماتي محض».

حوالي 100 مليار دولار لمشاريع حيوية

يضم قانون ميـــزانية المخطط الخماسي 2015 / 2019 وكذا الميزانية التكميلية للمخطط الحالي والتي تتضمن المشاريع المتبقية التي لم يتم استكمالها بعد .

تعتبر ميزانية 2015 التي نص عليها قانون المالية الجديد الأكبر على الإطلاق، حيث يتوقع أن تتجاوز سقف 100 مليار دولار، نظرا لاحتوائها على العديد من المشاريع الهيكلية الضخمة التي قررت الحكومة تأجيلها إلى السنة القادمة على الرغم من إدراجها ضمن قانون المالية التكميلي للسنة الجارية على غرار القروض الاستهلاكية

واستكمال أشطر المشاريع السكنية. وفي هذا السياق، ينتظر أن ترصد الحكومة شطرا مهما من الميزانية الجديدة لقطاع السكن الذي التزم مسؤوله الأول الوزير عبد المجيد تبون بإنجاز ما يقارب 300 ألف وحدة سكنية خلال سنة 2015 وحدها على أن يستكمل الباقي خلال السنوات الثلاث التي تليها ليصل إلى سد العجز الذي قدره تبون بحوالي 720 ألف وحدة سكنية يتم من خلالها القضاء على أزمة السكن مع نهاية سنة 2019، كما يتضمن قانون المالية 2015 إقرار المنحة التي أعلن عنها الوزير الأول عبد المالك سلال الخاصة بسكان الجنوب، التي قال الوزير الأول إنها ستبلغ 100 مليون سنتيم لكل مواطن يرغب بإقامة منزل فردي مع ترك حرية اختيار المساحة اللازمة للبناء، إضافة إلى تقديم كل التسهيلات الخاصة به مما سيرفع الميزانية المخططة للقطاع بشكل كبير أكثر مما كانت عليه، حيث بلغت خلال قانون المالية لسنة 2014 ما يقارب 20 مليار. ميزانية قطاع العمل هي الأخرى ستشهد هذه السنة ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية، خاصة أنه قدر عدد مناصب العمل المقرر استحداثها في مختلف القطاعات بحوالي 500 ألف منصب، إضافة إلى 90 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تدرج ضمن مشاريع تشغيل الشباب من «أونساج» و«الكناك» وغيرها حسب تصريح وزير القطاع محمد الغازي الذي أكد أن الحكومة تستهدف خلق 500 ألف منصب شغل خلال سنة 2015 وحدها.

وبحسب ميزانية الدولة فان المداخيل ستكون في حدود 57.8 مليار دولار، بينما تتعدى النفقات 109 مليارات دولار أي بعجز مقدر بـ52 مليار دولار.

ويتم تمويل هذا العجز من «صندوق ضبط الإيرادات» الذي يصب فيه الفارق بين سعر النفط المعتمد في الميزانية (37 مليار دولار) والسعر الحقيقي للنفط في الأسواق العالمية.

وضم هذا الصندوق 60 مليار دولار في نهاية مارس 2014، وهو يساهم أيضا في تمويل العمليات المالية غير المبرمجة كالزيادات في الأجور المفاجئة التي شهدتها الجزائر في 2011.

وتتوقع ميزانية الدولة نموا اقتصاديا بـ 3.42 % في 2015 وتضخما في حدود 3 %.

وينتظر أن تنفق الحكومة 21 مليار دولار على الإعانات الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن، إضافة إلى دعم المواد الغذائية الأساسية، السكر والدقيق والزيت والحليب.

الاستثمار المنتج ... الرهان الاكبر

ارتأت الحكومة مراجعة بعض الإجراءات الجبائية والرسوم لتشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني، كما اتخذت إجراءات تشريعية أخرى لصالح تحسين تحصيل ومراجعة قائمة الضرائب، وذلك في سياق الإجراءات التشريعية التي حملها قانون المالية لسنة 2015 فيما حمل النص القانوني هذا مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تبسيط المعاملات الإدارية لصالح المؤسسات، وتنوعت الإجراءات بين إعفاءات جبائية وفرض رسوم جديدة.

ومن بين أهم الإجراءات التي ارتأت الحكومة إدراجها في سياق المقترحات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتحسين مردودية الإنتاج الوطني، إعادة النظر في نسبة الضريبة على أرباح الشركات على النحو الذي تقرر توحيدها ما بين القطاعين الإنتاجي والتجاري.

وعليه، يمكن القول أن الاستثمار المنتج يشكل، ليس فقط أولوية قانون المالية الجديد، بل أيضا، وهذا هو الأساس، اهم محور لعمل الحكومة خلال الخماسي المقبل اذ ينتظر تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بغية تكريس اكبر لحرية الاستثمار والتنصيص على مجمل المزايا القطاعية الواجب تقديمها لحاملي المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الوطني والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي. ومن بين الإصلاحات المدرجة تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب متخصص في توجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة ومرافقتهم في الانجاز وإرشادهم في مجال التنظيم والتسيير موازاة مع تحسين مستمر لمناخ الأعمال ورفع العراقيل التي ظلت تحول دون تحقيق نمو قوي ومتواصل بما في ذلك مشكل العقار. ويشكل قطاعا الصناعة والفلاحة محركي النمو المنتج خارج المحروقات حسب البرنامج. ففي مجال الصناعة سيتم إعطاء الأولوية لنشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية مع إعطاء دفع جديد لقطاع المناجم من خلال صدور القانون المتعلق بالمناجم وإنشاء فوج صناعي منجمي وكذا انجاز مركب ضخم لصناعة مختلف أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية. كما سيتم وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الجديدة لاسيما التي يبادر بها حاملو الشهادات من الشباب وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها خاصة في النشاطات التحويلية، إضافة إلى إنعاش القطاع من خلال اتخاذ إجراءات إضافية في مجال تحسين حكامة المؤسسات ونوعية تسييرها وتنظيم النشاطات الصناعية وكذا تدعيم القدرات الوطنية للموارد البشرية . أما فيما يخص القطاع الفلاحي فيرتكز البرنامج على ثلاثة محاور تتعلق بالتجديد الفلاحي والتنمية الريفية وعصرنة القطاع إضافة إلى تعزيز النتائج التي عرفها القطاع من خلال رفع مستويات الإنتاج الفلاحين توسيع المساحات المسقية واستصلاح الأراضي واستعمال بذور ذات نوعية وتوسيع قدرات التخزين .

قانون.. وإستراتيجية

ومن الواضح، أن هذا الهدف المعلن يستدعي قيام الجزائر بتطبيق إستراتيجية كفيلة بضمان بروز اقتصاد وطني متنوع، كما ينص قانون المالية، ومثلما يستهدف ذلك المخطط الخماسي المقبل، ذلك أن «المخطط الخماسي المقبل 2015 - 2019 من شأنه تشجيع بروز اقتصاد متنوع وتنافسي. لكن بلوغ هذا الهدف مرهون بدفع الصناعة الوطنية من أجل وضع حد لمنطق فتح الباب على مصراعيه للواردات.

ميزانية .. بسعر صرف 79 دينارا للدولار ومرجعي للبرميل 37 دولارا

يستند مشروع قانون المالية لسنة 2015 إلى عدة عناصر تأطير الاقتصاد الكلي والمالي وتتمثل هذه العناصر في سعر البترول المحدد بـ 37 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي جبائي وسعر صرف بـ 79 دينارا للدولار الأمريكي الواحد وارتفاع الواردات السلعية بـ 4.5 في المائة بالدولار الجاري وكذا ارتفاع حجم صادرات المحروقات بـ 3.68 في المائة، ونمو اقتصادي خارج المحروقات بنسبة 4.25 في المائة، أما هيكل التوازنات الميزانية المتوقع لسنة 2015 فيتمثل في ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ 18.896 مليار دينار مقابل 18.191 مليار دينار في قانون المالية للسنة الجارية بحوالي 17.647 مليار كتوقعات الإقفال لسنة 2014، مع تراجع نموها إلى 3.8 في المائة، وبقاء معدل نمو الناتج الداخلي الخام مدفوعا بقطاعات البناء الأشغال العمومية خدمات البيع وكذا المحروقات. وأما بخصوص متاحات صندوق ضبط الإيرادات، فيتوقع أن تتعزز بمبلغ 2.634 مليار دينار للسنة المقبلة وذلك بفضل ارتفاع صادرات المحروقات . وفيما يخص التدابير التشريعية لمشروع قانون المالية لسنة 2015، فمن الواضح، أنها ترمي إلى تحقيق أهداف مختلفة ذات طابع اقتصادي ومالي واجتماعي كتشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني وتحسين المردود وتوسيع الوعاء الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية لصالح المؤسسات والأسر، وترشيد النفقات العمومية وتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة خارج المحروقات وإعادة بعث القروض الاستهلاكية الخاصة بالمنتوج المحلي.

(رشيد لمواري)

المجموعات البرلمانية :

من مضامين تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية

شملت تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية العديد من الانشغالات والاهتمامات التي تعكس احتياجات المواطنين عبر الوطن.. وتركزت حول قضايا الساعة، حيث سعى رؤساء المجموعات إلى إبراز الأولويات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.. والتعليق على مجريات الحياة السياسية في هذه المناسبة (مناقشة قانون المالية)..

ولما كانت تلك التدخلات اتسمت في مجملها بالطابع الذي تقتضيه هذه المناسبة بحيث عمدت إلى عرض معظم الأولويات .. وأهم الانشغالات الوطنية فإننا في هذا الملف نقتصر على مقتطفات منها

السيد عبد القادر زحالي،

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

الاقتصاد : بناء اقتصاد متنوع وقوي وهذا بـ:

- اللجوء إلى إعادة التصنيع وتكثيفه
- تنمية الفلاحة وتطوير عالم الريف
- تثمين مصادر الطاقة وتطويرها
- العمل على ترقية السياحة باعتبارها مصدر دخل هام.

السكن : إن عزم الحكومة من خلال هذا القانون على القضاء نهائيا على أزمة السكن بإحداث صيغ جديدة وآليات متنوعة تستجيب لتطلعات مختلف الفئات الاجتماعية، والسعي لتمكينها من الحصول على السكن، قرار يستحق التنويه والإشادة، فهو يشكل لغة جديدة يتجاوز فيها هذا الملف مرحلة الحلول الظرفية إلى أخرى جذرية، فلا يسعنا نحن أعضاء المجموعات البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني إلا التنويه به والتعبير عن دعمنا له.

العدالة : نثمن مضي الحكومة قدما في إثراء قطاع العدالة بإصلاحات عميقة، وفق توجيهات فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، بهدف تعزيز دولة الحق والقانون وتكريس احترام الحقوق والحريات، وجعل العدالة في متناول الجميع، وننوه بالإنجازات الكبيرة التي حققها القطاع إلى حد الآن في التكوين والعصرنة وتحسين الخدمات وتسريعها، وفي إنجاز المشاريع وتوسيع الخارطة القضائية وكذا تحيين الترسانة التشريعية ذات الصلة وتكييفها مع المستجدات الوطنية والدولية..

إن المكاسب التي حققتها الجزائر في قطاع العدالة تدعو إلى الفخر، وهي ثمرة جهود القائمين على هذا القطاع المتشعب، وحرصهم على إشراك كافة الفاعلين فيه لإثرائه. ندعو إلى تكريس هذا المسار الواعد، وتكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف الكبرى لإصلاح قطاع العدالة.

السيد لخضر سيدي عثمان،
رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

الاقتصاد : أن مجهود الدولة يستمر في مجال تشجيع الاستثمار المنتج، والمنشئ للثروة ومناصب العمل، من خلال إقرار تدابير وإجراءات تحفيزية عديدة ومتنوعة، تصب في خدمة الاستثمار والإنتاج، وهذا كله من أجل تنويع الاقتصاد الوطني (إعفاءات ضريبية، حقوق التسجيل، حق امتياز الأراضي، تكفل الخزينة بالفوائد والتخفيضات، امتيازات جبائية وغيرها)

العمل: إننا في الأرندي نثمن إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90 / 11 والمتعلق بعلاقات العمل وما يترتب عنه من تحيين للأجر الوطني الأدنى المضمون، يشكل بحق مكسبا كبيرا من شأنه تعزيز القدرة الشرائية للمواطن خاصة لفئات ذوي الدخل المحدود في مختلف القطاعات كما يدل على جدية الحكومات والشركاء الاجتماعيين، في التعاطي مع تطلعات عمالنا.

الفلاحة : تعتبر الفلاحة المحرك الحقيق وبدون منازع للتنمية لما تزخر به بلادنا من مؤهلات طبيعية تمكنها من الوصول وبدون عناء للاكتفاء الذاتي، وتوفير كل حاجيات البلاد. وبالنظر للنتائج الحسنة المحققة في العشرية الأخيرة، لذا نوصي الحكومة بمواصلة المجهودات وتوفير الإمكانيات الضرورية واللازمة لهذا القطاع ليلعب الدور المنوط به.

السيد عبد الكريم قريشي ،
مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

الاقتصاد : ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويقتضي هذا تنمية وتطوير الهياكل الإنتاجية من خلال مواصلة الجهود للنهوض بالإنتاج الفلاحي، لبلوغ عتبة الأمن الغذائي باعتبارها هدفا إستراتيجيا من خلال استمرار الدعم المالي، إضافة إلى أهمية تطوير النشاط السياحي باعتباره صناعة متميزة تساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومحققة للتنمية الاقتصادية المتوازنة مع ضرورة توسيع الاستثمار في قطاع الخدمات.

المال: أن هذا القانون لم يظهر معدل صرف بقية العملات خاصة عملة الأورو التي تتم بها معظم المعاملات المالية الاقتصادية في الجزائر خلافا للدولار الأمريكي، لكن وفي ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية، فإننا نرى ضرورة تنوع العملات الأجنبية التي نتعامل بها دون التركيز على عملة واحدة بالنسبة لعملية استثمار الفوائض البترولية في البنوك الأجنبية

الدولية لما لذلك من مخاطر بسبب ما يلحق بهذه العملة أو تلك.

الطاقة : الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية..) كونه مصدرا مستداما وغير مصر بالبيئة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التنويع في مصادر توليد الطاقة الكهربائية وتوفير البترول والغاز، وفتح أفاق من أجل تصدير الطاقة الكهربائية(الصديقة للبيئة) نحو الخارج وأوروبا على الخصوص، وكذلك ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة. .

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نصيّ قانونيّ التعاضديات الاجتماعية وصندوق النفقة

صادق أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية المنعقدة يوم الخميس 11 ديسمبر 2014 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، على نصي القانون المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية والقانون المتضمن إنشاء صندوق النفقة. بحضور وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، و وزير العدل، حافظ الأختام.

قانون التعاضديات الاجتماعية

استكمالا للإصلاحات التي باشرها قطاع المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي خاصة فيما يخص تحسين نوعية الأداءات والحفاظ على التوازنات المالية من أجل تفعيل واستمرارية نشاطها التعاضدي، جاء نص القانون المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية ليحدد شروط وكيفيات تأسيس التعاضديات الاجتماعية وتنظيمها وسيرها .

فالقانون الجديد جاء بإصلاحات حديثة ترمي إلى إعادة تأسيس التعاضديات الإجتماعية انطلاقا من تغيير الطبيعة القانونية للتعاضدية، لتصبح هذه المؤسسة شخصا معنويا يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مربح، تسير بموجب أحكام هذا القانون وقانونها الأساسي. وتكتسب هذه التعاضدية صفة التعاضدية ابتداء من تاريخ تسجيلها، حيث تقوم بأعمال التضامن والمساعدة والاحتياط لفائدة أعضائها المنخرطين وذوي الحقوق من خلال دفع الاشتراكات.

وقد جاءت الأحكام الواردة في هذا النص، بإجراءات جديدة ترمي إلى إدماج التعاضديات الاجتماعية في نظام البطاقة الالكترونية «الشفاء» ونظام الدفع من قبل الغير للمؤمن لهم اجتماعيا، حيث تقدم هذه البطاقة وجوبا لكل مقدم علاج و/أو هيكل علاج، قصد الحصول على أي علاج أو خدمة قابلة للتعويض التكميلي، بهدف ترقية نوعية الأداءات وترشيد النفقات، موازاة مع نظام الدفع الذي تضمنه «مؤسسة الضمان الاجتماعي» والذي سيسمح للمؤمن لهم اجتماعيا مستقبلا، الاستفادة من هذين النظامين في آن واحد.

كما سيتم تأسيس التقاعد التكميلي الذي يمنح الحق في معاش تقاعد تكميلي ذا طابع مالي وشخصي، ابتداء من السن القانونية للتقاعد لكل عامل، عضو يثبت خمسة عشرة (15) سنة من الاشتراكات في التعاضدية الاجتماعية على الأقل.

يمول هذا التقاعد التكميلي «من صناديق تقاعد تكميلية» تخضع لاشتراكات خاصة للمنخرطين فيها حيث يقتطع هذا الاشتراك من الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 3 % كحد أدنى يوزع بالتساوي بين المستخدم والأجير، ويتحمل العامل غير الأجير على عاتقه هذه النسبة كلها.

كما يمكن للأعضاء المستفيدين من التقاعد التكميلي، أن ينخرطوا وبصفة فردية وعلى عاتقهم في التقاعد التكميلي ضمن تعاضديات اجتماعية أخرى، غير تلك الخاصة بقطاعهم، قصد رفع مداخيلهم عند بلوغ سن التقاعد.

يحدد التقاعد التكميلي أيضا، حالات أخرى من فئة المنخرطين في التقاعد التكميلي للتعاضدية الاجتماعية، الذين لا يتوفرون عند بلوغ السن القانونية للتقاعد على عدد السنوات الدنيا للاشتراك والاستفادة من اعتماد سنوات الاشتراك الناقصة مقابل رفع اشتراكات التعويض على عاتقهم في حدود خمس (05) سنوات.

كما أن هذا النص، لم يغفل عن تحديد تمويل صندوق المساعدة والإسعاف وطبيعة الاداءات التي تقدم من طرف هذا الأخير، وفق شروط منحها لأعضائها المنخرطين وذوي حقوقهم.

وأكدت أحكام النص الجديد، بأن نسبة المرجعة في التقاعد التكميلي ستنتقل من 80 % إلى 100 % بالإضافة إلى 20 % تمنحها التعاضديات للمنخرطين فيها من حيث التأمين على المرض، مما سيسمح لهذه الفئة، الاستفادة بشكل متزامن من مزايا النظامين «التعاضدي والضمان الاجتماعي»، كما يمكنهم الحصول على الأدوية المتضمنة في الوصفة الطبية أينما وجدوا عبر التراب الوطني.

وقد نص القانون على تشديد العقوبات الجزائية المطبقة على المخالفين للتشريع الخاص بالتعاضديات الاجتماعية قصد حماية حقوق المستفيدين من الانخراط في التعاضديات.

القانون المتضمن إنشاء صندوق النفقة

نظرا لكثرة الأحكام القضائية المتعلقة بالنفقة والتي تجد صعوبات في التنفيذ، وبخاصة في حال عدم وفاء الزوج بها، مما يترب عنها الكثير من المشكلات الاجتماعية المختلفة التي تؤثر سلبا على المرأة المطلقة وعلى أبنائها وتعرض الأسرة للتشرد والضياع.

جاء القانون المتضمن إنشاء صندوق النفقة الذي يحدد إجراءات الاستفادة من مستحقاته المالية التي تدفع للطفل المحضون، المحكوم له بالنفقة بموجب أمر أو حكم قضائي في حالة عدم تعذر التنفيذ الكلي أو الجزئي لأي منهما، بسبب امتناع المدين بها عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة مكان إقامة الدائن بالنفقة، وتتولى قبض هذه النفقة المرأة الحاضنة حسب المادة 64 من قانون الأسرة أي الأم أو الجدة أو الخالة أو العمة أو الأقربون درجة.

كما تستفيد من المستحقات المالية المنصوص عليها في نص هذا القانون المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة في حالة تعذر التنفيذ الكلي أو الجزئي للأمر أو الحكم القضائي.

أما عن إجراءات الاستفادة من المستحقات المالية لصندوق النفقة فتكون على النحو الأتي:

– يقدم طلب الاستفادة من المستحقات المالية إلى القاضي رئيس قسم الشؤون الأسرة المختص إقليميا، مرفقا بملف يتضمن الوثائق التي سيتم تحديدها بموجب قرارا وزاري مشترك بين وزير العدل، حافظ الأختام والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتضامن الوطني.

– يفصل القاضي المختص في طلب الاستفادة من المستحقات المالية بموجب أمر ولائي في أجل أقصاه خمسة (5) أيام من تاريخ تلقيه الطلب.

– تقوم المصالح الولائية المكلفة بالنشاط الاجتماعية التابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بصرف المستحقات المالية للمستفيد في أجل أقصاه خمسة وعشرين يوما (25) من تاريخ تبليغ الأمر الولائي الصادر من القضاء، وتستمر المصالح المختصة في صرف المستحقات المالية للمستفيد شهريا إلى حين سقوط حقه في الاستفادة.

– يجب على المستفيد من النفقة أو المدين بالنفقة إعلام القاضي المختص بأي تغيير يطرأ على حالتهما الاجتماعية أو القانونية من شأنه احتمال التأثير في استحقاق النفقة وذلك خلال عشرة أيام (10) من تاريخ حدوثه.

– يبلغ القاضي المختص المصالح المختصة، عن طريق أمانة الضبط بالحكم أو القرار المتضمن مراجعة مبلغ النفقة في أجل أقصاه ثمانية وأربعين (48) ساعة من تاريخ صدوره

– يتولى أمين الخزينة للولاية تحصيل المستحقات المالية التي دفعها صندوق النفقة من المدينين بالنفقة، بناءا على أمر بالإيراد تصدره المصالح الولائية المكلفة بالنشاط الاجتماعي وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 25 سبتمبر 2014 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة خصصت لطرح الأسئلة الشفهية.

حضر الجلسة إلى جانب وزراء الداخلية والجماعات المحلية، الأشغال العمومية السكن والعمران ،الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وزير العلاقات مع البرلمان، السيد خليل ماحي.

مصادرة البنادق المستوردة...بدافع أمني!؟

بوزيد بدعيدة

تساءل السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة عن مصير بنادق الصيد التي قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بحجزها والتي تعود ملكيتها إلى أفراد اقتنوها بطريقة قانونية ،هؤلاء المواطنين الذين يتجاوز عددهم – حسب عضو مجلس الأمة– 2500 شخص على المستوى الوطني.

السيد الطيب بلعيز، وزير الداخلية والجماعات المحلية أكد خلال رده بأن استرجاع هذه البنادق تم بأمر رئاسي بدافع أمني في ظل الظروف الحرجة التي كانت تعيشها الجزائر. مستدركا وأنه في ظل الاستقرار الذي تعرفه اليوم قامت وزارة الداخلية بالتشاور مع الجهات المعنية بدراسة كيفية إعادة هذه البنادق إلى أصحابها حيث طرح مشكل غياب ترقيم البعض منها ولهذا الغرض تم الاتفاق مع وزارة الدفاع الوطني على ترقيمها ومن ثم تسليمها لأصحابها بعد اجراء تحقيق دقيق حول هوياتهم من قبل اللجان الأمنية.

الطيب بلعيز

أما فيما يخص البنادق التي أتلفت فقد تقرر تعويض مالكيها ماديا.

الحالة المدنية: تصحيح الأخطاء... وتخفيف المعاناة

جمال قيقان

السيد جمال قيقان عضو مجلس الأمة تقدم بسؤال حول الاجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها للحد من ظاهرة الاخطاء التي يرتكبها أعوان الحماية المدنية خلال تسجيل المواطنين في الحالة المدنية؟

بعد أن ذكر وزير الداخلية والجماعات المحلية بالتدابير التي شرعت الوزارة في تطبيقها ابتداء من شهر سبتمبر 2013 والمتعلقة بتحسين الخدمات على مستوى مقرات المجالس الشعبية والولائية والإصغاء إلى انشغالات المواطنين ومن ثم انشاء مركز وطني بالحالة المدنية الذي بفضله أصبح بإمكان المواطن اليوم الحصول على النسخة الكاملة من شهادة الميلاد (12) على مستوى جميع البلديات كما سمحت الإصلاحات، حسب وزير الداخلية بإلغاء

مرحلة التحقيق الإداري خلال استخراج جواز السفر البيومتري الذي مددت صلاحيته لعشر سنوات كما تم مؤخرا التوصل إلى استخراج شهادة الميلاد الخاصة على مستوى جميع البلديات. وأضاف الوزير أنه ومنذ إنشاء هذا المركز تم استخراج ما يقارب 20 مليون شهادة ميلاد وحوالي 425739 شهادة الميلاد 12س و 16485 نسخة من عقود الوفاة و148168 نسخة من عقود الزواج بنسبة اخطاء إجمالية تقدر ب 6.07 بالمائة في بداية العملية و 1.07 بالمائة لدى انتهائها. حيث حددت نهاية شهر ديسمبر 2014 كمهلة لاستكمال تصحيح الاخطاء كما قال.وفيما يتعلق بالأخطاء الموجودة في الألقاب والأسماء فقد توصلت وزارة الداخلية إلى عقد اتفاق مع وزارة العدل يقضي بتنقل أعوان الحالة المدنية المجالس القضائية لتصحيح أسماء المعنيين دون تكليفهم عناء التنقل.

وأكد ممثل الحكومة بأن أصل الأخطاء الموجودة في الأسماء يعود إلى تحويلها من اللغة الفرنسية التي كتبت بها السجلات في السابق إلى اللغة العربية وهو ما نشأ عنه أخطاء تراكمت على مر السنين.

الطريق نحو تنزاوطين.. هل هو إنطلاق فعلي للأشغال!؟

محمد ماني

عبد القادر قاضي

تساءل السيد محمد ماني، عضو مجلس الأمة نيابة عن السيد محمد نواصر، عضو مجلس الأمة حول مصير مشروع ربط دائرة تنزاوطين الحدودية بطريق معبد والذي أعطيت إشارة انطلاقه العام الماضي وذلك في ظل معاناة المواطنين وخاصة المرضى منهم؟

حسب السيد عبد القادر قاضي، وزير الأشغال العمومية فإن المشروع سجل سنة 2011 وأعطيت إشارة انطلاقه سنة 2013 ليقطع مسافة 160 كلم مقسمة على قسمين حيث كلفت الشركة الوطنية سوناطرو بتنفيذ القسم الأول منها ولكن وبسبب مشاكلها الكثيرة مع العمال لم تستطع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في إكمال المشروع وأضاف السيد الوزير بأنه وبعد إطلاعه على ملفات عدد من المشاريع المعطلة بسبب المشاكل التي تتخبط فيها الشركات الممضية للصفقات السابقة تم الاتفاق مع ثلاث شركات من القطاع الخاص وتم الانطلاق في اشغال المشروع الأول في حين تعطلت الاشغال في المشروع الثاني نظرا لصعوبة عملية نقل المياه إلى المنطقة وفي الأخير أكد السيد الوزير بأنه سيتنقل إلى مدينة تمنراست للإطلاع شخصيا على سير الأشغال وإرجاع الأمور إلى مجاريها.

ولاية جيجل.. إنهاء (التبعية الصحية)!

عبد الرحمان ياحي

محمد بوضياف

وضعية مستشفى الطاهير بولاية جيجل ومشاكل قطاع الصحة في هذه الولاية بصفة عامة كان موضوع سؤال السيد عبد الرحمان ياحي، عضو مجلس الأمة الذي توجه به إلى السيد محمد بوضياف، وزير الصحة الذي أكد على قيام الوزارة بالتحرك والقيام بإجراءات وعزمها على المواصلة في هذا الاتجاه حتى تتخلص الولاية من التبعية للولايات المجاورة حيث تم ارسال 18 طبيب مختص من أصل 38 منصب شاغر في مختلف الاختصاصات ومنها اختصاص أمراض النساء والتوليد، طب وجراحة الأطفال بالإضافة إلى اختصاصات أخرى وقد لفت مسؤول قطاع الصحة الانتباه إلى أن مدير الصحة ووالي ولاية جيجل يمكنهم أن يطلبوا بصفة إلزامية من الأطباء الخواص المقيمين بالولاية إجراء نوبات عمل بالمستشفى العمومي. وفيما يتعلق بمستشفى الطاهير فقد أكد وزير الصحة بان تقرير خبرة قد أعد لإعادة تأهيل هذا المستشفى وذلك في إطار معاينة 42 مستشفى على المستوى الوطني بغرض إعادة الاعتبار لها.

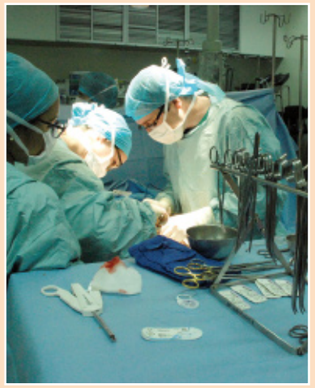

لا أحياء سكنية ..بدون مرفق!

عبد المجيد تبون

محمد زويري

أجاب السيد عبد المجيد تبون، وزير السكن والعمران على سؤال السيد محمد زويري، عضو مجلس الأمة حول مختلف جوانب البرامج الإسكانية التي اقترحتها الحكومة الجزائرية وأنواع المشاكل التي تتخبط فيها إلى يومنا هذا كما هو الحال بالنسبة لتأخر انجاز سكنات عدل وعدم تلبيتها لبنود العقود المتمثلة في تزويد هذه المساكن بالمرافق العمومية الضرورية من مدارس، مراكز صحية ومساحات خضراء وعن مصير صيغة السكن التساهمي العمومي التي تم الاستغناء عنها وقد عرفت تسجيل أكثر من 150 ألف مواطن وقد فوتت عليهم فرصة التسجيل في مشاريع اخرى وذلك منذ سنة 2001. وعن تأخر توزيع سكنات في كل من بلديات برج الكيفان، الدار البيضاء، سعيد حمدين، بوينان ، وموزاية.مؤكدا أن مشكل ما يسمى بالأحياء المرقدية سينتهي بصدور تعليمة وزارية تمنع أي متعامل في مجال البناء من تسليم هذا النوع من الأحياء للمستفيدين. مضيفا أنه واعتبارا من هذه السنة تسلم الأحياء بمرافقها الضرورية في التعليم والصحة خاصة.حيث سيفتح باب الاستثمار في هذا المجال أمام الخواص لتزويد هذه الأحياء بالمرافق الضرورية وفيما يخص تأخر الاشغال في برامج سكنات عدل 2001 أكد الوزير بأن المشكل الأساسي كان يتمثل في توفير العقار اللازم للبناء وهو ما سيتم تداركه خلال المشاريع القادمة التي ستحترم فيها آجال التوزيع .

وقد أرجع المسؤول الأول عن قطاع السكن مشكل السكن الاجتماعي العمومي إلى عدم تمكن المقاولين الصغار من الوفاء بالتزامهم تجاه المواطنين في حين كان دور الوزارة يقتصر على الموافقة على قوائم المستفيدين ليتمكنوا من الحصول على مساعدة الصندوق الوطني للسكن. وهو ما دعى المسؤولين إلى إيقاف هذا المشروع والعودة إلى صيغة السكن بالإيجار والإشراف على اختيار مؤسسات المقاولة القوية في المشاريع الكبيرة وتسليم المشاريع الصغيرة إلى المقاولة الجزائرية المتوسطة حيث تم مؤخرا توقيع 3000 عقد واستحداث شروط منها تسجيل المقاولين مؤسساتهم في صندوق للضمان.

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 09 أكتوبر 20114، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصت لطرح أسئلة شفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة على وزراء القطاعات التالية : النقل، التجارة، الصحة، البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والسياحة والصناعة التقليدية.

تدعيم كل أنواع النقل وترقيته

عمار ملاح

عمار غول

خلال رده على سؤال السيد عمار ملاح عضو مجلس الأمة والمتعلق بتأخر انطلاق سير خط السكة الحديدية لنقل الطلبة من القطب الجامعي فسديس إلى باتنة ؟

أكد وزير النقل عمار غول أن برنامج الحكومة خلال المخطط الخماسي (2010-2014) اعتمد على أساس تدعيم كل أنماط النقل بكل أنواعه وأشكاله، وحول مشكل نقل الطلبة من القطب الجامعي فسديس نحو المدينة، فقد قررت وزارة النقل من خلال لجنة مشتركة لكل المعنيين التعجيل باتخاذ كل الإجراءات لحل نهائي لهذا المشكل خاصة مع ازدياد عدد الطلبة وحوادث المرور ومن أهم تلك الإجراءات هو انطلاق رحلة يومية من جامعة فسديس إلى قلب باتنة بمعدل يقدر 11 ألف طالب يوميا من خلال رحلات منتظمة.

أما فيما يخص المطار فقد أكد الوزير أن مطار باتنة به 16 رحلة أسبوعيا منها 8 رحلات دولية و8 داخلية، وأن المطار سيعرف دعم تلك الخطوط خاصة من خلال الخطوط الجوية الجزائرية والطاسيلي، حيث ستشرع خطوط الطاسيلي بإضافة رحلتين من باتنة إلى العاصمة عن قريب نهاية أكتوبر بداية نوفمبر.

مضيفا في نفس السياق أنه خلال فصل الصيف 2014 كان هناك خط إضافي من باتنة إلى تركيا وكذا عدة رحلات عبر الخطوط الجوية الجزائرية إلى عدة مدن فرنسية. كما تمت عبر مطار باتنة حسب الوزير 258

رحلة دولية و596 رحلة داخلية عبر الخطوط الجوية الجزائرية . مؤكدا أنه رغم ذلك يجب تدعيم تلك الرحلات بقدرات جزائرية خاصة مع استلام 16 طائرة جديدة تابعة للخطوط الجوية الجزائري. ومع كبر إمكانيات الخطوط الجوية الجزائرية وتطور طيران الطاسيلي سوف نتمكن من تلبية وتغطية حاجيات التراب الوطني والخارجي.

أما فيما يخص الحج وفي إطار التنسيق مع الدول الشقيقة (السعودية) فأوضح الوزير أنه تم اختيار خمس مطارات عبر التراب الوطني نظرا للإشكال الموجود لحد الآن في ما يخص مسألة توسيع مطار جدة، وسيبقى الحج بهذه الطريقة حتى يتم توسعة مطار جدة.

أما فيما يخص جهاز المراقبة والأنظمة العصرية للهبوط (ILS)، فقد أكد الوزير أن المشروع سيخص 50 مطار وسوف تجهز يتم تجهيز في بداية الأمر 20 مطار خلال سنة 2015 .

مؤكدا في الأخير أن هدف الوزارة هو تنظيم الملاحة الجوية وترقيتها ودفعها مع محاولة تلبية الحاجيات الداخلية والخارجية وتلبية الحاجيات الوطنية نحو الخارج مع دعم المؤسسات الوطنية .

تنظيم المطارات

ردا عن سؤال السيد بوزيد بدعيدة حول ضرورة لامركزية التسيير للمطارات وترك المبادرة لمسيريها وإعطاءها استقلالية ذاتية؟

أعلن وزير النقل أن هناك 36 مطار على مستوى الجزائر مفتوح على الملاحة الجوية، 16 مصنف دوليا و20 مطار مصنف وطنيا، وأن هذه المطارات تؤدي الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية .

موضحا في نفس السياق أنه طبقا للمرسوم التنفيذي لسنة 1987 تم من خلاله تنظيم المطارات من خلال عملية إشراف للمؤسسات جهوية ذات طابع صناعي وهي مؤسسات مطارات وهران به 11 مطار بالغرب الجزائري، مؤسسات مطارات العاصمة وتضم 17 مطار جلها بالوسط، ومؤسسات مطارات قسنطينة 7 مطارات شرق الوطن. هذه المؤسسات منذ نشأتها مهمتها تتمثل في الإشراف والتنسيق، مضيفا إلى أن وزارة النقل من خلال الجلسات الكبرى للنقل التي نظمتها خلال ديسمبر 2013، خلصت إلى ضرورة :

- ترتيب المنشآت المطارية
- ترتيب فضاء المطار
- ترتيب الفضاء الجوي (الملاحة الجوية)
- إحداث تكامل وتناسق مابين الفضاءات، وإعطاء المزيد من الاستقلالية التامة .

موضحا في نفس السياق أنه على مستوى كل المطارات المدير له الاستقلالية في التسيير

الإداري للمنشأت فله صلاحيات التامة (أمني، استغلال، استشراف) وله الحق في أن يقترح أو يطرح انشغالات، وأن المؤسسة المطارية هي مؤسسة لها عملية التنسيق والإشراف .

وأما بخصوص إصلاح الفضاء الجوي فأوضح الوزير أنه سيتم تنظيم المجال الجوي من خلال تحيينه خلال سنة 2015، وأن تطوير الخطوط الجوية الجزائرية والطاسيلي وفرض التكامل بينهما سيسمح من رفع مستوى النقل الداخلي والخارجي في إطار بعد اقتصادي واجتماعي وسيادي ورفع مستوى الخدمات.

حماية صحة وأمن المستهلك

محمود زيدان

عمارة بن يونس

ردا عن سؤال السيد محمود زيدان حول الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التجارة لمراقبة المواد الغذائية الحساسة وسريعة التلف خاصة في ولايات الجنوب؟ أوضح وزير التجارة عمارة بن يونس أن المنظومة القانونية المتعلقة بقطاع التجارة تهدف بالأساس إلى حماية صحة وأمن المستهلك لا سيما من قبل القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، بالإضافة إلى عدة نصوص قانونية تنظيمية من أهمها المرسوم التنفيذي المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للمستهلك .

مؤكدا أن مصالح الرقابة على مستوى الوطن خلال السداسي الأول من سنة 2014 وفي إطار تقليص الأخطار الغذائية، قامت بـ 170 ألف تدخل نتج عنها تحرير قرابة 20 ألف محضر قضائي ضد المخالفين وحجز أكثر من 5000 طن من المواد الغذائية غير صالحة للاستهلاك وغلق 844 محل تجاري.

وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2014 تم تسجيل 77 حالة تسمم غذائي جماعي على المستوى الوطني منها 17 حالة في منطقة الجنوب، أغلبها حدثت خلال إقامة حفلات الأعراس العائلية وفي المطاعم المدرسية ومطاعم الأحياء الجامعية خاصة خلال فترتي الصيف وشهر رمضان.

وتشير الإحصائيات إلى أن أغلب حالات التسمم الغذائية كانت المنتوجات الحساسة وسريعة التلف كالحليب ومشتقاته، اللحوم ومشتقاته، الحلويات والمثلجات، أما حالات التسمم الناتجة للمشروبات بمختلف أنواعها فتكاد تكون منعدمة، مشيرا إلى أن فترة الصيف 2014 التي صادفت شهر رمضان قامت وزارة التجارة بتسطير برنامج عمل خاص يرتكز على تكثيف الرقابة على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك خاصة المنتوجات الحساسة وسريعة التلف. والعمل على إلزام التجار احترام سلسلة التبريد وعرض الأغذية على الأرصفة أو تركها عرضة للعوامل الطبيعية كالشمس والغبار وكذا مراقبة المواد الغذائية أثناء نقلها خاصة في مداخل المدن، إضافة إلى ذلك أطلقت الوزارة حملة تحسيسية حول المخاطر الغذائية من أجل نوعية المستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين وهذا بالتنسيق مع جمعية حماية المستهلك والجمعيات المهنية .

وفي إطار محاربة ظاهرة عرض المنتوجات أمام المحلات التجارية وجهت وزارة التجارة تعليمات إلى السادة الولاة والمصالح الخارجية لوزارة التجارة التعامل بصرامة مع التجار المخالفين لشروط عرض المنتوجات وحفظها.

أما فيما يخص شروط نقل المنتوجات إلى مناطق الجنوب فقد اتخذت الوزارة عدة تدابير في إطار صندوق تعويض مصاريف النقل لولايات الجنوب تهدف من خلالها إلى تحسين ظروف نقل المنتوجات من خلال الالتزام الناقلين المعتمدين في إطار هذا الصندوق بإتفافية النقل الممضاة مع مديرية التجارة، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى عدة أهداف من أهمها :

- احترام الشروط الصحية لنقل البضائع .
- ضمان التمويل المستمر لولايات الجنوب لتفادي حالات الندرة.
- التعامل بالفاتورة.

مؤكدا في الأخير أن تحسين الثقافة الاستهلاكية في مجتمعنا تعد من الأولويات الأساسية عبر المزيد من الوعي لدى المستهلك الجزائري باقتناء مستلزماته الغذائية من الأماكن اللائقة وحفظها بالطريقة الصحية وسليمة مع التأكد من سلامة المواد الغذائية قبل استهلاكها.

منظومة الرصد والإنذار عبر كل المؤسسات الصحية منذ سنة 2006

عبد القادر شنيني

ردا عن سؤال السيد عبد القادر شنيني حول الإجراءات المتخذة من طرف وزارة الصحة للتصدي للأوبئة المستجدة ؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد المالك بوضياف، أن الوزارة معتادة على التكفل بمثل هذه الأوضاع على غرار سنة 2006 على سبيل المثال ولمواجهة وباء الأنفلونزا الطيور، اتخذت التدابير الضرورة والمتمثلة في إقامة منظومة الترصد والإنذار على مستوى كل المؤسسات الصحية وكذا مراكز المراقبة الصحية بالحدود المتواجدة في المطارات والموانئ ونقاط العبور. منوها إلى أن هذه المنظومة المشتغلة منذ سنة 2006 يتم تنشيطها وتكييفها مع أي تهديد كما هو الحال سنة 2009 من أجل التصدي لتهديد المتمثل آنذاك H1N1 أنفلونزا الخنازير، أو خلال ظهور حالات العدوى المسببة فيروس كورونا الجديد سنة 2013 وأخيرا لمواجهة تهديد حمى النزفية لفيروس الإيبولا.

وتتضمن هذه المنظومة التدابير الآتية:

– نشر على جميع مهني الصحة كل المعلومات المتعلقة بالأمراض لا سيما طريقة انطلاقها وتحديد الحالة وفقا للمعايير العيادية والوبائية.

– تنشيط منظومة الترصد والإنذار على مستوى الهياكل الصحية عن طريق :

أولا: ضمان توفر وسائل الحماية الفردية وإقامة مخزون أمني من وسائل الحماية منذ ديسمبر 2012 بالنظر إلى التهديدات السابقة.

ثانيا: توفر وسائل أخذ العينات في أوساط الاستنبات الخاصة بها.

ثالثا: السهر على إعداد الأسرة الإستشفائية المخصصة لذلك على مستوى الهياكل الصحية.

رابعا: منظومة الترصد والإنذار على مستوى مراكز المراقبة الصحية للحدود المتواجدة في المطارات والموانئ ونقاط العبور البرية.

خامسا: تدعيم التنسيق ما بين القطاعات.

ولقد خضعت المنظومة التي أقيمت لمواجهة التهديد الحمى النزافية لفيروس إيبولا بتدعيم شهر أوت 2014 عبر كل مراكز المراقبة الصحية المتواجدة بالحدود، كما تم تدعيم المنظومة في 30 سبتمبر 2014 على مستوى الموانئ الجزائرية التي تضمن اتصالات دولية في مجالات البحرية التجارية والنقل والمحروقات.

مضيفا أنه تم وضع منظومة للحد من أخطار المضاعفات المرتبطة بالأنفلونزا الموسمية، حيث أن الدائرة الوزارية تقوم كل سنة بإعادة تنشيط منظومة حملة التلقيح ضد الأنفلونزا الموسمية والتي تبدأ هذه السنة في 15 أكتوبر وتتمثل هذه المنظومة في:

– ضمان توفر اللقحات على مستوى الهياكل الصحية والصيدليات.

– إعلام المواطنين وتحسيسهم بشأن فوائد التلقيح

مؤكدا في الأخير أن نزول الأمطار بشكل غير عادي يشكل خطرا على صحة المواطنين لأن في ذلك خطر على حدوث أمراض مستجدة منتقلة عن طريق المياه قد تسبب أوبئة، وللوقاية منها فإن اللجان القطاعية المشتركة الولائية لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه قامت بـ:

* إعادة منظومة الترصد
* مراقبة الأماكن التي حدثت في السابق
* تدعيم العمل مع مصالح المياه من أجل المعالجة والمراقبة الكيمائية للمياه
* السهر على توفير الأدوية في حالة حدوث وباء
* إعلام وتحسيس المواطنين بشأن القواعد الأساسية المتعلقة بحفظ الصحة الفردية والجماعية.

تلبية حاجيات المواطنين المتزايدة لشبكات الاتصال

زهية بن عروس

زهرة ردردوري

حول الوسائل الاتصالية بالجنوب خاصة فيما يتعلق بالألياف البصرية وتوسيع ربطها بين ولاية النعامة وولاية بشار؟ الذي طرحه السيد عبد القادر بن سالم والذي نابت عنه السيدة زهية بن عروس.

أكدت السيدة زهرة ردردوري، وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أن المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل توفير شبكات الاتصال متطورة عبر مناطق البلاد بدون استثناء قصد تلبية حاجيات متزايدة في هذا المجال . سواء لدى المواطن أو المؤسسات أو الإدارات وذلك من خلال استثمارات خصصتها الدولة لإنجاز منشآت أساسية تعتمد على تكنولوجيات الحديثة. حيث أن شبكات التراسل لاتصالات الجزائر والتي تحتوي على حوالي 60 ألف كيلومتر من الألياف البصرية . وأكثر من 35 ألف كيلومتر من وصلات التراسل الرقمية، وتدعيما لكل المجهودات السابقة يجري تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتدفق السريع والفائق السريع والتي ترمي إلى:

* تكثيف الشبكات لتغطية مزيد من المناطق المعزولة
* عصرنة تجهيزات الاتصال عن طريق إدخال التكنولوجيات الحديثة
* تطوير الإنترنيت بالسرعة العالية لكل فئات المواطن والمؤسسات والإدارات والتسهيل للاستفادة من هذه الخدمات العصرية على الخط

أما بالنسبة لولاية النعامة وولاية بشار فهما موصولتان بشبكة للاتصال الوطني بواسطة وصلات تراسل تربط بشار بالشمال البلاد وهي وهران مرورا بالنعامة، الأولى بالألياف البصرية أنجزت سنة 2001 وتم رفع القدرة من 10 جيقابايت في الثانية إلى 20 جيقابايت في أفريل 2014. والثاني بكبل هوائي أنجز سنة 2010 وقدرته 10 جيقابايت في الثانية .

ومن جهة أخرى ولتلبية الحاجيات المواطنين التي تعرف ارتفاعا باستمرار سواء في الهاتف أو الانترنيت، من المقرر توسيع العمود الفقري لمنطقة الجنوب الغربي من الوطن لرفع قدرته إلى 150 جيقابايت في الثانية وذلك في الفصل الأول من سنة 2014، ويمكن رفع هذه القدرة إلى 400 جيقابايت في الثانية.

وفي إطار عصرنة وتوسيع الشبكة وأمنها في منطقة بشار تم تسجيل مشروعين ضمن برنامج (2014 – 2015) لنشر كوابل الألياف البصرية، حيث سيتم إنجاز الوصلة الأولى سعيدة –بشار مرورا بالنعامة على مسافة 500 كلم منها 200 كلم تتكفل بها السلطات المحلية فيما يتعلق بأشغال الهندسة المدنية بتمويل من الصندوق الخاص لتنمية الاقتصاد لمنطقة الهضاب العليا، وستسمح هذه الوصلة بتحسين التكفل بالاتصالات في منطقة الجنوب الغربي كما ستسهل ربط المنطقة المعزولة في ولايات المعنية.

أما الوصلة الثانية طاغيت – لبيض سيدي الشيخ على مسافة 24 كلم لربط ولاية البيض وتأمين الاتصال عبر حلقة تمتد بين بشار وطاغيت ولبيض سيدس الشيخ ومشرية بالنعامة. وهذا في الثلاثي الأول من سنة 2015، وبفضل كل هذه الإنجازات سيتم تأمين الاتصالات بمنطقة الجنوب الغربي من الوطن أي (تندوف– أدرار - بشار).

اتفاقيات الشراكة مع المجموعات السياحية العالمية لتحسين التسيير وتأهيل الموارد البشرية

نورية يمينة زرهوني

ردا عن سؤال السيد جمال قيقان حول اتفاقيات الشراكة مع المجموعات السياحية العالمية وكذا إجراءات الوزارة بخصوص الاستثمارات السياحية المبرمجة المتوقفة أو غير المنطلقة؟ أوضحت السيدة نورية يمينة زرهوني، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية أن الوزارة قامت بهذه الاتفاقيات قصد تحسين العرض الوطني من خلال الاستفادة من تجارب هذه المجموعات في مجالات أنماط التسيير العصرية وتأهيل الموارد البشرية، والاستفادة من سمعة هذه المجموعات وشبكاتها التسويقية العالمية . وفي هذا الصدد باشرت المؤسسات السياحية العمومية والخاصة بدعم من الوصاية لتفعيل هذه الشراكة إذ قامت 21 مؤسسة فندقية بالتعاقد مع مجوعات فندقية عالمية غنية عن التعريف على غرار المجموعة ستار وود ومجموعة ماريوت ومجموعة الهيلتون وغيرها . أما بخصوص الإجراءات المتخذة لدعم الاستثمارات المعطلة فقد قامت الوزارة بإبرام اتفاقيات بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية وأربع بنوك تابعة للقطاع العام إضافة إلى المؤسسات المالية، الجزائرية للاستثمار لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهدف منها هو وضع تحت تصرف المستثمرين تمويلات ضرورية لتجسيد مشاريعهم وكذا تدعيمهم بضمان تمويل التجهيزات الخاصة بمرحلة الاستغلال، كما أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 جاء بامتيازات مالية تتعلق بتخفيض نسبة الفوائد بـ 3 % بالنسبة للمشاريع السياحية المتواجدة في الشمال و 4.5 % بالنسبة للمشاريع المتواجدة في الجنوب حسب المادتين 7 و80 من هذا القانون.

فضلا على ذلك بادرت الوزارة مشاورات مع مؤسسات مصرفية وتم توقيع اتفاقيات في إطار هذا الشأن مع بنوك ذات القطاع الخاص والهدف منها تسهيل عملية الحصول على القروض والإسراع في دراسة الملفات والرد عليها، نذكر من بينها (بنك البركة، بنك السلام، بنك خليج الجزائر، برس بنك، سوسيتي جنرال)، أما فيما يتعلق بالعقار السياحي فقد تمت المصادقة على مخططات تهيئة 15 منطقة توسع سياحي والانتهاء من إعداد 20 مخطط ولائي لتهيئة السياحة، هذه المخططات تهدف إلى تحديد برنامج الاستثمار لهذه المناطق وجعلها في متناول المستثمرين بحصولهم على العقار عن طريق عقد الامتياز بعد تهيئة تلك المناطق.

كما تم مؤخرا الإعلان عن دعوى وطنية ودولية لإبداء الاهتمام لخمس مناطق 5 توسع سياحي، قصد اقتناء المتعاملين الراغبين الاستفادة من الاستثمار السياحي، وإنجاز مشاريع سياحية موحدة تحت شكل مركبات سياحية . وللتذكير فإن عدد المشاريع المصادق عليها من طرف الوزارة إلى يومنا هذا 817 مشروع والتي ستوفر ما يقارب 99687 سرير وحاليا الجزائر يتوفر لديها 99 ألف سرير وهو بذلك يضاعف الطاقة للإيواء من بين 817 منها 392 مشروع في طور الإنجاز والذي سيوفر 54549 سرير و 30 مشروع من هذه المجموعة والذي سيوفر 2713 سرير .

كما تم إعداد دليل للاستثمار السياحي الهدف منه هو إعلام المستثمرين الحاملين لمشاريع، عن كل الإجراءات الخاصة بتجسيد مشاريعهم كما أن الوزارة تقوم بمرافقة المستثمرين من طرف الإدارة المركزية والمديريات السياحية والصناعة التقليدية بتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار رخصة البناء والتمويل.

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 23 أكتوبر 2014 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس. بحضور وزراء الداخلية والجماعات المحلية، العدل، التربية والتعليم، الثقافة والاتصال بالإضافة إلى وزير العلاقات مع البرلمان، السيد خليل ماحي، خصصها للأسئلة الشفهية.

غلاف مالي هام لسد النقائص في المؤسسات التعليمية

العمري لكحل

أوضح السيد الطيب بلعيز، وزير الداخلية والجماعات المحلية في إجابته على سؤال السيد العمري لكحل عضو مجلس الأمة والمتعلق ببعض النقائص التي تعرفها بعض المؤسسات التعليمية من حيث التجهيزات والتي تعرقل المسيرة العلمية للأطفال بأن 80 بالمائة من المؤسسات التعليمية الابتدائية تعمل في ظروف حسنة وأنه قد تم تخصيص مبلغ 9 ملايير دينار للقيام بأعمال الصيانة والتجهيز لفائدة النسبة الباقية على مدار السنة القادمة. مضيفا في هذا الإطار ان الحكومة الجزائرية ما فتئت تبذل جهودا حثيثة لضمان حق التعليم لكل فئات المجتمع والدليل على ذلك كما قال هو الإحصائيات التي تؤكد وجود ما يقارب 10 ملايين طفل وشاب متمدرس وطالب في التكوين المهني وطالب جامعي وهو الرقم الذي لا يوجد كما أكد إلا في بعض البلدان الراقية. كما أن عدد المؤسسات الابتدائية انتقل من 15.707 سنة 1999 إلى 19.458 مدرسة سنة 2014 في حين انتقل عدد المتوسطات من 3.292 متوسطة سنة 1999 إلى 5.541 متوسطة سنة 2014 وانتقل الثانويات من 1.187 سنة 199 إلى 2.402 ثانوية سنة 2014. أما بخصوص مراكز التكوين المهني أوضح السيد بلعيز بأن عددها قدر سنة 2000 ب 437 مركزا لينتقل العدد إلى 809 مركزا سنة 2014 في حين قدر عدد الجامعات والمراكز الجامعية ب 93 مؤسسة جامعية بينما كان عددها لا يتجاوز 53 مؤسسة سنة 2000 وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على عزم الدولة على تطوير هذا القطاع الذي يتوقف عليه مستقبل الجزائر.

إعادة إدماج العمال المفصولين...بقوة القانون

الطيب لوح

تساءل السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة حول تعطل إجراءات تنفيذ الأحكام الخاصة بإعادة إدماج العمال والموظفين الذين فصلوا من مناصب عملهم؟ فأوضح السيد الطيب لوح، وزير العدل حافظ الاختام بأن نسبة تنفيذ الأحكام في المواد الاجتماعية والإدارية قد بلغت نسبة 69 بالمائة موضحا بأن عدم تنفيذ بعض الأحكام القضائية يعود في بعض الحالات إلى عدم وضوح النطق بالحكم الذي قد يترتب عنه إشكال في التنفيذ. وذكر في نفس الوقت بأن إحصائيات اللجنة الخاصة بالمجال الاجتماعي

والمتشكلة من وزارات العدل والعمل والضمان الاجتماعي والصناعة وممثلين عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل قد أحصت منذ 1999 إلى غاية 2011 تنفيذ أكثر من 81 بالمائة من الأحكام القضائية الخاصة بالمواد الاجتماعية، وقد أشار مسؤول قطاع العدالة أنه ولضمان تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على الإدارة في هذا القطاع فإن نص المادة 138 من قانون العقوبات المعدل والمتمم يطبق على كل موظف عمومي قام بوقف تنفيذ حكم قضائي او امتنع أو اعترض أو عرقل أو ذلك، عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 5 آلاف دج إلى 50 ألف وقد تصل العقوبة إلى حد الحرمان من ممارسة أي وظيفة عمومية. أما بخصوص القطاع الاقتصادي فإن تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة في المادة الاجتماعية والقاضية بإعادة إدماج العمال في عملهم مجددا تلزم صاحب العمل بإعادة إدماج المسرح إلى منصبه أو تعويضه وفق قانون علاقات العمل.

النفقة والمسكن ....حماية للأطفال من آثار فك الرابطة الزوجية

الحاج العايب

وفي قطاع العدالة ولكن في موضوع أسري يتعلق بإلزام القانون الطليق بدفع النفقة وتوفير المسكن لطليقته بغية التكفل بالأطفال القصر دون مراعاة ظروفه الاقتصادية، خاصة في ظل اقتراح قانون يتكفل بإنشاء صندوق وطني لفائدة المرأة المطلقة قرأ السيد الحاج العايب، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة.

السيد الطيب لوح ذكر بأن الهدف من إلزام الزوج بدفع النفقة وتوفير السكن لطليقته هو حماية الأطفال من آثار فك الرابطة الزوجية وحفاظا على استقرارهم المادي والمعنوي وليس أمام وكيل الجمهورية وقاضي شؤون الأسرة –كما أضاف – إلا التطبيق الصارم للقوانين، حماية للأطفال وليس تعسيرا ضد المعني. كما يراعي القاضي الحالة الاجتماعية للشخص المعني بالنفقة وفقا للمادة 79 من قانون الأسرة. غير أنه في حالة امتناع الشخص المعني بدفع النفقة لطليقته أو في حالة ثبوت سوء سلوكه أو تكاسله في آداء واجبه تجاه أبناءه فإن القاضي يستدعيه ويمنح له مهلة لتسديد مستحقات طليقته .... وفي حالة عدم استجابته مرة ثانية يقوم وكيل الجمهورية بتحريك دعوى لحبسه لكن الحكم التنفيذي يسقط بمجرد دفع المعني لتلك المستحقات.

نحو إعداد ميثاق خاص بالقطاع

حول ممارسة بعض الاساتذة للعنف تجاه تلاميذهم وما ينجر عنه من عواقب وخيمة عل سلوك التلميذ ومشواره الدراسي وعن الإجراءات التي تتخذها الوزارة في هذه الحالات ؟ تساءل السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة.

نورية بن غبريط

السيدة نورية بن غبريط، وزيرة التربية والتعليم أكدت في ردها بأن قطاعها يفكر حاليا في إعداد ميثاق خاص بأخلاقيات المهنة لأنه من الضروري أخلقة مهنة التربية لتكون قدوة يحتذي بها في جميع التصرفات. فالوزيرة لم تنف وجود تصرفات لا مسؤولة صادرة عن بعض المعلمين لكنها في نفس الوقت قللت من عددها، منوهة بالعمل الذي يقوم به الأساتذة بجدية مؤكدة أن الحالات التي يستعمل فيها العنف داخل المؤسسات تبقى في الغالب معزولة. وأشارت مسؤولة القطاع إلى أن الإجراءات التي تتخذ في حالة ثبوت ممارسة العنف هي المثول أمام لجان مجالس التأديب التي تسلط العقوبة المناسبة قياسا والأخطاء المهنية المرتكبة كما يمكن أن تصل هذه العقوبة إلى درجة العزل النهائي عن العمل.

وفيما يخص آليات المراقبة التي تستعملها الوزارة في هذا المجال فتتمثل- حسب السيدة الوزيرة- في إدارة المؤسسات التربوية التي تعمل على مدى تطبيق التشريع أو في الزيارات الدورية والمنتظمة لهيئة التفتيش التي تسهر على امتثال الأساتذة للقوانين. وبخصوص دور جمعية أولياء التلاميذ قالت الوزيرة بأن الهدف من إنشاءها هو التأطير والمشاركة في توفير الشروط الضرورية لإنجاح التلاميذ. مضيفة أن الوزارة ما فتئت تحسس مدراء المؤسسات التعليمية بضرورة تعميم إنشاء هذه الجمعيات.

محاربة التسرب المدرسي... يتطلب تكاثف جهود الجميع

وفي ردها على سؤال السيد محمود زيدان، عضو مجلس الأمة حول ظاهرة التسرب المدرسي. أكدت السيدة بن غبريط أن نسبة التخلي عن الدراسة في الطور الابتدائي قد بلغت السنة الفارطة 2.34 بالمائة فيما بلغت 9 بالمائة في مرحلة التعليم المتوسط.

وأشارت في نفس الشأن بان إعادة إدماج الأطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة قبل سن الـ16 تتم دون أدنى الشروط بمقتضى قوانين الجمهورية وأضافت الوزيرة أن أفضل طريقة لمعالجة التسرب المدرسي تكمن في تكوين الأساتذة والمفتشين في الطور الإلزامي وكذا التدقيق في نمط تقييم التلاميذ أولا وفي طبيعة الاختبارات الخاصة بالامتحانات الرسمية ثانيا وبنظام التوجيه أخيرا.كما دعت الوزيرة إلى تنمية النشاطات الثقافية والرياضية والفنية داخل المؤسسات التربوية وكذا إلى إصغاء الأولياء لأطفالهم خاصة في مرحلة المراهقة

أما عن تكرار السنة والذي يعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها النظام التربوي الجزائري «خاصة في الطور المتوسط فإن الوزراة ذكرت ببعض الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات التربوية ومنها المعالجة البيداغوجية لفائدة التلاميذ الذين يواجهون صعوبات في تعلم المواد الأساسية خاصة في الطور الابتدائي. والاستعمال العقلاني للهياكل والموارد التربوية وذلك بتخصيص ساعات الفراغ للمراجعة والدعم وكذا تكوين الاساتذة لتمكينهم من التكفل بالصعوبات المدرسية التي يعاني منها التلاميذ

نقص أساتذة اللغة الفرنسية في تمنراست ...مشكل في طريقه إلى الحل

محمد نواصر

السيد محمد نواصر، عضو مجلس الأمة نقل في سؤاله إنشغال أولياء التلاميذ في ولاية تمنراست الذين يشتكون من نقص عدد أساتذة اللغة الفرنسية في هذه الولاية السيدة بن غبريط قالت بأن مشكل تدريس اللغة الفرنسية يعني بعض المناطق النائية لولاية تمنراست والذي يعود سببه إلى عزوف الأساتذة ومعظمهم من النساء من الالتحاق بمناصب عملهم بتلك المناطق لعدم توفر المسكن مضيفة أن عدد المناصب الشاغرة يبلغ العشرة من مجموع 368 منصب بكل من بلديات تمنراست، تنزاواتيت وإدلس مضيفة بأن الوزارة تتكفل بهذه القضية على محمل الجد مضيفة أنه سيتم اللجوء إلى التعاقد إذا اقتضى الأمر.

كما أضافت مسؤولة القطاع مطمئنة أولياء الأمور بأنه من المنتظر أن يتخرج 690 مدرس لغة فرنسية من المدارس العليا للأساتذة السنة المقبلة من بينهم 317 في الطور الابتدائي و184 في مرحلة التعليم المتوسط

مشروع طموح لترميم قلعة بني حماد وإعادة بعث مهرجانها

نادية لعبيدي

صرحت وزيرة الثقافة السيدة نادية لعبيدي ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد جمال قيقان بأن قطاعها يعمل حاليا على تجاوز التأخر في أشغال ترميم قلعة بني حماد بالمسيلة وذلك من خلال إنجاز مخطط ترميم وإستصلاح لهذه المنطقة الأثرية مضيفة بأن الوزارة ملتزمة بمتابعة هذه القضية وتجاوز الاشكاليات التي تؤثر سلبا على سير المشروع والتي تتمثل في تواصل إنجاز بعض الخواص لسكنات في الموقع دون مراعاة أحكام القانون وأيضا كون اجزاء من الموقع خاضعة لترتيبات أمنية مرتبطة بمنشئات عسكرية.

وفيما يتعلق بمراحل الأشغال فقد أوضحت وزيرة الثقافة بأنه قد تم تحديد طبيعة الأشغال الاستعجالية للمشروع في مخطط من ثلاث مراحل حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى التي أثارت تحفظات تقنية من قبل مصالح الوزارة إلى أنها أعطت إشارة انطلاق الشطر الثاني حيث مكنت الدراسة من تحديد طبيعة الأشغال الاستعجالية الواجب القيام بها والتحديد الدقيق لمساحة الموقع وتحديد كيفية تأمينه ومن ثم تحديد المسار الثقافي والسياحي للموقع وأخيرا تحديد المواقع التي تستوجب إجراء حفريات أثرية بها قبل الشروع في الترميم والتهيئة.

وحول إمكانية إعادة إحياء مهرجان القلعة أبدت الوزيرة رغبة الوزارة في إعادة إحياءه شرط أن لا يتعارض ذلك مع أحكام قانون حماية التراث الثقافي وشروط اليونسكو التي تخص تنظيم مثل هذا النوع من الفعاليات.

وضع اللمسات الأخيرة على مشروع فتح قنوات تلفزيونية بالجنوب

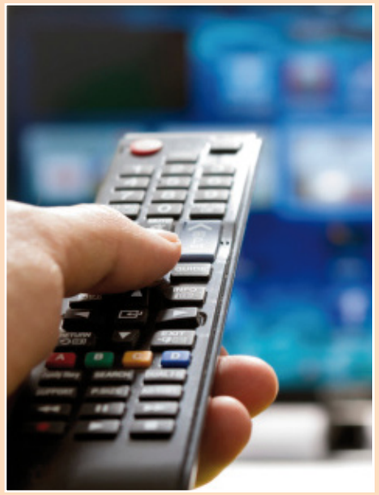

سليمان كرومي

حميد قرين

في إجابته على سؤال السيد سليمان كرومي حول فتح فروع جهوية للتلفزيون العمومي بأقصى الجنوب. أكد وزير الاتصال حميد قرين أنه قد تم اعتماد خمس عمليات استثمارية بغلاف إجمالي يقدر ب 953 مليون دج لفتح مراكز تلفزيونية جهوية بتلك الولايات حيث تعمل حاليا المصالح المعنية على استكمال الدراسات وإعداد دفتر الشروط المتعلقة بإنجازها.

وتحسبا لإنجاز هذه المراكز أضاف السيد قرين سيتم قريبا تشغيل محطة تبادل البرامج ستسخر لإرسال وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزية بين المراكز والمحطات الجهوية مع المحطة المركزية، وهو المشروع الذي ستتكفل به المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي بغلاف يقدر ب 461 مليون دج

وأكد أن هذه المراكز ستساهم إلى جانب المحطات الجهوية للتلفزيون في إعطاء صورة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها البلاد.

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 6 نوفمبر 2014 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصت لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل الأعضاء على وزراء القطاعات المعنية .

آليات وميكانيزمات لمشاركة المواطن في إدارة شؤونه المحلية عن قريب

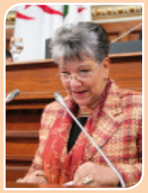
عائشة باركي

ردا عن سؤال السيدة عائشة باركي حول الكيفية التي تمكن المواطن من مشاركته في القرارات التي تهم سير وإدارة شؤونه المحلية ؟ أوضح وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد الطيب بلعيز أن الجمعيات مهما كانت طبيعتها وشكها تحصل على المساعدات المالية عندما تكتسب صفة المنفعة العامة.

موضحا أن المواطن أو المواطنة كأفراد أو الجمعيات أو نوادي أو رجال أحياء يشاركون في القرارات التي تهم تسيير وإدارة شؤونهم المحلية لأنه حق دستوري، فطبقا للدستور فإن السلطة هو الشعب وأن الشعب يمارس سيادته في إطار المجالس المنتخبة، كما أن قانون البلدية فيه أكثر من 5 مواد تلح على ضرورة إشراك المواطنين والمواطنات سواء أفراد أوجمعيات أو رجال أحياء في التحضير لقرارت التي تهم شؤونهم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . والدليل على ذلك أن جدول أعمال المجلس البلدي يعلق 10 أيام في البلدية ومواضيع المجلس محددة والجلسات المجلس الشعبي البلدي تكون علنية أي مفتوحة لكل المواطنين والقانون ينص كذلك على حق المواطن أن يطلع على جميع مستخرجات الوثائق المتعلقة بالمداولات بل أكثر من ذلك أن له الحق إذا كانت له صف المنفعة أن يحصل على نسخة من المداولات، ونفس الشيء بالنسبة للمجالس الولائية.

مؤكدا أن مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية حق دستوري وتنص عليه القوانين البلدية والولائية وقوانين الجمهورية، لكن ما هو غير موجود كيفيات تجسيد وتعزيز هذه القوانين للمشاركة في الميدان.

مضيفا أن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أكد في أكثر من مناسبة على ترسيخ وتعزيز مشاركة المواطنين في القرارات خاصة على المستوى المحلي، كما أن وزارة الداخلية قامت بتحضير أرضية تناولت هذا الموضوع من جميع جوانبه والتي عرضت على الوزير الأول وقام هذا الأخير بإعطاء بعض المعلومات الإضافية وسينصب فوجا موسعا لدراسة هذا الملف، الذي سيشارك فيه جميع الدوائر ذات الصلة والمجالس المنتخبة وبعض الجمعيات، وستقوم بإشراف وإغناء هذا النص حيث سيطرح هذا الملف على الحكومة بعد الانتهاء منه من قبل جميع الأطراف المعنية وسيعرض على الحكومة لكي تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل تطبيق هذه النصوص المكرسة قانونا من أجل إيجاد السبل والطرق والآليات والميكانيزمات لمشاركة المواطن فعليا في الميدان، مضيفا أن هذا الملف جاهز وسيعرض على الحكومة من أجل إيجاد الطرق والسبل التي يصبح المواطن يشارك في القرارات التي تهمه وتهم شؤونه وكيف يشارك في تدبير أموره على المستوى المحلي مع المجالس المنتخبة والمجالس التي هي إلا وكيلة عن الشعب ولتحقيق طموحاته.

إستراتيجية تنموية ريفية عبر مشاركة سكان الأرياف

عبد الوهاب نوري

ردا عن سؤال السيد جمال قيقان حول الإجراءات التي سطرتها الوزارة من أجل حماية الأراضي الزراعية من زحف الرمال؟ أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الوهاب نوري أن ظاهرة التصحر أصبحت تشكل أحد الاهتمامات الرئيسية لمختلف الدول نظرا لما ينجر عنها من آثار سلبية وخطيرة على التواجد البشري في مناطق عدة من العالم، مرجعا السبب الأول لتفاقم هذه الظاهرة هو الاحتباس الحراري الذي أصبح يهدد التوازن البيئي والإيكولوجي عموما. موضحا ان الجزائر على غرار مناطق الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تعاني من هذه الظاهرة التي تفاقمت خلال السنوات الماضية بفعل استمرار الجفاف وقلة تساقط الأمطار، إضافة إلى التقلبات المناخية وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية على مختلف مناطق العالم من فيضانات وأعاصير انجراف التربة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى التي أصبحت تهدد كيان جماعات بكاملها. إضافة إلى دور الإنسان الذي يتحمل هو الآخر قسطا كبيرا من المسؤولية في تدهور الطبيعة .

وعن مكافحة التصحر في الجزائر أوضح الوزير أن الدولة قد وفرت إمكانيات كبيرة من خلال البرامج التنموية الهامة كما هو الحال في المناطق السهبية والصحراوية وأحسن مثال على ذلك الإنجاز الهام والمتمثل في السد الأخضر، وأن الدولة من أجل تثمين والحفاظ على هذا الإنجاز قامت بتسجيل برامج جديدة لغرس مساحات إضافية في إطار إعادة التأهيل والتوسيع التي ستمكن حتما من المحافظة

على الغطاء النباتي والغابي الذي يعتبر منبعا لحياة سكان هذه المناطق ويحافظ على الموارد الطبيعية المعروفة بهشاشتها جراء الاستعمال المفرط من طرف الإنسان . ولهذا الغرض ولمواجهة هذا النوع من الأخطار وللمحافظة على التسيير العقلاني للموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة، فإن هذا الملف أصبح يشكل أحد اهتمامات الرئيسية للسلطات العمومية من خلال تكييف إستراتيجية التنمية الريفية بإشراك سكان هذه المناطق في التدابير والإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

أما فيما يخص السد الأخضر وفي انتظار إنهاء الدراسة التي أسندت إلى المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية تم إنجاز عدة عمليات قصد حماية هذا المشروع الهام موجهة بالأولوية للمناطق الهشة والمهددة، أما فيما يتعلق بالمناطق السهبية فإن الأوضاع تزداد خطورة ونظرا لاستغلالها المفرط من طرف المواطنين، حيث تقدر هذه المساحات بـ أكثر من 32 مليون هكتار، وتقوم الدولة بإنجاز برامج تتواءم وخصوصيات هذه المناطق الحساسة. كما أنه تم بعث وإنجاز أكثر من 9 آلاف مشروع تنمية ريفية بإشراك سكان هذه المناطق من 2925 مشروع جواري لمكافحة التصحر وتنمية السهوب على مستوى 30 ولاية سهبية، شبه صحراوية والصحراوية وذلك قد تحسين ظروف ومستوى معيشتهم للمساهمة في الحفاظ وإعادة الاعتبار للموارد الطبيعية.

مؤكدا أن كل هذه البرامج على اختلاف أنواعها وكذا إعادة الاعتبار للسد الأخضر هي من أجل هو التصدي لظاهرة التصحر التي تهدد بلادنا وللمحافظة على الثروات الطبيعية وإنعاش الحياة الريفية بتحسين حياة سكان الأرياف من أجل استقرارهم في أماكن تواجدهم.

قنوات التحويل مؤمنة عبر جهاز الحماية

حسين نسيب

ردا عن سؤال السيد عبد القادر شنيني حول إنشاء محطة لتحلية المياه للتقليص من التفاعلات الكيميائية من أجل الحفاظ على الأنابيب وتحسين نوعية المياه في إطار مشروع تحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست؟

أوضح وزير الموارد المائية حسين نسيب أن ولاية تمنراست كانت تعرف نقصا في تزود سكانها بالمياه الصالحة للشرب، إضافة إلى ملوحة المياه المنتجة عن طريق الضخ، وخلال إقامة مشروع التحويل للمياه من عين صالح إلى تمنراست على مسافة 700 كلم، فإن الدراسة التي أنجزت من طرف مكتب الدراسات العالمي سوناك فإنه تطلب ضرورة استعمال قنوات تتماشى وخصائص المياه الموجه للمشروع وهذا ما تم احترامه خلال مرحلة الإنجاز والأشغال، وتطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية بتوفير المياه لكل المواطنين كما ونوعا، لذلك جاء قرار إنجاز محطة لمعالجة المياه لتحسين أكثر لنوعية المياه المحولة والتي تقرر اختيار موقعها بعين صالح حتى تضمن التزود سكان المناطق المتواجدة في رواق المشروع التحويل والمتمثلة في عين نقل وتلتيت المحلاة الصالحة للشرب مع العلم أن عين صالح ويولاي لحسن قد تم ربطهم بالمشروع .

أما القرار الثاني تمثل في حماية قناة التحويل وقد اتخذ القرار عقب الدراسة التي قامت الوزارة بإنجازها من أجل بناء محطة تحلية أين تم اشتراط أن تكون نسبة الملوحة أقل من غرام الواحد في اللتر الواحد حتى نتجنب نهائيا تأثير التفاعلات الكيميائية على هذا النظام لتحويل المياه والذي يعتبر من أعظم انجازات البلاد. مضيفا أن قنوات التحويل مؤمنة من كل التفاعلات فيما يخص لاكوروزيوم وذلك نظرا لوجود جهاز الحماية.

تدابير وتسهيلات للحصول على رسائل الاستقبال

عمار طيب

ردا عن سؤال السيد عمار طيب حول الصعوبات لدى عدد من الأساتذة للحصـــول على رسالة استقبال من الجامعات الأجنبية في إطار الترشح لتكوين قصير المدى في الخارج؟ أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد مباركي أن الوزارة حرصا منها على تحسين نوعية التعليم وتفعيل وتكوين المكونين تبرمج سنويا تكوينا لتحسين المستوى وأخرى إقامية بالخارج تصل إلى ما يعادل 34 ألف خلال شهر في شكل تكوين قصير المدى و 500 منحة لتكوين الإقامي لمدة 18 شهر.

وتشمل التكوينات تحسين المستوى برنامج التربصات قصيرة المدى في شكل إقامات علمية ذات المستوى عالي مخصصة أساسا لفائدة الأساتذة المساعدين وطلبة الدكتورة وبرنامج العطل العلمية لفائدة الأساتذة من الصنف العالي وكذا برنامج المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية الدولية ذات الفائدة المؤكدة.

أما برامج تكوين إقامي في الخارج فتشمل البرنامج الوطني الاستثنائي لفائدة الأساتذة المساعدين الذين هم في مرحلة إنهاء أطروحاتهم وبرنامج تكوين لفائدة الطلبة الأوائل لتحضير لشهادة الدكتورة.

موضحا في السياق ذاته أن هذه البرامج تستند إلى أطر قانونية يتضمنها القرار الوزاري رقم 1014 المؤرخ في 31 ديسمبر 2013 الذي يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج التكوين الإقامي في الخارج، وكذا التعليمة الوزارية رقم 2 المؤرخة في 31 ديسمبر 2013 المتعلقة بتحسين المستوى بالخارج.

وعن رسائل الاستقبال فأكد الوزير أنها وثائق أساسية ويعد تقديمها إجراء ضروريا بالنظر إلى أنها الأداة التي تسمح للمستفيد الأستاذ وكذا المؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها الأستاذ بالتأكيد من جدية استعداد المؤسسة الأجنبية المستقبلية لاستقبال وسير المخطط العمل بما يمكن من تحقيق الغرض من الإفادة إلى الخارج.

واعتبارا للصعوبات بخصوص الحصول على رسائل الاستقبال من هيئات تعليمية وبحثية أجنبية، فقد بادر القطاع باتخاذ عدد من التدابير منها:

* ربط تنقل الأساتذة لتكوين بالخارج بوجود اتفاقيات مبرمة بين الجامعات الجزائرية المعنية ونظيراتها الأجنبية أو في اتفاقيات تعاون وشراكة بين مخابر البحث المتناظرة.

* تحديد طبيعة الهيئة المستقبلة التي يجب ان تكون حائزة على قدرات علمية وتكنولوجية عالية.

* تكليف مسؤولي مخابر البحث بالسعي لتسهيل الحصول الباحثين المعنيين على رسائل استقبال من المخابر التي تتناسب مع طبيعة أعمالهم العلمية.

* تأكيد مسؤولية المشرف على الأطروحة في تحديد وجهة الطالب واختيار الهيئة المستقبلة لاستكمال تحضير بحثه فيها.

* وضع نموذج لرسالة الاستقبال تتضمن معلومات ضرورية المتعلقة بالمستفيد والهيئة المستقبلة ورتبة المشرف بالخارج وكذا فترة التربص،

* إلغاء تربصات توثيق بعد إرساء النظام الوطني لتوثيق عن طريق الخط والذي يسمح للأستاذ الباحث الإطلاع على الانتهاج العلمي الدولي من خلال ما يزيد عن 60 ألف مجلة علمية متخصصة.

* منع تنقل المستفيدين من تربصات قصيرة المدى في فترات العطل الصيفية.

* الاستفادة من تربص واحد برسم ذات السنة المالية في إطار تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص بين أعضاء هيئة التدريس.

التأهيل الجامعي ضرورة للارتقاء بهيئة التدريس

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد مباركي خلال رده على سؤال السيد بشير داود عن الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة وضيعة الأستاذ المحاضر من صنف (ب) بتسهيل مرحلة التأهيل ؟ أن الأستاذ المحاضر من صنف (ب) والأستاذ من صنف (أ) هما رتبتان مختلفتان ولكل رتبة مهامها وصلاحياتها التي كرسها القانون الأساسي الخاص للأستاذ الباحث، فشروط ومقاييس الالتحاق تختلف من رتبة إلى أخرى ولا سبيل إذا إلى المقارنة بين شبكتين المقاييس الخاصة بهما، مضيفا أنه من الطبيعي جدا أن يتطلب الالتحاق برتبة أستاذ من صنف (أ) شروط تكميلية وإضافية مثل التأهيل زيادة على شروط الالتحاق بالرتبة الأستاذ محاضر رتبة (ب).

مؤكدا في نفس السياق أن التأهيل الجامعي يعتبر إجراء ضروري لا يقل أهمية عن مناقشة أطروحة الدكتورة، فشهادة الدكتورة تؤجل حائزها لترقية إلى مصف أستاذ محاضر من صنف (ب) إلا أن الارتقاء إلى مصف أستاذ محاضر من صنف (أ) يتطلب خبرة واكتساب تجربة سواء على مستوى التدريس أو على مستوى البحث وتقديم أعمال علمية وبيداغوجية تأهله إلى إدارة أبحاث وتأطير طلبة الدكتورة، ويفرض على الأستاذ متطلبات مهنية يجب العمل على تطويرها باستمرار خلال مسارهم الجامعي بحيث يكون الترفع والترقية مرتبط ارتباطا بقيم الإنتاج العلمي والبيداغوجي ومستوى التأطير وقدرات الابتكار والإبداع في نفس الوقت.

مذكرا في هذا الصدد أن التأهيل الجامعي على غرار ما معمول به في الجامعات على المستوى الدولي، يتم وفق إجراءات تحكمها الموضوعية والإنصاف، وكلها تصب وتسعى إلى الرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتعزيز الإنتاج العلمي والبيداغوجي وضمان الحضور الوطني والدولي، لذلك فإن القطاع إنفك يعمل على تسهيل هذه الإجراءات وتعزيز فرص إنجاحه من خلال عدة الإجراءات منها:

– إحداث لجنة علمية وطنية تعنى بمرافقة هيئات تحرير المجلات الجزائرية والارتقاء بتصنيفها إلى مستوى النشريات المحكمة علميا بما يكفل توسيع نشر وتسهيل فضاءات النشر العلمي لأساتذة الباحثين في مختلف التخصصات ويتيح لهم فرص أكبر لنشر مقالاتهم وأبحاثهم الأصلية في آجال زمنية معقولة.

– قبول ضمن الملف الأساسي للمترشح الوعد بالنشر من طرف المجالات المحكمة.

مؤكدا في الأخير أن القطاع يولي أهمية بالغة للتأهيل الجامعي في سبيل الارتقاء بهيئة التدريس والبحث وتطوير منظومة التعليم العالي في بلادنا بما يتلاءم مع متطلبات النوعية المعمول بها دوليا.

570 متخرج جديد لتشغيل أجهزة الأشعة خلال سنة 2014

رفيقة قصري

ردا عن سؤال السيدة رفيقة قصري حول الموارد البشرية خاصة التقنيين المكلفين بتشغيل وصيانة الأجهزة المستعملة للعلاج بالأشعة؟ أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد المالك بوضياف أن مكافحة السرطان تندرج ضمن أولويات الحكومة وأنه إلى جانب المشاريع الموجودة حاليا في طور الإنجاز هناك مراكز مكافحة السرطان وعمليات لإقتناء أجهزة المعالجة بالأشعة وأنه تم في شهر أفريل 2014 تنصيب لجنة مكلفة بإعداد مخطط خماسي (2015 – 2019) يتعلق بمكافحة السرطان تحت إشراف السيد زيتوني، وأن هذا البرنامج يعتبر وثيقة هامة ستمكننا من التحكم في مراحل المرض، مذكرا في نفس السياق أنه قام مؤخرا فريق عمل بولاية سطيف قام بوضع سجل للسرطان وذلك من أجل معرفة العدد الحقيق للجزائريين المصابين بهذا المرض وأن هذه العملية ستعمم لولايات أخرى وهران، ورقلة الجزائر العاصمة...

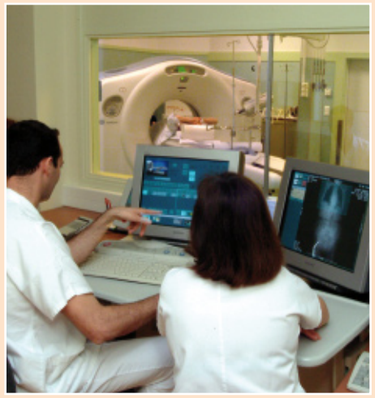

وعن عدد الإطارات التقنية الخاصة بتشغيل عتاد العلاج بالأشعة فأكد الوزير أن القطاع يتوفر حاليا على 1048 متخصص بالعلاج بالأشعة، 30 منهم إستشفائيين جامعيين وعدد لا بأس بهم من الفيزيائيين الطبيين وهذا العدد كاف لتشغيل عتاد العلاج بالأشعة الموجود حاليا وفي المستقبل القريب، وقد توصل القطاع إلى هذا العدد عن طريق التعاون مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وفقا للحاجيات التي عبر عنها قطاعنا ترقبا لدخول مشاريع مراكز جديدة لمعالجة السرطان حيز التشغيل، وهناك برنامج تكوين شبه الطبيين ومختصين للعمل في مراكز مكافحة السرطان علما أن هذه السنة ستعرف تخرج دفعة متكون من 570 مشغل لأجهزة الأشعة وستعطى لهم الأولوية لتعيينهم بمراكز مكافحة السرطان.

وفيما يخص صيانة التجهيزات، فإن العقود المبرمة من أجل اقتناء العتاد قامت الوزارة بأخذ الإحتياطات اللازمة بما يتعلق بضمان وتكفل بالصيانة بعد انقضاء مدة الضمان، كما تم إلزام المورد بإنشاء فروع له في الجزائر من أجل ضمان توفر قطاع الغيار والسرعة في تصليح العطب وتكوين الكفاءات الجزائرية، مؤكدا أن إحدى الشركتين قررت إنشاء مركز تدريب وتكوين بالجزائر يغطي منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وفي نفس المجال تم إدراج اقتناء قطع الغيار لأجهزة المعالجة بالأشعة ضمن النفقات المتعلقة بصندوق السرطان الذي أقيم سنة 2013 وذلك من أجل توفير الاعتمادات الضرورية وبشكل فوري.

تكييف الإستراتيجية الصحية مع متطلبات الواقع

صالح دراجي

ردا عن سؤال السيد صالح دراجي حول الإستراتيجية الوطنية في مجال الصحة وتأخر إنجاز المستشفى الجامعي بجاية ؟ أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الملك بوضياف، أن المنظومة الصحية الجزائرية بعد الاستقلال مرت بعدة مراحل وكان هدفها الدائم تحقيق تغطية صحية شاملة لكل المواطنين، وكان لا بد من مواجهة الأمراض المتنقلة لذلك تضمنت المنظومة الصحية سياسة ترتكز على برامج وقائية لمكافحة هذه الأمراض السارية كما عرفت عدة محطات خصت تطوير إنجاز المنشأت والتكوين الضروري لتلبية الحاجيات الصحية. واليوم تظهر المؤشرات الصحية أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا حيث أن معدل العمر إرتفع من 47 سنة غداة الإستقلال إلى 78 سنة حاليا، مع تسجيل القضاء على بعض الأمراض كشلل الأطفال والقضاء الشبه كلي على معظم الأمراض المتنقلة الأخرى.

أما اليوم فإن الجزائر تواجه عبئ الأمراض غير المتنقلة مثل ارتفاع الضغط الدموي، السرطان، داء السكري، وهو ما يملي ضرورة تكييف الإستراتيجية الصحية مع متطلبات الجديدة ومنها تحسين وفعالية الخدمة المقدمة للمواطنين . حيث قامت الوزارة بتحديد الميادين التي تتوجب إصلاحا مثل النظافة، الاستقبال، وتحسين التكفل بترقية الطب المتخصص وتوفير الأدوية واللقاحات اللازمة وإدخال الإعلام الآلي من أجل عصرنة التسيير. كما تتم ترقية المرفق العام للصحة عبر قيام زيارات تفتيش منتظمة ترتكز على تحسين على العقود الناجعة بين مسيري المؤسسات العمومية والإدارة المركزية، وأن تخصيص الموارد سيتم على أساس النشاطات المطلوب إنجازها.

ومن أجل تحسين تمويل القطاع فقد لجأت الوزارة إلى التعاقد مع هيئات الضمان الاجتماعي للتكفل بنقل نفقات العلاج للمؤمنين اجتماعيين وذوي الحقوق، إلى جانب استخدام أفضل للحسابات الخاصة وإحداث حساب خاص في إطار التضامن للتكفل بالأمراض النادرة ذات التكاليف الباهظة.

وعن المشروع التمهيدي لقانون الصحة الجديد فقد عرف مشاورات من قبل كل الفاعلين في مجال الصحة، و كان محل نقاش واسع لكل الفاعلين والمهتمين بقطاع الصحة حيث كانت هناك جلسات محلية وجهوية ووطنية ...، كما تلقت الوزارة مساهمات من مختلف الفاعلين بما في ذلك المساعدات التي نشرها أصحابها عبر الصحافة .

أما بالنسبة لمشروع إنجاز مستشفى الجامعي ببجاية فقد أوضح الوزير أن المشروع عرف تأخرا بسب العقار قطعة الأرض مؤكدا أن المشروع ثابت وسيقام ببلدية الجبيرة ويتربع المستشفى على مساحة 39 هكتار وسيتم الانطلاق فيه قريبا.

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 20 نوفمبر 2014 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر سهلي، نائب رئيس المجلس، خصصها للاستماع إلى أجوبة وزير النقل ووزير الشباب والرياضية على أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفهية الجلسة حضرها أيضا السيد خليل ماحي، وزير العلاقات مع البرلمان.

إصلاحات عميقة لإعادة تأهيل الخطوط الجوية الجزائرية

أكد السيد عمارغول وزير النقل في إجابته على سؤال السيد صالح دراجي المتعلق بمصير التحريات التي فتحتها الوزارة حول تسيير مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية؟ بأن المفتشية العامة تستعد لتقديم التقرير النهائي للتحقيق بعد أن وضع التقرير الأولي على مستوى مكتب الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال ومن ثم ستتم المصادقة كما أضاف جملة من التدابير والإجراءات، ستهدف إلى إدخال إصلاحات عميقة تخص المحاور الفعالة في الشركة وهي : التسيير واستغلال الشركة، التنظيم، الهياكل، التأطير والتوظيف و الصيانة والتنسيق الداخلي مضيفا أن الحكومة تهدف بهذه الإجراءات إلى تأهيل الشركة التي أصبحت تنافسها شركات كثيرة خاصة على المستوى الدولي وذكر مسؤول القطاع بمشروع المطار الجديد الذي انطلقت الأشغال به والذي ينتظر أن يستوعب حوالي 16 مليون مسافر سنويا وذلك في سنة 2018. كما تعمل مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية حاليا على اقتناء 16 طائرة كبيرة الحجم تدعم بها الأسطول الحالي والعمل على فتح عدد هام من الخطوط الدولية -كما قال السيد غول- مثل خط الجزائر نيويورك وكذا خطوط مباشرة نحو عدد من العواصم الإفريقية.

وعن فتح قطاع النقل البحري للخواص أكد السيد عمار بأن هذا الموضوع يحتاج إلى إجراءات وتنظيمات وقوانين وهو ما يجري حاليا على مستوى وزارة النقل حيث ستوضع اللمسات الأخيرة على دفاتر الشروط الخاصة بالاستثمار في النقل البحري بمنح الأولوية للاستثمار الوطني.

أما فيما يخص مشروع القطار الفائق السرعة والذي يستوجب سكك حديدية قادرة على تحمل سرعة 350 كم/سا في حين أن قدرة تحمل السكك الحالية هي 220 كم/سا ذكرغول بأن الوزارة أطلقت دراسة جدوى لتحديد الأروقة وتكلفة وعراقيل انجاز هذا المشروع .

إجراءات ردعية ضد عدم إحترام الوزن المسموح به في الطرقات

السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة تساءل عن الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها لمعالجة مشكل اهتراء الطرقات والذي يعود إلى عدم إتقانها أو مخالفة الشاحنات للحمولة المسموح بها؟

أكد وزير النقل بأن عدد الشاحنات في الجزائر قد تجاوز الـ552 ألف شاحنة لنقل البضائع مضيفا أن برنامج الحكومة يهدف إلى رفع الثقل عن الطرقات التي تحمل 97 بالمائة من حجم الحركة العمومية ولهذا تحضر لمشاريع طموحة تهدف إلى ربط كل موانئ على مستوى التراب الوطني بخطوط السكك الحديدية.

وعن الإجراءات السريعة التي تحضر لها الوزارة ذكر الوزير بإعادة النظر في الاجراءات الردعية التي جاء بها المرسوم التنفيذي لسنة 2004 والذي يعاقب الشاحنات التي تتجاوز حمولة 13 طن بتعليق رخصة السياقة 6 أشهر وغرامة مالية تقدر بـ 4000 دينار جزائري وكذا حجز الشاحنة في المحشر.

ومن التدابير المقترحة -أضاف الوزير- بأنه سيتم تزويد محطات البنزين والمصانع والمحاجر وكذا المحطات الكبرى التجارية والاقتصادية بمحطات وزن كما اقترحت الوزارة تعميم استعمال أجهزة الوزن المتنقلة على مستوى نقاط مراقبة الدرك الوطني.

تكوين مؤطرين لمصاحبة انجاز المنشآت الرياضية الشبانية

حسني سعيدي

محمد تهمي

طرح السيد حسني سعيدي سؤالا حول وضعية المرافق الرياضية والترفيهية بولاية بشار والتي تفتقر إلى التأطير مما جعلها - كما قال -عرضة للتخريب ؟

أجاب السيد محمد تهمي، وزير الرياضة بأنه وبالتنسيق مع وزارة المالية تم توفير 35 منصب عمل جديد في الولاية بنسبة تقدر بـ 150 بالمائة مقارنة بالسنة بالفارطة، منها مناصب مخصصة للتأطير البيداغوجي .

كما سيتم تعيين 459 موظف 77 منهم إطار في الرياضة وأكثر من 100 مؤطر من الشباب وسيتم كما أضاف رفع عدد هذه المناصب بما يسمح بإنجاز هياكل رياضية شبانية جديدة مؤكدا أن الوزارة تعمل على مشروع تكوين مؤطرين من أبناء المنطقة يعملون بنظام دوام غير كامل.

سؤال السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة صب في نفس الاتجاه حيث تحدث عن غياب المسيرين والإداريين وكذا الأعوان المشرفين على مستوى المسابح التي دشنت في ولاية البويرة.

السيد تهمي أكد بأن المسابح التي استلمتها ولاية البويرة والمقدرة بـ10 مسابح في انتظار الـ5 مسابح الأخرى عرفت تخصيص 14 منصب مالي ومنهم 7 إطارات بيداغوجية متخرجة من مؤسسات التأطير وقد تم اتخاذ عدة إجراءات للتكفل بالعجز في مختلف التخصصات في غضون سنة 2015. ومنها تكوين12 متربصا في كرة اليد، 68 متربصا في السباحة منهم 17 امرأة و3 متربصين في الكاراتي دو.

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 04 ديسمبر 2014، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس.

خُصّصَتْ هذه الجلسة لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمّة على أعضاء في الحكومة.

إعادة النظر في مبلغ المنحة المعتمدة للسفر إلى الخارج

خليل ماحي

أوضح وزير العلاقات مع البرلمان السيد خليل ماحي نيابة عن الوزير الأول خلال رده على سؤال السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة حول مبلغ المنحة المخصصة سنويا للجزائريين للسفر إلى الخارج والتي لم يتغير منذ 20 سنة، وكذا المنحة المخصصة لإطارات الدولة ضمن المهمات خارج الوطن ؟ أنه بعد اعتماد التحويل التجاري خلال النصف الثاني من التسعينات في إطار برامج الإصلاح الهيكلي فإن التوسيع التدريجي للتحويل إلى العمليات الأخرى للرصيد الجاري لميزان المدفوعات في نهاية التسعينات تم استكماله بمنح الصرف فيما يخص العلاج والدراسة في الخارج وكذا فيما يتعلق بالأسفار إلى الخارج.

مضيفا أن الجزائر اعتمدت أحكام المادة 8 من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي باستكمال التحويل الجاري للدينار، وأنه تم وضع هذا التحويل بصفة تدريجية بمراعاة تطور الوضعية المالية الخارجية لا سيما تلك المتعلقة بميزان المدفوعات الخارجية.

مؤكدا أن التحويل التجاري للدينار بالنسبة للمعاملات الدولية فيما يخص السلع والخدمات

يشهد توسعا بالنظر إلى الزيادة القوية في الواردات وهو ما يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات الخارجية، وأن التحسن المستمر لميزان المدفوعات من سنة 2000 إلى 2008 تعثر بسبب حدة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

منوها إلى أنه تبعا لتطور ميزان المدفوعات الخارجية سيقوم بنك الجزائر بتقييم اللازم واتخاذ التدابير المناسبة من حيث مبلغ مخصصات الصرف فيما يتعلق بالعلاج ومصاريف الدراسة والسفر للخارج لفائدة الأسر الجزائرية.

وبخصوص مبلغ المكافآت اليومية المعوضة لمصاريف التي تنفق في إطار مهمة مؤقتة إلى الخارج للإطارات، فقد تم تحديدها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 466 – 02 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 217 – 82 في 3 جويلية 1982 الخاص بهذا الموضوع، لا سيما المادة 4 منه التي بموجبها يمكن تحسين هذه المبالغ دوريا بقرار وزير المالية تبعا لمتغيرات التي تحددت على أساسها هذه المبالغ، ويتم اتخاذ القرار الوزاري بعد التشاور مع الحكومة وأخذ برأي محافظ بنك الجزائر.

الاعتماد على النفس والطريقة الصحيحة للمذاكرة للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية

ردا عن سؤال السيد عمار الطيب، عضو مجلس الأمة حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة ظاهرة الدروس الخصوصية؟ أكدت وزير التربية الوطنية نورية بن غبريط أن لجوء المدرسين خارج المؤسسات التربوية إعطاء دروس مقابل مالي ليس ظاهرة جديدة بل تعود لزمن، لكن هذا اللجوء أخذ يتسع في القرن 20 وأنها ظاهرة معروفة عبر العالم، موضحة أنه يجب التفرقة بين الدروس الخصوصية والدروس الخاصة، مؤكدة في نفس السياق أن سبب انتشار هذه الدروس ليس راجع إلى ضعف المنظومة التربوية الجزائرية لأن الظاهرة حسب الوزيرة منتشرة حتى في البلدان التي لها أنظمة تربوية ناجحة مثل اليابان وجمهورية كوريا .

ولمحاربة هذه الظاهرة فقد اتخذت الوزارة جملة من الإجراءات التربوية والتحسيسية في انتظار إجراءات أخرى سيتم اتخاذها على المدى القصير والمتوسط.

فأما الإجراءات التحسيسية منها :

– حث التلاميذ والأولياء على عدم تلقي الدروس التي تقدم خارج المؤسسة التربوية في فضاء غير لائق حفاظا على سلامة وأمن التلاميذ

– إرشاد التلاميذ عن كيفية الاعتماد على النفس والطرق المذاكرة الصحيحة وكيفية تنظيم الوقت

وعن الإجراءات التربوية والبيداغوجية من أهمها :

– تفعيل دور المفتش فيما يخص مرافقة ومتابعة وتكوين المدرس

– تعزيز حصص الدعم والاستدراك والمعالجة البيداغوجية

– تقديم الدروس محروسة داخل المؤسسات التربوية

– وضع تحت تصرف التلاميذ المقبلين على شهادة البكالوريا موقع الديوان الوطني لتعليم والتكوين، حيث يمكنهم الإطلاع على محتوى كافة المواد التعليمية وحوليات الامتحانات خاصة البكالوريا.

كما هناك إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى أعلنت عنها الوزيرة فأما القصيرة منها فهو بث بداء من شهر ديسمبر 2014 دروس دعم متلفزة لفائدة أقسام الامتحانات البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي.

مضيفة في الأخير أنه على المدرسة أن تجند كل طاقاتها وجميع الفاعلين لإيجاد خيارات أخرى لهذه الظاهرة التي ستظل تنتشر مادام الطلب الاجتماعي عليها في تزايد.

مصلحة الطفل هي المعيار الوحيد في إسناد أو إسقاط الحضانة

لويزة شاشوة

ردا عن سؤال السيدة لويزة شاشوة عضو مجلس الأمة حول إعادة النظر في المادة 66 من قانون الأسرة للحفاظ على التوازن النفسي للطفل؟ أكد وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح أن المشرع الجزائري ولحماية الطفل أدرج ضمن أحكام الحضانة مبدأ مصلحة الطفل المحضون، وأن المشرع لم يقر إسقاط الحضانة بصفة آلية عند زواج الأم الحاضنة بغير قريب محرم، وإنما إسقاط الحضانة تقرره المحكمة كما يخضع للسلطة التقديرية للقاضي الذي يراعي مصلحة الطفل المحضون والشروط التي ينص عليها قانون الأسرة والتي تختلف من حالة إلى حالة.

موضحا أنه يمكن التحقق من تحديد الطرف الأنسب في حضانة الطفل من خلال تكليف أخصائيين للقيام بتحقيق حول الظروف الاجتماعية والمادية ومدى تحقيق شروط الرعاية النفسية لتحديد الطرف الأنسب لحضانة الطفل. مؤكدا في نفس السياق أن الفقرة 67 من قانون الأسرة تنص على أنه في جميع الحالات يجب مراعاة مصلحة الطفل .

منوها في الأخير أن الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية عبر الوطن في هذا الموضوع خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2012 إلى ديسمبر 2014 والبالغة 2692 قضية تم الفصل النهائي فيها بإسقاط الحضانة بسب زواج الأم من شخص أجنبي بـ 1455 بينما رفض القضاء إسقاط الحضانة للأم لـ 1237 قضية .

600 ملايين دينار لصيانة المؤسسات التعليمية سنة 2014

ردا عن سؤال السيد محمد زوبيري، عضو مجلس الأمة، حول المخصصات المالية لصيانة المؤسسات المدرسية ؟ أوضحت وزيرة التربية الوطنية أنها طلبت من وزارة السكن الإسهام في مرافقة موظفيها عن طريق مديريات السكن والتجهيز العمومية التي تتمتع بخبرة كبيرة في مجال الإنجاز والصيانة المنشآت، وتسعى الوزارة في المستقبل القريب إلى تفعيل هذا التعاون، ويبقى على المفتش الإداري مهم جدا في عملية المراقبة .

مضيفة في نفس السياق أن الدولة الجزائرية خصصت في إطار ميزانية التجهيز سنة 2014 أكثر من 600 ملايين دينار لصيانة مؤسسات التعليمية و 200 مليون دينار لصيانة أجهزة التدفئة. ويبقى من الضروري أن يتحلى الجميع بالحس المدني خاصة لدى التلاميذ.

وأرجعت وزيرة التربية نقص مديري ومستشاري التربية إلى عدد كبير من الحالات الشغور المسجلة نظرا لاستفادة من التقاعد النسبي، أو المسبق وقد أعطت الوزارة تعليمات لمديري التربية للسهر على أن تقدم طلبات الاستفادة من هذا التقاعد سنة من قبل حتى تتمكن الوزارة من ضبط الاحتياجات مسبقا، ولمواجهة الوضع قامت الوزارة بتنظيم امتحانات مهنية لفائدة مستشاري التربية شهر أكتوبر 2014 ومديري المؤسسات التربوية يوم 3 ديسمبر 2014.

تدابير تربوية وبيداغوجية للحد من ظاهرة العنف المدرسي

حول ظاهرة العنف في المدارس التي تساءل عنها عضو مجلس الأمة السيد جمال قيقان، أكدت وزيرة التربية الوطنية أن حالات العنف التي وصلت تقارير عنها للوزارة محدودة وتتدخل المصالح المعنية لمعالجتها في حينها، وأن مسألة العنف هي مسألة تتطلب تدخل الجميع كل في مستواه، وأن الوزارة قامت خلال سنة 2014 بإرسال منشور إلى مديري التربية للاستشارة ميدانية بشأن ظاهرة العنف في الوسط المدرسي، لتقوم بعد ذلك بتنظيم يوم دراسي وطني حول ظاهرة العنف بمشاركة مجموعة من الفاعلين من المؤسسات الدولية والهيئات الجامعية قصد استعراض حوصلة دراسات وأبحاث التي أنجزت في هذا المجال ثم الخروج برأية شاملة تسمح بوضع إستراتيجية لتدخل مختلف القطاعات .وفي انتظار ذلك قامت الوزارة ببعض الإجراءات ذات الطابع التنظيمي تربوي بيداغوجي للحد من هذه الظاهرة .

فأما عن الإجراءات ذات الطابع التنظيمي فهي:

- مراجعة النظام الداخلي للمؤسسات المدرسية

-تفعيل دور المجالس التعليم ومجال الأقسام ومجالس التربية والتسيير والتوجيه ومجالس التأديب للقيام بدورها في مجال مواجهة الظاهرة

- تنشيط اللجان الإصغاء على مستوى المؤسسات التربوية

- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ

- تحسين نوعية الحياة داخل المؤسسة التربوية

-إنشاء فضاءات لأنشطة ثقافية وأدبية وفنية

- تنظيم رحلات ترفيهية

- تنظيم مسابقات مابين المؤسسات يدور موضوعها حول الظاهرة

- التعاون والاتصال مع الأولياء ومختلف المتعاملين التربويين.

أما عن الإجراءات ذات الطابع التربوية البيداغوجي فهي:

- التربية على المواطنة والحس المدني لدى التلميذ

- مكافحة التسرب والرسوب المدرسي

- دعم المدرس والمعالجة البيداغوجية

- تكوين موظفي القطاع في مجال التسيير النزاعات وكيفية الإصغاء لتلميذ.

- ترقية مساعدي التربية والمشرفين التربويين ومستشاري التربية والتوجيه المدرسي بتكوينهم في مجال الوساطة المدرسية

- تكوين التلاميذ في مجال الوساطة (الوساطة من قبل النظراء)

لتؤكد الوزيرة في الأخير أن قضية العنف في الوسط المدرسي هي قضية اجتماعية بالأساس تتعدى الحدود المدرسية والتي تحتاج إلى استقرار، لذلك فإن المسألة تحتاج تظافر جهود الجميع من المؤسسات العمومية والمجتمع المدني حتى نصل إلى إستراتيجية حقيقية للتكفل بهذه الظاهرة.

وقف العمل بتحديد عتبة الدروس بداية من هذه السنة

محمد الطيب العسكري

حول إمكانية إصلاح امتحان البكالوريا ؟ السؤال الذي طرحه عضو مجلس الأمة السيد محمد الطيب العسكري، أوضحت وزير التربية الوطنية أنه سيتم انطلاقا من جانفي 2015 إلى التقييم للطور الثانوي والذي سيتبع بتنظيم ملتقى وطني في شهر جويلية، والهدف منه هو البحث عن تصور جديد لتقييم التلاميذ خاصة منهم المترشحين لشهادة البكالوريا.

كما قررت الوزارة اللجوء إلى العمل ببطاقية التقييم العمل المستمر للطالب بداية من هذه السنة، حيث سيتم تثمين العمل المتواصل والدائم للتلميذ من خلال المراقبة المستمرة لنتائج المتحصل عليها طوال السنة، مع مراعاة الانضباط داخل القسم واحترامه بلمواقيت الدراسية. وأن هذه البطاقية ستساعد الناجين في شهادة البكالوريا في التوجيه الجامعي حسب رغباته تثمينا لمجهوداته الدراسية خلال السنة .وأن هذا الإجراء هدفه مزدوج الأول مساعدة والدعم التلاميذ الذين عملوا وبذلوا مجهودات خلال كل سنة الدراسية، والثاني حمل التلاميذ على مواصلة مشوارهم الدراسي حتى نهاية السنة الدراسية وليس حتى شهر أفريل وماي.

أما فيما يخص تحديد عتبة الدروس وكونها - حسب الوزيرة- إجراء استثنائي فرضته ظروف معينة، فأكدت الوزيرة أنه لا يمكن أم يصبح الاستثناء قاعدة، لذلك قررت الوزارة مع كافة أفراد الأسرة التربوية وكافة الشركاء الجامعيين وقف العمل بهذا الإجراء .

في حين أن إبقاء نمط منح موضوعين اختياريين في امتحانات المواد الأساسية لمترشح شهادة البكالوريا في الوقت الحاضر، على أن يتم إلغاء هذا النمط مستقبلا وذلك بعد تحضير الطالب بيداغوجيا ونفسيا .

الطريق السيار شرق/غرب 1 :

طريق اجتنابي للنفق المنهار في انتظار إصدار قرار نهائي بشأن المؤسسة المنجزة

لمين شريط

ردا عن سؤال السيد لمين شريط، عضو مجلس الأمة حول تأخر إنجاز الشطر المتبقي من الطريق السيار شرق- غرب وسوء الإنجاز وعدم احترام الآجال المحددة في العقود؟ أوضح وزير الأشغال العمومية عبد القادر قاضي أن الطريق السيار شرق - غرب لم يبقى منه سوى 9 % وهو المتعلق بالمقطع الذي يربط ثلاث ولايات وهي (قسنطينة، عنابة والطارف)، وأن بعد انهيار النفق ولم تستأنف المؤسسة المنجزة أشغالها، قررت الوزارة إنجاز طريق اجتنابي للنفق المنهار والذي سيكلف الخزينة العمومية - حسب الوزير- مبلغا إضافيا بقيمة 5 ملايير دينار وأن هذا الطريق الإجتنابي ينجز بوتيرة جيدة من أجل تسليم المشروع في شهر مارس 2015.

مؤكدا أن هذا الحل أي الطريق الإجتنابي لا يعني أبدا التخلي أوالسماح عن مشروع النفق المنهار، في انتظار المهلة التي أعطيت للمؤسسة المنجزة خلال أيام وإصدار بعدها قرار نهائي بشأنها .

الطريق السيار شرق/غرب 2 :

سوء إنجاز الدراسات السابقة وصعوبة الأرضية وراء التأخر

عبد القادر قاسي

ردا عن سؤال السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة حول تأخر تهيئة شطر الطريق السيار شرق- غرب الرابط بين الأخضرية والبويرة ؟ أوضح وزير الأشغال العمومية عبد القادر قاضي أن التأخر سببه سوء إنجاز الدراسات السابقة إضافة إلى صعوبة الأرضية، زيادة على المشاكل التي عرفتها إحدى المؤسسات الثلاثة المنجزة للمشروع و هي شركة « ألتروا».

مؤكدا أنه قد تم استلام 2,7 كلم من بين 33 كلم المعنية بالتهيئة وهناك شطر آخر سيتم تسليمه قريبا في حين تتطلق الأشغال في مقطع أخر، في حين تبقى 16 كلم أخرى تحتاج إلى تقنيات دقيقة لإنجازها نظرا لسوء الأرضية.

رئيس مجلس الأمة يتحادث مع

1 - رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني

جرت يوم السبت 01 نوفمبر 2014، بإقامة الميثاق محادثات جمعت وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ووفدا عن اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني برئاسة السيد يوهانغشنغ، رئيس هذه اللجنة.

في مستهل هذه المحادثات تمت الإشارة إلى عمق العلاقات الثنائية وطابعها المميز و تمت الإشارة إلى أن سنة 2014 عرفت تطورات استثنائية للعلاقات الجزائرية – الصينية التي تمتد جذورها لسنة 1958 عندما كانت الجزائر مازالت تكافح من أجل نيل حريتها. هذه السنة تقرر الارتقاء بعلاقات التعاون الإستراتيجي إلى شراكة إستراتجية شاملة.

هذا المستوى من العلاقات تقرر بعد أن تكثفت اللقاءات والمشاورات والزيارات الثنائية على أعلى المستويات أصبحت الصين أول متعامل تجاري واقتصادي للجزائر حيث تشارك الشركات و المؤسسات الصينية بكثافة في مختلف الورشات الاقتصادية ولاجتماعية الجاري إنجازها في الجزائر.

خلال هذه المحادثات تم تثمين مستوى العلاقات بين البلدين وتم التأكيد علي ضرورة مواصلة الجهد و العمل من اجل تعزيز هذه الشراكة خدمة للتنمية في الجزائر و تعزيز للصداقة الصينية – الجزائرية و أكد الطرفان أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هي أساس الأمن و الاستقرار.

2 - ..ومع رئيس مجلس الشعب السوري

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 11 نوفمبر 2014، بمقر المجلس، السيد جهاد اللحام، رئيس مجلس الشعب السوري .

خلال هذا اللقاء، تم التطرق إلى سبل تعزيز وتدعيم العلاقات السورية الجزائرية وبحث سبل الارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستويات أفضل خدمة لمصلحة الشعبين الشقيقين اللذين تجمعهما محطات تاريخية مشتركة عبر التاريخ. وبعد أن قدم رئيس مجلس الشعب السوري صورة عن تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا، تم التأكيد على أن الجزائر مواقفها دائما ثابتة وتعمل دوما على مساندة كل القرارات التي تخدم مصلحة الشعب السوري ولم تنساق مع بعض المواقف المجحفة في حق الشعب السوري حيث دعت وتدعو دائما في المحافل الدولية والإقليمية إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري وتشجع الحوار بين أبناء الوطن الواحد لإقرار السلم والاستقرار وتوجيه كل الجهود للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من جهة أخرى، تم التركيز على ضرورة تكثيف التشاور والتنسيق البرلماني في مختلف المحافل والهيئات الدولية تجاه كبريات القضايا المطروحة خاصة على الساحة العربية.

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة «الفرنسية-الجزائرية»

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس يوم الأحد 21 سبتمبر 2014، السيد باتريك مينوسي، رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة «الفرنسية-الجزائرية»، خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات البرلمانية الجزائرية الفرنسية وبحث سبل تعزيزها، هذه العلاقات التي تميزت بلقاءات ومشاورات مستمرة في السنوات الأخيرة.

قضية الصحراء الغربية وملف تصفية الاستعمار كانا من بين المحاور الأساسية خلال هذا اللقاء، حيث تم التأكيد على ضرورة أن تعمل المجموعة الدولية وخاصة البرلمانيين في الهيئات البرلمانية الدولية والجهوية على تمكين الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه، طبقا للوائح ومقررات الهيئات الدولية.

للعلم فإن السيد باتريك مينوسي، كان قد قام في المدة الأخيرة بزيارة لمخيمات اللاجئين الصحراويين.

كما تم من جهة أخرى استعراض الوضع في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل حيث تم التأكيد على ضرورة تضافر الجهود الدبلوماسية والسياسية والبرلمانية لإقرار السلم والاستقرار والتنمية في هذه المناطق.

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الجزائرية

واستقبل يوم الأربعاء 24 سبتمبر 2014، بمقر المجلس، وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الجزائرية برئاسة السيد عسكر عويد العنز، وقد تم خلال هذا اللقاء التنويه بالعلاقات الثنائية المتميزة وتطلع مسؤولي البلدين إلى مزيد من التعاون باستغلال كل الفرص المتاحة في مجال الاستثمار لاسيما أمام القطاع الخاص، تعزيزًا لما تم انجازه في مجالات الشراكة الاقتصادية المتنوعة التي تترجم حرص قيادتي البلدين على الوصول بالعلاقات الثنائية إلى الأهداف المنشودة المحقّقة لمصلحة الشعبين الشقيقين.

رئيس جمعية فرنسا - الجزائر

واستقبل يوم السبت 11 أكتوبر 2014، رئيس جمعية فرنسا - الجزائر السيد جان بيار شوفونمان.

خلال اللقاء تم استعراض العلاقات الجزائرية الفرنسية التي وصفت بالمتميزة حيث تعرف حركية دائمة للتواصل بين مختلف المسؤولين في البلدين لإعطائها دفعا جديدا. كما كانت العلاقات البرلمانية بين البلدين من أهم المحاور التي أثيرت خلال هذا اللقاء حيث تم التأكيد علي ضرورة تكثيف اللقاءات البرلمانية للتشاور و العمل علي تعزيز علاقات البلدين في شتي المجالات الاقتصادية ، الثقافية و الاجتماعية.

وزير الشؤون الخارجية والسنغاليين بالخارج

كما استقبل يوم الخميس 30 أكتوبر 2014، بمقر المجلس، السيد مانكور نديايّ، وزير الشؤون الخارجية والسنغاليين بالخارج لجمهورية السنغال.

خلال هذا اللقاء، تم استعراض العلاقات الجزائرية السنغالية وبحث سبل الارتقاء بها إلى مستويات أفضل خاصة وأن للبلدين عدة عوامل مشتركة تصب في مسعى التقارب والتعاون في عدد من القطاعات مثل الشؤون الدينية والتعليم العالي فضلا عن التشاور والتنسيق تجاه القضايا المشتركة والتي تهم خاصة منطقة البلدين الجيوسياسية والوضع في منطقة الساحل وضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة التي تنتمي إليها الجزائر والسنغال.

وزيرة الخارجية والتجارة الدولية لجمهورية كينيا

واستقبل يوم الاثنين 10 نوفمبر 2014، السيدة أمينة محمد، وزيرة الخارجية والتجارة الدولية لجمهورية كينيا.

خلال هذا اللقاء، تم استعراض العلاقات الثنائية والتي وصفت بالمميزة حيث تعرف هذه السنوات الأخيرة ديناميكية جديدة من خلال تكثيف تبادل الوفود والتشاور بين البلدين اللذين يتقاسمان عدة قواسم مشتركة تعطي للتعاون الجزائري الكيني آفاق واعدة . وقد عبّرت الوزيرة الكينية للخارجية عن تقديرها ومساندة ودعم بلدها للجهود التي تبذلها الجزائر في مساعيها لإحلال السلم والاستقرار خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

كما تم التركيز على ضرورة تدعيم وتعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين لخدمة مصلحة الشعبين الصديقين.

الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

واستقبل يوم الثلاثاء02 ديسمبر 2014، السيد عبد الواسع يوسف علي، الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

في مستهل هذا الاستقبال، قدّم السيد عبد الواسع يوسف علي عرضا مفصلا عن نشاطات وعمل الرابطة على المستوى الإفريقي والعربي ثمّ تناول اللقاء سبل دعم العلاقات الثنائية البرلمانية في العالم العربي والقارة الإفريقية وتقوية التعاون بما يخدم مصلحة الشعوب العربية والإفريقية ودعم ومتابعة الجهود البرلمانية العربية الإفريقية في المحافل الإقليمية والدولية وتنسيق المواقف والجهود تجاه القضايا المشتركة، كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز العمل المشترك وتبادل الخبرات تدعيما للحوار العربي الإفريقي والتواصل بين المؤسسات البرلمانية خدمة لمصالح الشعوب العربية والإفريقية.

رئيس البرلمان العربي

واستقبل في نفس اليوم السيد أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات البرلمانية بين البرلمان الجزائري والبرلمان العربي والذي أنشئ للتذكير طبقا لقرارات وتوصيات القمة العربية التي احتضنتها الجزائر سنة 2005. وتم التطرق إلى نشاطات البرلمان العربي ودوره في تفعيل وتدعيم العلاقات العربية خاصة وأن العالم العربي يمر حاليا بمرحلة حساسة تستوجب الالتقاء والتشاور والعمل على مواجهة هذه الأوضاع ومعالجة القضايا العربية المشتركة. ولكونه عضو في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي تم التعرض من جهة أخرى إلى العلاقات الثنائية الإماراتية وبحث سبل الارتقاء بهذه العلاقات برلمانيا إلى مستوى علاقات البلدين المميزة.

رئيس البرلمان العربي السيد أحمد بن محمد الجروان وخلال لقائه هذا بالسيد عبد القادر بن صالح، أشاد بدور وجهود الجزائر وقيادتها بالعمل على إرساء السلم والاستقرار والأمن في منطقة الساحل وشمال إفريقي

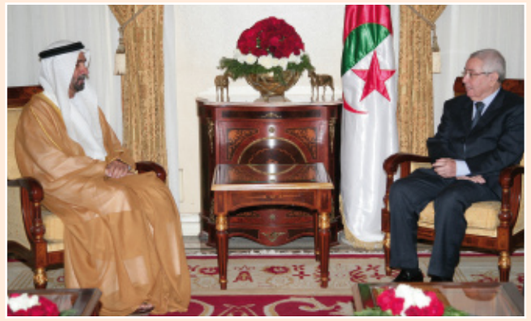

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

واستقبل يوم الأربعاء 03 ديسمبر 2014، الدكتور محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

خلال هذا اللقاء، تم استعراض العلاقات الثنائية بين الجزائر ومصر وبحث سبل ترقيتها إلى مستوى طموحات الشعبين الشقيقين وتمت الإشارة من جهة أخرى إلى أن الجزائر ومصر نظرا لثقلهما الاستراتيجي لهما دور أساسي في إقامة جسر عابر للصحراء نحو الدول الإفريقية لجعل القارة موحّدة حول القضايا الكبرى للشعوب الإفريقية وحقها في العيش الكريم في ظل التنمية والاستقرار وحماية وتقوية مؤسسات دولها ترتكز على أسس عصرية وديمقراطية من خلال مكافحة ظاهرة الإرهاب التي أصبحت ظاهرة أممية والتصدي للجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وهي مهام تدخل في صميم العمل على حماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في الاستقرار والتعايش السلمي.

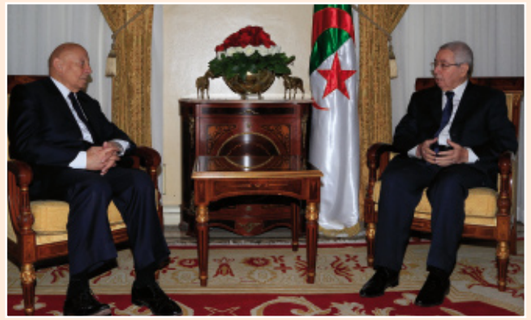

رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الشعبي النمساوي

واستقبل يوم الخميس 04 ديسمبر 2014، السيد رينهولد لوباتكا، رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الشعبي النمساوي.

العلاقات الثنائية وسبل تنشيطها والدفع بها إلى مستويات أفضل شكلت المحاور الأساسية للمواضيع التي أثيرت خلال هذا اللقاء، حيث تم التركيز على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والنمسا، ومجالات هذا التعاون واسعة وواعدة، خاصة وأن النمسا تنتمي للفضاء الأوروبي. ومن ثم تم التطرق أيضا إلى العلاقات الجزائرية الأوروبية والوضع الأمني الدولي وتنامي ظاهرة الإرهاب في عدد من المناطق في العالم وضرورة تكثيف الجهود الدولية لبحث جذور هذه الظاهرة التي أصبحت أممية وسبل التصدي لها ومكافحتها.

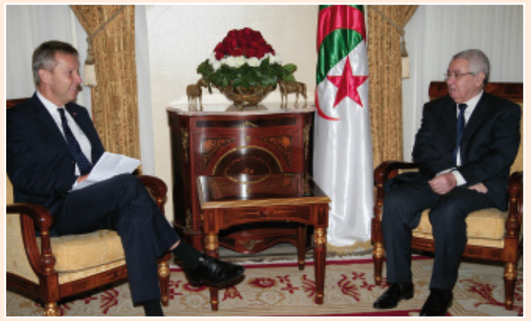

السفراء

سفير اليابان

أدّى يوم الأربعاء 17 سبتمبر 2014، بمقر المجلس، السيد تسوكاس كوادا، سفير اليابان بالجزائر زيارة إلى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على إثر انتهاء مهامه ببلادنا .. وبهذه المناسبة تناول الحديث العلاقات الثنائية وتطورها والمجالات المتاحة لتوسيع التعاون بين البلدين وتشجيع الاستثمار والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا اليابانية من خلال تبادل الزيارات والإطلاع على الفرص المتنوعة في مجال التعاون الاقتصادي خارج المحروقات .. كما استعرض الجانبان امكانية تنشيط التعاون البرلماني ومساهمته في إثراء وتعميق العلاقات الثنائية.

سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس لأمة، يوم الأربعاء 01 أكتوبر 2014، بمقر المجلس، السيدة جوان بولاشيك، السفيرة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر التي أدّت له زيارة مجاملة تم خلالها استعراض جوانب من العلاقات المتعددة الأوجه بين البلدين، وتطرقت إلى الأوضاع في المنطقة والمساعي المبذولة من أجل التمكين للاستقرار والتنمية .. وقد حرص الطرفان أيضا على تأكيد أهمية التعاون البرلماني من خلال إيجاد آليات تواصُل تمكّن من المساهمة في تعزيز العلاقات وإثرائها .. وكان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفير اليابان الجديد

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 24 نوفمبر 2014، بمقر المجلس، السيد مساي فوجيوارا، سفير اليابان الجديد بالجزائر الذي أدّى له زيارة مجاملة، تطرق فيها الجانبان للعلاقات الثنائية وتطلعات البلدين لتطويرها بالنظر للإمكانيات والفرص المتاحة على المستوى الاقتصادي .. وتم خلالها التأكيد على أهمية التعاون البرلماني ومساهمته في ترقية هذه العلاقات والوصول بها إلى مستوى ترجمة العمق التاريخي والإرادة السياسية الواضحة لدى مسؤولي البلدين.

السفير الجديد لمملكة بريطانيا العظمى

كما أدّى يوم الخميس 18 سبتمبر 2014، السيد أندرو نويل، السفير الجديد لمملكة بريطانيا العظمى بالجزائر زيارة مجاملة إلى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية، وحرص مسؤولي البلدين على ترقيتها، وأهم المجالات المتوفرة للرفع من مستوى التعاون القائم بين البلدين .. كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول ما يجري في المنطقة والجهود المبذولة في اتجاه التمكين للاستقرار وبالمناسبة تناول اللقاء أهمية التعاون البرلماني باعتباره عاملاً مساهمًا في تجسيد التقارب وترجمة التعاون بما يخدم مصالح الشعوب وتطلعاتها.

سفير فرنسا

واستقبل يوم الأربعاء 08 أكتوبر 2014، بمقر المجلس، السيد برنارد ايمي، سفير فرنسا الجديد بالجزائر الذي أدى له زيارة على إثر تعيينه في بلادنا، وقد مكّنت هذه المناسبة الطرفين من استعراض جوانب من العلاقات الثنائية المتميزة، والحرص المتبادل على ترقية عوامل التقارب المتعددة على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتم خلال هذا اللقاء التطرق للأهمية التي يحظى بها التعاون البرلماني، ومساهمة البرلمانيين في الدفع بمستواه إلى الأفضل، بما يترجم التطلعات إلى إرساء الشراكة المبنية على المصالح المتبادلة التي كانت في العديد من الفرص محل تأكيد مسؤولي البلدين وهي الشراكة التي تعكسها اليوم ديناميكية النشاط المتعدد الأوجه لإضفاء المزيد من الخصوصية والفعالية على العلاقات الثنائية.

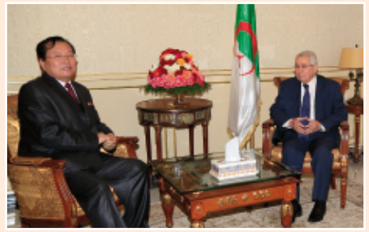

سفير كوريا الديمقراطية الشعبية

واستقبل يوم الثلاثاء 25 نوفمبر 2014، السيد تشاي هيوك تشول، سفير كوريا الديمقراطية الشعبية بالجزائر الذي أدّى له زيارة مجاملة، وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى جوانب من العلاقات التاريخية بين البلدين وضرورة تثمين الرصيد الذي يربط الشعبين الصديقين .. واستعراض مجالات التعاون التي يمكن أن تحقق المنافع المتبادلة على المستوى الاقتصادي .. وقد جدد رئيس مجلس الأمة بالمناسبة الارتياح لإعادة فتح سفارة كوريا الديمقراطية الشعبية بالجزائر معتبرًا أن ذلك من شأنه أن يفتح الآفاق لتعزيز رصيد العلاقات بين البلدين الصديقين.

اجتماعات الجمعية 131 للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد برلماني عن غرفتي البرلمان (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، في أشغال اجتماعات الجمعية 131 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بجنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 16 أكتوبر 2014.

وقد تكون الوفد من السيدات والسادة:

- زهية بن عروس، نائب رئيس مجلس الأمة
- زهرة ظريف بيطاط، عضو مجلس الأمة
- أدم قبي، عضو مجلس الأمة
- يمينة مفتالي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

تناول ممثلو برلمانات العالم في هذه الدورة الـ 131 التي تميزت بثراء المواضيع المدرجة في جدول أعمالها، بنقاشاتهم ومساهماتهم سواء على مستوى اللجان أو في الجلسات العامة، لكبريات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم حاليا في إطار الموضوع الرئيس للجمعية وهو « تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ووضع حد للعنف الممارس ضد المرأة »

كما تناولوا مواضيع أخرى منها :

- السيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقوق الإنسان في القانون الدولي،
- الحرب الإلكترونية، خطر حقيق على السلم والأمن العالمي
- المساهمة البرلمانية في ندوة 2014 حول التغيرات المناخية.
- الحوار المتعدد الأطراف حول استثمار المؤسسات في التنمية المستدامة
- دور المؤسسات الخاصة في قرارات الأمم المتحدة
- التعاون الدولي من أجل إستراتيجية متكاملة لمعالجة مشكل المخدرات.

وكان رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح قد ألقى كلمة خلال أشغال الجمعية الـ131 للاتحاد البرلماني الدولي هذا نصها :

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أود أن أعبر عن الارتياح لاعتماد نقاش الدورة لموضوع :

تكريس المساواة بين الرجل والمرأة ووضع حد للعنف الممارس ضد النساء... إنه موضوع أضحى يشكل حقًا مطلبًا يفرض نفسه علينا جميعا، «نحن الذين نريد أن تسير الإنسانية على قدميها الإثنتين».

سيداتي، سادتي،

تُبين الدراسات أن المجتمعات المنسجمة والتي تتقدم هي تلك التي تعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة...

... صحيح أن التطور الذي تحقق لهذه المجتمعات كان بفضل ظروف تاريخية عرفتها هذه المجتمعات. لكننا نعتقد أيضًا أنه لا توجد مجتمعات ثقافتها ومعتقداتها تقف عائقًا دون بلوغ تلك الغاية...

سيداتي، سادتي،

... لقد أتيت من بلد لم تطلب فيه نساؤه يومًا (لاسيما في الأوقات العصيبة من تاريخه) الإذن من آبائهن، أو أزواجهن أو إخوانهن لتبرُزْنَ كأسماءٍ كبيرة في كفاح بلادها وبناء وطنها...

- وأعتقد أن ما ينطبق على نساء بلادي ينطبق كذلك على بنات البلدان الأخرى...

- وهنا أود أن أخص مقاومة المرأة الجزائرية ضد الإرهاب الأصولي ومساهمتها في دحره...

- إذ فبفضل سلوكهن اليومي في مواجهة العنف الهمجي الذي كان يستهدفهن بدرجة كبيرة عززت المرأة نضال المجتمع ككل ووَفّرت له السّند المطلوب...

- إن منع البنت من الذهاب إلى المدرسة، والمعلمة من إعطاء دروسها، والمحامية من الدفاع عن الحق، والقاضية من إحقاق ذلك الحق، والطبيبة من علاج المرضى... كانت بالواقع محاولات يائسة تهدف إلى إيقاف التقدم بل أقول إلى إيقاف الحياة ككل...

- هذه الحقيقة قبل عشر سنوات كانت غير معروفة كثيرًا عن بلادي وخارج حدودها، وإذا كنت اليوم قد ذكّرت بها... فلكي أندد بالوضع المأساوي الذي تعرفه اليوم العديد من البلدان من جرائم إرهابية شنيعة تُرتكَبُ من قبل جماعات مجرمة تستهدف الرجال والنساء باسم الدين والدِّين أبعدُ ما يكون عن تصرفاتها المدانة...

- وإذا كنت قد ذكّرت بهذا الواقع المؤلم اليوم فلكي أندد خاصة بما يجري في مناطق عديدة من العالم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

- لقد عشنا في الجزائر مرحلة كان فيها الحق في الحياة مرادفًا لحق المرأة في الحياة.

لذلك، ومباشرة بعد استعادة السلم والمصالحة في بلادي، حظيت مسألة حقوق المرأة بالأولوية، بل هي أصبحت موضوع إجماع لدى كافة مكونات المجتمع...

- فمنذ 2005، باشر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تنفيذ برنامج سياسي طموح يرمي إلى الرفع من مكانة المرأة الجزائرية وتحقيق المساواة فيما بين النساء والرجال عامة.

وهنا أريد أن أسجل نقطتين إثنتين ذات صلة بمضمون جدول أعمال دورتنا، وهي :

1 - الإستراتيجية الوطنية لإدماج وترقية المرأة في الجزائر، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية مخطط عمل وطني شارك في إعداده خبراء من قطاعات مختلفة ذات علاقة بشؤون المرأة وخاصة بحقوقها السياسية.

وقد توجت هذه الخطة بتوصيات تم التكفل بها عمليًا ووجدت ترجمتها في قوانين عضوية هامة صادق عليها البرلمان الجزائري بغرفتيه، وهي الآن حيز التطبيق...

وأود هنا أن أكتفي بذكر واحد منها... وهو يتعلق بمبدإ توسيع فضاء تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من خلال اعتماد نظام حصص يقضي بترتيب المترشحات من النساء في رتبة تُساعدها على حيازة حصة محترمة من مقاعد المجالس المنتخبة، حصة تتراوح ما بين 20 و 50 %.

وهذا ما تحقق فعلاً في الانتخابات التشريعية سنة 2012، حيث انتقلت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان من 7,7 إلى 31,6% وبذلك أصبحت الجزائر تحتل بفضل هذا القانون المرتبة 26 عالميًا والأولى عربيًا.

2 - في نفس السياق وضعت الجزائر مخططًا حددت بموجبه معالم سياسة وطنية شاملة لوضع حد للعنف ضد النساء، مستعملة حينًا قوة القانون وحينًا آخر حجة التبليغ، الأمر الذي أعطى نتائج مرضية...

السيد الرئيس،

ليس بمقدوري هنا أن أعدد كافة الإنجازات التي تحققت في بلادي على صعيد الأحوال الشخصية أو الحقوق السياسية، والتي تقوم بها الجزائر بغرض تحسين الأوضاع المعيشية للمرأة.

وكل ما أريد قوله كخلاصة لكلامي هو القول أن مسألة المرأة في الجزائر ليست مسألة مناسباتية تثار مرة في العام (بمناسبة 08 مارس) بقدر ما هي تمثل واحدًا من خياراتنا الأساسية في بناء وتجانس واستقرار مجتمعنا ككل...

لا يمكنني أن أختتم كلمتي دون الإشارة إلى كابوس المرأة في قطاع غزة وفي مناطق عديدة من العالم وخاصة المرأة في إفريقيا التي تعيش الحرمان والقهر المتمثل في عبء المجتمع واستمرار الاحتلال الأجنبي، وعليه أقفلهن وقفة إجلال واحترام وتقدير.

في ختام أعمال الجمعية 131 للاتحاد البرلماني الدولي أنتخب عضو برلمان دولة بنغلاديش السيد صابر شودري رئيسا جديدا للإتحاد البرلماني الدولي خلفا للرئيس المنتهية ولايته المغربي عبد الواحد الراضي.

المساواة بين الرجل والمرأة

شاركت عضوا مجلس الأمة السيدتان نوارة سعدية جعفر وفوزية بن باديس في ملتقى للنساء البرلمانيات، المنظم من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بباريس خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 سبتمبر 2014.

وكان الهدف من الملتقى تعزيز القدرات والمعارف التقنية للمشاركات، وذلك عبر تبادل التجارب والخبرات في موضوع المساواة بين الرجل والمرأة.

اجتماع اللجنة المعنية بالتحضير لمؤتمر الأمن القومي العربي وتحديث وثيقة الأمن القومي العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، وعضو لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي في البرلمان العربي، في اجتماع اللجنة المعنية بالتحضير لمؤتمر الأمن القومي العربي وتحديث وثيقة الأمن القومي العربي، المنعقدة ببيروت (لبنان) يومي 24 و25 سبتمبر2014.

الاجتماع التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في الاجتماع التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي والمنظم من طرف الرابطة بالتعاون مع مجلس الأعيان الأردني وذلك يومي 24 و25 سبتمبر 2014 بعمان (المملكة الأردنية).

وقد تشكل الوفد من:

• السيد عبد القادر سهلي، نائب رئيس مجلس الأمة

• السيدة الزهراء قراب، عضو مجلس الأمة

• السيد رابح طويل، عضو مجلس الأمة

وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش موضوع « دور البرلمانات في مكافحة الفساد والصراعات وتعزيز التكامل الإقليمي» .

تعزيز الصكوك القانوني للإتحاد الإفريقي والتصديق

شارك السيد زوالي مخطار، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة، في الاجتماع البرلماني الإقليمي حول تعزيز الصكوك القانوني للإتحاد الإفريقي والتصديق عليها وتدجينها، المنعقد بالعاصمة الموريتانية نواقشط خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 سبتمبر 2014.

وقد نظم هذا الاجتماع بالتنسيق بين البرلمان الموريتاني والبرلمان الإفريقي والإتحاد الإفريقي.

اجتماع اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، في اجتماع اللجنة المصغرة عنها وذلك يومي 29 و30 سبتمبر 2014 ببيروت (لبنان).

يتضمن جدول أعمال الاجتماع عدة بنود منها:

• دراسة بطاقات الوصف الوظيفي للهيكل التنظيمي للعاملين في الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي.

• دراسة الإجراءات التي ستتخذ ضد الشعب البرلمانية غير المسددة للديون المترتبة عليها.

• دراسة ملفات المرشحين لمنصب الأمين العام الجديد للإتحاد البرلماني العربي.

إسهامات البرلمانات وتفاعلها مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شارك الأستاذ لمين شريط، عضو مجلس الأمة في فعاليات الندوة الخاصة ببرلمانات الدول الإفريقية، المنظمة من طرف الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان المغربي حول موضوع « ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى حقائق وطنية: إسهامات البرلمانات وتفاعلها مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «، والتي انعقدت بالرباط (المملكة المغربية) يومي 29 و30 سبتمبر 2014.

اجتماعات المرحلة الرابعة للدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للعام 2014

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة:

• محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي لمجلس الأمة.

• غريسي مهني، عضو مجلس الأمة.

في اجتماعات المرحلة الرابعة للدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للعام 2014، بستراسبورغ(فرنسا) خلال الفترة الممتدة من 29 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 2014.

وقد تضمن جدول أعمال المرحلة الرابعة مناقشات حول العديد من القضايا الراهنة التي تشهدها الساحة الدولية من بينها:

• الأزمة الأوكرانية،

• التهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط،

• التكوين المهني وتحديات الاهتمام به،

• الحكامة الرشيدة ونوعية أحسن للتعليم.

المنتدى العمومي لمنظمة التجارة العالمية

شارك السيد جفال عبد العزيز، عضو مجلس الأمة في المنتدى العمومي لمنظمة التجارة العالمية وذلك بجنيف (سويسرا)، في الفترة مابين 01 إلى 03 أكتوبر 2014.

وقد تضمن المنتدى ندوة برلمانية من تنظيم الإتحاد البرلماني الدولي عقدت يوم 01 أكتوبر 2014 بمقر منظمة التجارة العالمية وقد تمحور الاجتماع حول موضوع : برنامج ما بعد بالي « أي مكانة للرقابة البرلمانية» .

اجتماعات المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط لحلف شمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في اجتماعات المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بكتانيا (إيطاليا) خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 4 أكتوبر 2014.

تشكل الوفد من السادة:

– محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيس الوفد

– عبد الوكيل بن شاوي، عضو مجلس الأمة

– فردي ميلود، نائب بالمجلس العبي الوطني.

وقد تناول برلمانيو الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها:

• الصراع العربي الإسرائيلي بعد أزمة غزة

• الهجرة الغير الشرعية

• الهجرة عبر البحر المتوسط

• المقاتلون الأجانب الموجودون في سوريا : تحدي مشترك

• التداعيات الإنسانية للأزمة السورية

• تعزيز الدولة الليبية

• تنامي الحركات الجهادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا..

تحديات جديدة في مجال الأمن : دور البرلمانات

شارك وفد برلماني (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني)، في اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، المنعقدة بجنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 5 أكتوبر 2014.

وقد تكون الوفد من السادة:

• الهاشمي جيار، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد

• طاهر خاوة، رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني

• سعيد كاشا، عضو مجلس الأمة

• محمد أمير، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تدارس المشاركون العديد من المواضيع في إطار الموضوع الرئيسي للدورة وهو «تحديات جديدة في مجال الأمن: دور البرلمانات».

اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه والبيئة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عمار مخلوفي، عضو مجلس الأمة ونائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، في اجتماع اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، والتي انعقدت بزغرب (كرواتيا) يومي 6 و7 أكتوبر 2014.

وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش المواضيع التالية:

• الإمكانيات الممكنة بالنسبة للطاقات المتجددة وفعاليتها الطاقوية.

• التحديات التي تواجه السياحة في منطقة المتوسط

• برنامج مع المدن الإيكولوجية: واقع الحال.

الدورة العادية الخامسة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يتكون من السيدين:

• محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي ومقرر المجموعة البرلمانية لإقليم شمال إفريقيا بالبرلمان الإفريقي .

• مختار زروالي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي

في أشغال الدورة العادية الخامسة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 24 أكتوبر 2014 بمقر البرلمان الإفريقي في ميدراند (جنوب إفريقيا).

إلى جانب اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الإفريقي تم تنظيم حلقة دراسية حول تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها وقيادتها في عملية وضع السياسات.

اجتماعات اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

شارك السيدين الحاج العايب، نائب رئيس مجلس الأمة وبن يونس محند أكلي، عضو مجلس الأمة وعضوا اللجنة السياسة، الأمن وحقوق الإنسان في اجتماعات اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط والتي انعقدت بمقر البرلمان الأوربي ببروكسل يوم 16 أكتوبر 2014.

وتناول المشاركون بالدراسة والنقاش المواضيع التالية:

• تبادل وجهات النظر حول الهجرة

• دور البرلمانات في حماية وترقية حقوق الإنسان

• الوضع في غزة.

اجتماع لجنة الثقافة، ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد معيزي بوبكر، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لجنة الثقافة، ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، المنعقدة بروما (إيطالي) يوم 24 أكتوبر 2014.

وقد تناول المشاركون المواضيع التالية:

• الهجرة والاندماج

• تنقل الطلبة والباحثين في المنطقة الأورومتوسطية

• الميولات الثقافية والتغيرات الاجتماعية في المنطقة الأورو متوسطية : تقرير مؤسسة أنا ليند لعام 2014.

البرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يتكون من السيدان عبد الكريم قريشي ومنصور معيزية عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي، في اجتماعات الجلسة الأولى لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، المنعقد خلال الفترة الممتدة 25من إلى 27 أكتوبر 2014 بالقاهرة (مصر). كما شارك عضوا مجلس الأمة في ندوة عن الأمن القومي العربي والتي انعقدت من 28 إلى 30 أكتوبر 2014 .

الدورة 65 للجنة التنفيذية والمؤتمر 37 للإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني مشترك عن غرفتي البرلمان(مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في أشغال الدورة 65 للجنة التنفيذية والمؤتمر 37 للإتحاد البرلماني الإفريقي بالعاصمة المغربية الرباط خلال الفترة الممتدة من 29أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2014.

وقد تكون الوفد من السيدات السادة:

* بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي، رئيس الوفد

*عبد القادر بوكروشة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

* رتيبة عياد، نائل بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

* عائشة باركي، عضو مجلس الأمة.

وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها:

• كفاح البلدان الإفريقية ضد الإرهاب في جميع أشكاله من خلال بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال

• تحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها كهدف رئيس للسلام والأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الإفريقية

• عرض التقرير السنوي لأنشطة الإتحاد

• إقرار الميزانية لعام 2015 للإتحاد

• انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للعهدة نوفمبر 2014 -نوفمبر 2016

• انتخاب أمين عام العهدة نوفمبر 2014– نوفمبر 2018

إضافة إلى بنود تنظيمية أخرى

مؤتمر للنساء البرلمانيات

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في مؤتمر للنساء البرلمانيات حول موضوع « قفزة للنساء للأمام»، ويهدف المؤتمر إلى العمل على التمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا في منظمة جنوب المتوسط.
المؤتمر تنظمه المفوضية الأوروبية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي 5 و 6 نوفمبر 2014 بمقر البرلمان الأوربي بالعاصمة البلجيكية بروكسل.
تناول المؤتمر بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها:

- المحددات والفرص للمشاركة السياسية للمرأة،
- تعميم النوع الاجتماعي في التشريعات الوطنية،
- الشبكات والتشبيك: رعاية التحالفات مع النساء المشرعات والإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

الاجتماع 25 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

شارك السيد سي يوسف مختار، المراقب البرلماني، ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، في الاجتماع 25 لمكتب الجمعية المنعقد يوم 10 نوفمبر 2014 بروما .
تضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة المواضيع التالية:

- نظرة حول النشاطات القريبة والبعيدة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- التعاون بين الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ومجلس الأمن الأممي
- الاستثمار والتنمية في الشرق المتوسط
- برنامج النشاطات المرتقبة للجمعية للعام 2015
- التحضيرات الجارية للدورة العامة التاسعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في شهر فيفري 2015.

الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني مشترك بين غرفتي البرلمان الجزائري، برئاسة السيد محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، والسيد فردي ميلود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، في اجتماعات الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (AP-OTAN)، بلاهاي (هولندا) خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 نوفمبر 2014.

وقد تناول برلمانيو الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها :

- الأمن والاقتصاد في منطقة الساحل : آخر التطورات.
- مكافحة الإرهاب : استتباب الأمن وحماية المؤسسات الديمقراطية.
- الأمن الطاقوي الأوروبي : الرواق الغازي الجنوب الأوروبي.
- التداعيات الإقليمية والدولية للأزمة في سوريا : دور منظمة حلف شمال الأطلنطي.
- التحول السياسي في أفغانستان : التطورات والعراقيل.
- الشراكة وسياسة التحالفات لمنظمة حلف شمال الأطلنطي.
- أزمة اللاجئين السوريين وتداعيتها على المنطقة.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بصفته «عضو شريك متوسطي».

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيدان زحالي عبد القادر، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني وزروقي عبد القادر، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM)، المنعقد بالعاصمة التركية أنقرة في 01 ديسمبر 2014.

ناقش المشاركون العديد من المواضيع من بينها :

- حماية وتعزيز الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- الجوانب الاقتصادية للهجرة.
- تعاون بلدان البحر الأبيض المتوسط في مجال تنمية السياحة.

اجتماعات الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي السيد عبد الكريم قريشي والسيد منصور معيزية في اجتماعات الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 11 ديسمبر 2014، بالقاهرة (مصر).

وقد تضمن جدول الأعمال بالإضافة إلى الجلسة، انعقاد اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة والفرعية، واجتماع هيئة المكتب، وكذا تنظيم جلسة إجرائية لانتخاب رئيس ونواب رئيس البرلمان العربي.

الندوة الأوروبية 39 للتضامن ومساندة الشعب الصحراوي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يتكون من السادة :
– السيد جمال قيقان، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد
– عبد الكريم بن صغير، عضو مجلس الأمة
– بن عودة قادة، عضو مجلس الأمة
– عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة
في فعاليات الندوة الأوروبية 39 للتضامن ومساندة الشعب الصحراوي، المنعقد بمدريد (إسبانيا) يومي 14 و15 نوفمبر 2014.
وقد تضمن جدول أعمال الندوة العديد من المواضيع من بينها موضوع «حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة».
جدير بالذكر أن الندوة الأوروبية لتنسيق الدعم والتضامن مع الشعب الصحراوي هي شبكة دولية تضم أشخاص ومنظمات تعهدوا بالسير إلى الأمام بقرار عادل ومنصف فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية.

بمناسبة احياء ستينية ثورة التحرير.. مجلس الأمة ينظم ندوة حول:

زيغود يوسف .. رمز الشهيد تخيم على المبنى..

وسيرته ترتسم في العقل.. والوجدان

إحياء للذكرى الستين لاندلاع ثورة التحرير، وفي إطار نشاطه الفكري، عقد مجلس الأمة يوم الأربعاء 19 نوفمبر 2014 ندوة تاريخية حول الشهيد يوسف زيغود، حضرها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس والسادة وزير المجاهدين ووزير العلاقات مع البرلمان والأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، وعدد من أعضاء البرلمان بغرفتيه، وجمع من المجاهدين والأساتذة والمختصين، ومدعوون من عدة قطاعات ومؤسسات وهيئات وطنية.

استهلت أشغال الندوة بكلمة للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس هذا نصها:

أيتها السيدات، أيها السادة،

نرحب بكم في مجلس الأمة... ونشكركم على حضوركم هذه الندوة التاريخية التي تندرج في إطار تقليد النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية في مجلس الأمة.

لقاؤنا اليوم أردناه أن يكون وقفة خاصة نتأمل من خلالها في مشاهد ووقائع من السجل المجيد لثورة التحرير المباركة بمناسبة الذكرى الستين لاندلاعها...

إن وقائع التاريخ – أخواتي، إخواني – المحفوظة في ذاكرة الثورة تستحضر – لزامًا – معها صُنّاعها من الشهداء رحمهم الله، والمجاهدين أطال الله من عمرهم.

إننا نلتقي في مكان يُعرف بقصر زيغود يوسف، وهو اسم له من المهابة المستحقة ما يجعلنا نشعر بالحاجة لقراءة متجددة في حياته النضالية، ومسار كفاحه الثوري البطولي...

... وبالتأكيد فإن ندوة اليوم تهدف إلى جانب تكريم الشهيد البطل، توفير الفرصة للإمضاءات والإضافات التي ستقدمونها سيداتي سادتي، ومن شأنها إثراء الرصيد التوثيقي لجوانب من الوقائع التاريخية التي كان زيغود يوسف – رحمه الله – في صميم فصولها.

زيغود يوسف لا يُذكر إلاّ ومعه تلك الأسماء المكتوبة على صفحات الثورة المجيدة بأحرف السبق والريادة، من أمثال ديدوش مراد وأمثاله...

أخواتي، إخواني،

إذا كانت الشعوب الحية التّواقة إلى المستقبل تبني انبعَاثَها، ونُقِيمُ نهضتها على إنجازاتها التاريخية...

... فإن الجزائر أَوْلى وأَجدر (بالاستثمار) في هذا البعد الوطني المُلْهم الذي أُسّسَ عبر نضالات مريرة وطويلة... وعبر مراحل وحقب استمرت أزيد من قرن (تحت الاستعمار الاستيطاني البغيض)... أسّسَ هذا البُعد التاريخي في الجزائر بتراكماته المتلاحقة... من المقاومات الشعبية... إلى الحركة الوطنية... إلى حرب التحرير المجيدة مرجعية نوفمبر الخالدة، التي تشكل نبراس الأمة وهي تَخطو إلى المستقبل مستمدّة من رسالته قِيَمًا ومَبَادِئَ تتوارثها الأجيال.

... بلدنا إذن، سيداتي سادتي، أولى وأحقُّ بالاعْتِدَاد بثورة الشعب الجزائري والاعتزاز برُمُوزها الذين انبَثقوا من عُمْقِه... وأوقَدوا الشعلة التي أضاءت الطريق...

... أوَلَمْ تكن قرية «سمندو» (زيغود يوسف حاليا) مرتعًا تَشَبّع فيه الشّابُ اليافعُ، وفي وقت مبكر بروح وطنية وقّادَة، فانخرط وعُمره 17 سنة في حزب الشعب الجزائري مُدَشّنًا سيرة المناضل والثوري بكل ذلك الزّخم الذي ميّز حياتَه.

... وإننا – أخواتي إخواني – بهذه المناسبة نقف بإجلال وإكبار تقديرًا وعرفانًا للتضحيات الجمّة التي ما زالت الجبال والوهَاد والوديان شاهدةً عليها... ففي وادي «بُوكَرْكَرْ» و«سيدي مزغيش» ما زالَت الصخور ناطقةً ببُطولات الشهيدَيْن الرّفيقين ديدوش وزيغود (الأول استشهد في جانفي 1955 والثاني في سبتمبر 1956)... وإننا ونحن نلتقي اليوم في ندوة تاريخية مخصصة لحياة وبطولات الشهيد زيغود يوسف لنستحضر معه في أذهاننا كل أولائك القادة الرواد للثورة الذين

إندمجوا في قوافل الشهداء فتسابَقُوا... وتَدَافَعُوا من كل ربوع الجزائر والتحموا تحتَ لِوَاءِ جبهة وجيش التحرير الوطني لتحقيق النصر...

لقد قلت إن هذا الموعد هو فرصة نتأمل فيها مشَاهدَ وَوَقَائعَ من سجلّ ثورتنا المجيدة، لأن الأمر عندما يتعلق بتناول سيرَة شَخصية تَاريخية بقَامة زيغود يوسف فإن هذه السيرة نفسها تستدعي معها محطّات قوية من أبرزها هجومات 20 أوت 1955 وإنعقاد مؤتمر الصومام سنةً بعد ذلك (20 أوت 1956) وفي كلتا المحطتين يَحْضر العقيد زيغود يوسف، ثوريًا مقدامًا وسياسيًا بارعًا...

إن «سي أحمد» (وهو إسم التّخَفّي الثوري) كان واحدًا من «22» الذين ما إن انفضّ إجتماعُهم التاريخي حتى عَاد مع بعض من رفقائه إلى الشمال القسنطيني تَمهيدًا لليَوْم الموعود الذي قَرّرتْهُ لجنة الستة، وقد وقع بشجاعة وبسالة في تلك الليلة المشهودَة التي اشتعل فيها فتيل الثورة مع مجموعة صغيرة من المجاهدين وَقّع هجومًا على مركز الدرك في «سمندو».

سيداتي، سادتي،

إن تنظيم هذه الندوة التاريخية حول الشهيد البطل زيغود يوسف في مقر مجلس الأمة بمناسبة الذكرى الستين لاندلاع ثورة التحرير، إنما هي تعبيرٌ عن الأهمية التي ينبغي إيلاؤها للجانب التاريخي ضمن النشاطات الثقافية والفكرية للمجلس... فلابد لهذا الجانب (التاريخ الوطني) أن يَحْظى بالأولوية لدى الزملاء الذين يسهرون على تسطير برنامج النشاطات، وأن تأخذ المواضيع ذات الصلة بالتاريخ نصيبَها في مجمل تلك النشاطات، ولا تبقى محصورة في المناسبات...

وهنا أود أن أؤكد على أن هذا التوجه تمليه علينا خصوصيات مجلس الأمة ومهامه المكمّلة لدوره التشريعي والبرلماني.

ومن هذا المنظور – بالذات – فإن ندوات مثل التي نَحْضُرُها اليوم حول الشهيد زيغود يوسف، أو اليوم الدراسي الذي نظمناه في وقت سابق حول الأمير عبد القادر... (أو الذي نحن بصدد التفكير فيه حول الشيخ عبد الحميد بن باديس) كلها تشكل مواعيد تكتسي أهمية بالغة كونها تجعل من هيئتنا منبرًا لترقية الوعي بضرورة صون ذاكرة الأمة... والحفاظ على إرثها التاريخي المشرف، وتحقيق التواصل وتبليغ الأجيال مدى حجم التضحيات التي دفعها الشعب الجزائري من أجل أن تكون الجزائر كما هي اليوم آمنة مستقرة... ومتطلعة بثبات إلى الغد الأفضل.

سيداتي، سادتي،

في ختام هذه الكلمة أود أن أخص كريمة الشهيد السيدة شامة زيغود يوسف بالتحية والتقدير لحضورها معنا اليوم... وأن أقول لها إن روح الوالد الشهيد تظلنا اليوم... وتبعث في نفوسنا مشاعر الفخر والاعتزاز...

هنيئًا لك بوالد من قامة زيغود يوسف... وهنيئًا للجزائر بالذكرى الستين لاندلاع ثورة التحرير المباركة.

أتمنى لأشغالكم كل النجاح والتوفيق...

زيغود .. المواقف .. والعبر

وقد تميزت أشغال هذه الندوة بتقديم ثلاث مداخلات، الأولى تحت عنوان «الشهيد، مواقف وعبر» للدكتور أحسن تليلاني،أستاذ بجامعة سكيكدة. والثانية بعنوان «عمليات 20 أوت 1955: مواقف وعبر»، للدكتور جمال يحياوي مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954. والثالثة للمجاهد العربي دماغ العتروس رفيق الشهيد، بعنوان « شخصية الشهيد من النضال إلى الاستشهاد».

الحداد الذي تحول إلى ثائر

أكد السيد أحسن تليلالي خلال محاضرته أن حياة الشهيد زيغود يوسف منذ ميلاده إلى استشهاده (35 سنة) عبارة عن ملحمة بطولية.

فهذا البطل بالرغم من يتمه ونشأته في أسرة معدمة، استطاع أن يزاول دراسته الابتدائية بفضل والدته وان ذكاءه وثقافته وصفاته مكنته من أن يفرض نفسه داخل أسرته ومجتمعه . كما أن مهنته كحداد فيما بعد جعلته ينسج علاقات واسعة وطيبة مع الفلاحين وعموم الشعب. انخرط في صفوف الحركة الوطنية شابا تم اعتقاله وسج به في السجن إلا أنه استطاع الفرار منه .

سي «أحمد» من مجموعة الرواد

الشهيد زيغود يوسف أو كما ينادونه خلال الثورة «سي أحمد» حسب المحاضر كان من بين القادة 22 الذين أعدوا للثورة، وأكثرهم تحمسا وبعد اندلاعها كان نائب للولاية الثانية وبعد استشهاد ديدوش مراد تولى هو قيادة الولاية.

موضحا أن هجومات 20 أوت 1955 التي قادها تعتبر الانطلاقة الحقيقة للثورة، فهي التي رسمت القطيعة مع الاستعمار، وهي التي أمدت الثورة بالكثير من المجاهدين وهي التي أعلنت عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية، فالهجومات حسب المحاضر كفيلة بأن تضع الشهيد ضمن القادة العسكريين الكبار في العالم في الثورات المعاصرة.

مضيفا أن زيغود يوسف كان من دعاة انعقاد مؤتمر الصومام 1956 وهو أول من قدم تقريرا مفصلا ومنظما خلال المؤتمر بفضل خبرته في التنظيم والتخطيط.

لسيتشهد زيغود يوسف البطل في 23 سبتمبر 1956 بسيدي مزغيش (سكيكدة) تاركا مسيرة ثورية مليئة بالإنجازات، داعيا إليها أجيال اليوم لإقتداء بها عبر تضحياته والتزامه.

20 أوت نقطة التحول .. إلى الريف

الدكتور جمال يحياوي، مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، أكد أن هجومات 20 أوت 1955 هي نقلة نوعية في مسار الثورة، حيث تطرق المحاضر لعدد من الظروف العامة التي أتت فيها هجومات 20 أوت 1955 (الشمال القسنطيني) .

فأما عن الجانب الداخلي فسياسة التطويق التي مارستها الإدارة الفرنسية على منطقة الأوراس ومناطق المتاخمة للمنطقة الأولى لمنع

التواصل والتنسيق، إلى جانب مشروع سوستيل (الإصلاحي) لتفكيك العناصر الملتفة حول جبهة التحرير الوطني بإيجاد طرف ثالث للتفاوض معه، وكذا تطبيق فرنسا لحالة الطوارئ لمدة 6 أشهر تمديدها فيما بعد . إلى الجانب العمل العسكري والمتمثل في استشهاد واعتقال قادة (استشهاد ديدوش مراد، بن بولعيد، اعتقال رابح بيطاط)

أما عن أهداف الهجومات فقد لخصها المحاضر في :

- توسيع نطاق الثورة وتأكيد شعبيتها وإبراز الدور الطي يمكن أن يلعبه الشعب
- تأكيد استمرارية الثورة وضمان انتشارها في كامل التراب
- مواجهة إستراتيجية لسوستان الهادفة إلى فصل الشعب عن الثورة
- فك الحصار على الأوراس
- لفت الرأي العام العالمي للقضية الجزائرية
- إبطال أكاذيب الفرنسية (تبعية الثورة الجزائرية لبعض العواصم الأجنبية)
- كسر انضمام كل الحركات والأطياف السياسية التي لم تنظم بعد إلى الثورة
- تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يهزم
- الرد على عمليات الإبادة والتقتيل الجماعي الممارس من طرف فرنسا
- تسهيل عمليات دخول السلاح القادم من تونس ووصولها إلى الولاية الثالثة والرابعة.

مؤكدا في الأخير أن كل هذه الأهداف تم تحقيقها على الصعيد السياسي والعسكري، ويبقى أهم هدف تم تحقيقه على الصعيد الخارجي الديبلوماسي هوتسجيل القضية الجزائرية في سبتمبر 1955 في الأمم المتحدة .

أما المجاهد العربي دماغ العتروس فقد قدم شهادته تحت عنوان « شخصية الشهيد من النضال إلى الاستشهاد»، باعتباره تعرف على الشهيد في وقت مبكر تحدث عن لقائه بالشهيد زيغود يوسف وانضمامه لحزب الشعب وكيف أصبح من أبرز المناضلين في حزب الشعب وقد اختارته فيما بعد الحركة الوطنية ليكون في الحركة السرية .

موضحا أنه في مؤتمر الصومام حضرالشهيد زيغود يوسف وساهم في وضع القواعد التي سارت عليها الثورة فيما بعد.

وعن وفاته أوضح رفيق الشهيد أنه بعد مؤتمر الصومام كان الشهيد زيغود يوسف عائدا إلى الديار وبمنطقة جبل السطيحة بسكيكدة وكان مع اثنين من مرافقيه، فوجئ بوجود المستعمر الفرنسي الذي انهال عليهم بالنار إلا أن الشهيد زيغود يوسف استطاع أن يحرق جميع الأوراق التي كان يحملها عن الثورة قبل أن يستشهد . داعيا في الأخير شباب اليوم بأن يقتدوا بمثل هذه الرموز التي قامت بأعمال خالدة فداء للوطن.

في المؤتمر حول التطورات الدستورية في افريقيا

الجزائر تحضر بجدية لتعديل الدستور وتتفادى التسرع والتقليد

في إطار إحياء الذكرى الـ 25 لإنشاء المجلس الدستوري الجزائري، نظم المجلس الدستوري يومي 24 و25 نوفمبر 2014، ندوة علمية إفريقية حول موضوع تطور القانون الدستوري في إفريقيا. شارك فيها ممثل اللجنة الافريقية وكذا ممثل الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، ورؤساء المؤسسات الأفريقية من المحاكم والمجالس الدستورية والمؤسسات المماثلة، الأعضاء في مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الافريقية، وممثلو الفضاءات الاقليمية واللغوية الناشطة في مجال القضاء الدستوري، وشخصيات متميزة من بين رؤساء وأعضاء الهيئات الدستورية غير الافريقية، ومؤسسات أخرى.

وحضر الجلسة الافتتاحية رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، ووزير الشؤون الخارجية السيد رمطان عمامرة ووزير المالية السيد محمد جلاب وكذا وزير العلاقات مع البرلمان السيد خليل ماحي، ورئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي السيد محمد صغير باباس.

ونشط الندوة الأفريقية أساتذة أفارقة بارزون ومختصون في القانون الدستوري، يمثلون، بالاضافة إلى الجزائر، جنوب إفريقيا، وتونس، ونيجيريا، والسينغال، والبنين، والغابون، كما حضر هذه التظاهرة العلمية القارية، أساتذة وطلبة في المدارس والجامعات الجزائرية في القانون والعلوم السياسية.

الرئيس بوتفليقة في رسالة للمشاركين: الجزائر تريد الحفاظ على استقرارها وتجنب الإضطرابات التي تعرفها مختلف البلدان

في رسالة له بعثها للمشاركين في المؤتمر قرأها نيابة عنه المستشار برئاسة الجمهورية السيد محمد علي بوغازي، أشاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالخطوات التي قطعها الافارقة في مجال القضاء الدستوري.

وقال أن هذه الخطوات تنم عن حسن إختيار الآلية التي تساعدهم بما يتماشى وخصوصياتهم من جهة والقيم العالمية من جهة أخرى وذلك سعيا إلى ترسيخ مبادئ دولة القانون وقبول سمو الدستور فوق كل اعتبار.

وأكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أن التعديلات الدستورية التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينيات حتى 2008 تعكس إرادتها في تكييف القانون الأسمى للبلاد مع تطور المجتمع والتسلح بالأداة القانونية اللازمة.

وجاء في ذات الرسالة أن تسلح الجزائر بالاداة القانونية اللازمة الغاية منه الاستجابة بالشكل الأمثل، للمتطلبات التي تمليها العلاقات الدولية التي مسها التطور وكانت محل تجديد بشكل لم يسبق له مثيل.

وفي هذا الصدد، أوضح رئيس الدولة أن الجزائر حققت قفزة نوعية من الدرجة الأولى بالمصادقة على مجموع القوانين الهادفة أساسا إلى تحسين العمل الانتخابي وتوسيع التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة دعما لدور المرأة ومكانتها، وتنظيم نشاط الأحزاب والجمعيات وتقنين المجال الإعلامي.

وأكد الرئيس بوتفليقة أن ذلك يأتي إيمانا منها بأن هذا الخيار يندرج ضمن رؤيتها الشاملة الرامية إلى تعزيز الأسس المؤسساتية للدولة وتمكين المجتمع من التحكم في مقاليد العصرنة.

توافق حول المسائل الجوهرية

كما أشار رئيس الجمهورية الى أن الجزائر تستعد لتعديل دستورها وهي تحضر لذلك بجدية، وكلها دراية بنضج الأفكار التي أفرزتها المشاورات الواسعة التي نظمت لهذا الغرض من أجل إشراك كافة شرائح المجتمع والوصول إلى توافق حول المسائل الجوهرية وضمان فعالية حقيقية للأحكام الدستورية الجديدة.

فمن الواضح أن الهدف المتوخى من نظرتنا إلى الأمور، يضيف رئيس الجمهورية، هو تسهيل مسار انفتاح المجتمع الجزائري ومرافقته، مع العمل على حفظ استقراره وتجنيبه الاضطرابات التي تعرفها مختلف دول عالمنا في زمن التحولات العميقة التي يشهدها.

وفي هذا السياق، أبرز رئيس الدولة أنه لذلك فإننا نسهر على وجه الخصوص على تفادي التسرع والتقليد والارتجال مشيرا الى أن ما عانته الجزائر من ويلات الإرهاب، يجعلها ترفض أية مغامرة من هذا القبيل التي غالبا ما تخلف مآسي والتي يرفضها مجتمعنا جملة وتفصيلا.

وفي ذات الوقت، فإن الجزائر، كما قال الرئيس بوتفليقة، لن تدخر جهدا من أجل العمل على إحلال السلم وفض النزاعات، سواء في مالي أو في ليبيا أو في أي مكان آخر من افريقيا مبرزا بأن هذه الجهود هي تعبير منا على التزامنا الثابت تجاه قارتنا.

التكيف مع المستجدات

ومن جهة أخرى، أشاد رئيس الجمهورية بالخطوات الكبيرة التي قطعها الاشقاء الافارقة في مجال القضاء الدستوري لكونها تنم عن حسن اختيار الالية التي تساعدهم بما يتماشى وخصوصياتهم من جهة والقيم العالمية من جهة أخرى سعيا الى ترسيخ مبادئ دولة القانون وقبول سمو الدستور فوق كل اعتبار.

وفيما يخص اللقاء أوضح ان هذه التظاهرة تاتي في ظرف عالمي يسوده الاضطراب وتجري فيه تحولات عميقة في افريقيا على العموم والعالم العربي الإسلامي على الخصوص تميزها ظروف صعبة وقاسية تنعكس آثارها على شعوبها بصفة خاصة.

وذكر رئيس الدولة ان معظم البلدان الافريقية استوعبت تدريجيا المفاهيم الجديدة للقانون الدستوري ثم أثرته مع مرور الوقت، بتخصصات عديدة، من خلال إنشاء عدالة دستورية، تولتها هيئات، أوكل لها اختصاص فض النزاع الدستوري، مما أفرز ثروة اجتهادية كبيرة، رسخت لمبادئ دستورية قيمة، وأقرت بشكل واسع للحريات والحقوق الأساسية، ومبادئ الحكم الراشد، وكرست مبدأ الفصل بين السلطات، وأسس الرقابة البرلمانية.

افريقيا حققت تطورات كبيرة في مجال القانون الدستوري

أشاد رئيس المجلس الدستوري السيد مراد مدلسي بالتطورات الكبيرة التي حققتها افريقيا في مجال القانون الدستوري مشيرا إلى أن هذه التطورات تضاف إلى النجاحات الأخرى التي حققتها في مجال السلم والأمن والديمقراطية والحكامة.

وقال السيد مدلسي في كلمة له في افتتاح أشغال الندوة العلمية حول تطور القانون الدستوري في افريقيا أن هذه التطورات أصبحت اليوم حقيقة ملموسة وهي تساهم في خلق ظروف تعبئة معتبرة لإرساء ثقافة حقوق الانسان والديمقراطية كشروط مسبقة لتعزيز سمو القانون واستقرار افريقيا.

وذكر السيد مدلسي أن مسعى السلم والمصالحة الوطنية التي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد سمح بطي صفحة مؤلمة من تاريخ البلاد واستعادة التطور والنمو للانطلاق بعزم في خوض غمار العصرنة مؤكدا على أن هذه التجربة تعد من بين التجارب التي تكون مرجعية للعديد من البلدان.

من جهة أخرى ذكر السيد مدلسي أن الدستور الجزائري لعان 1989 الذي أقر أسس دولة القانون من بينها إنشاء آلية الرقابة الدستورية التي أوكلها للمجلس الدستوري قد تعزز بموجب التعديل الدستوري لعام 1996 بآليات وضمانات أخرى جاءت لتدعيم هذه الاسس لا سيما من خلال مؤسسات دستورية جديدة هما مجلس الأمة ومجلس الدولة إلى جانب دعم صلاحيات المجلس الدستوري وتوسيع تشكيلته ومجال إخطاره.

وأضاف ذات المتدخل أن التعديلين الدستوريين لعامي 2002 و2008 ساهما على التوالي في دعم مكونات الهوية بإقرار اللغة الامازيغية لغة وطنية وتوسيع حظوظ المرأة في التمثيل في المجال المنتخبة.

كما ذكر رئيس المجلس الدستوري بالإصلاحات السياسية التي بادر إليها الرئيس بوتفليقة من خلال مراجعة أهم النصوص القانونية التي تؤطر الحياة السياسية في البلاد كالقوانين المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية والاعلام.

وبخصوص موضوع الندوة أشار إلى أن إختياره لم يكن من باب الصدفة وإنما ينبثق من الحرص على إشراك مختصين في القانون الدستوري في أشغالنا من رغبتنا في أن نشاطركم وجهات نظرنا وآرائنا حول الأشواط التي قطعتها بلاداتنا الافريقية في جهودنا المتواصلة لبناء دولة القانون.

لكن أقر السيد مدلسي أن هذه الجهود لم تكن سهلة ولا يمكن أن تكون سهلة بالنظر إلى الضغوط المتعددة الأشكال التي تعيشها قارتنا.

في الأخير أكد السيد مدلسي أن افريقيا ستواصل مساعيها الرامية إلى دعم آليات المرتبطة بقوة القانون وتطبيقه مشددا على أن الدول الافريقية ستعرف كيف ستواصل بفضل التطورات المحققة مجهوداتها في دعم آلية الرقابة الدستورية وتعزيز قواعد دولة القانون.

من جهته أوضح السيد هولو، رئيس المجلس الدستوري البينيني أن المجلس الدستوري أصبح في وقت قصير يشكل حجر الأساس للحياة السياسية في الجزائر التي تتميز بالتعددية وضمان حقوق الانسان والحفاظ على الحريات الأساسية وفي كلمته لدى افتتاح الندوة الافريقية حول الانجازات المحققة في مجال القانون الدستوري إحياء الذكرى الخامس والعشرون لإنشاء المجلس الدستوري اعتبر السيد هولو أن المجلس الدستوري تمكن بصفته الضامن للسير الحسن للهيئات الجزائرية من تكريس دولة القانون.

وأوضح السيد هولو أن دسترة القوانين تتم بصفة مرضية في ظل احترام حقوق وحريات الأشخاص مشيرا إلى أن المجلس الدستوري الجزائري التزم مبكرا بترقية التعاون الاقليمي والدولي في الشق الدستوري لأنه أدرك أهمية الديمقراطية في تكريس التنمية الاقتصادية للقارة الافريقية.

وبعد أن ذكر بأن الهيئات الدستورية الافريقية قررت بمبادرة من الجزائر إنشاء سنة 2010 فضاءا للعدالة الدستورية في افريقيا أوضح السيد هولو أن الجزائر أخذت على عاتقها مهمة توحيد الهيئات الدستورية العربية والإفريقية.

واختتمت أشغال المؤتمر العلمي الإفريقي حول التطورات في مجال القانون الدستوري في إفريقيا بحضور رئيس المجلس الدستوري الجزائري مراد مدلسي.

وسمح المؤتمر الذي شارك فيه رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية والمؤسسات المماثلة الأعضاء في مؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية، بإنشاء فضاء لدراسة وتحليل المقاييس الدستورية وتطورها وتطبيقها وتقييمها من خلال التجارب الفردية لعديد الدول الإفريقية.

في هذا الصدد أكد مدلسي في كلمته أن الهدف الأسمى من هذا النوع من اللقاءات يتمثل في إنشاء جسور تعاون و تبادل من اجل إقامة الاتصال بين الهيئات الدستورية. كما أعرب عن ارتياحه لتمكنه من جمع عديد رؤساء الهيئات والهيئات القضائية الدستورية معتبرا التدخلات رفيعة المستوى تسمح بتبادل الآراء والأفكار بشكل علمي حول الموضوع وبكل صراحة.

من جانبه أكد جون كريستوف نزي بيتيغي من الغابون الذي قدم ملخص تقرير عن أشغال المؤتمر أن المؤتمر قد دعا الجميع في هذه القارة إلى التفكير حول التقدم المسجل في مجال القانون الدستوري و كيفية تقييمه.

مجلس الأمة في صميم النقاش

مختصون يستعرضون تجربة المجلس .. ويدعون إلى تمكينه من صلاحيات أوسع

طرح وزير العلاقات مع البرلمان خليل ماحي، إشكالية قابلية دور مجلس الأمة للتطور، من خلال تمكينه من حق التشريع والمبادرة، كون النص الدستوري يوحي أن دوره لا يقل ولا يختلف عن دور المجلس الشعبي الوطني، إلا أنه قيد دوره في هذا الجانب.

وأوضح ماحي خلال كلمة لدى افتتاح أشغال الندوة أنه رغم أن النص الدستوري يوحي في ظاهره بأن مجلس الأمة لا يقل ولا يختلف عن دور المجلس الشعبي الوطني، إلا أن القانون العضوي رقم 99ـــ02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم البرلمان بغرفتيه وعملهما وعلاقتهما بالحكومة، قيّد دور مجلس الأمة في مجال التشريع الذي يعد جانبا أساسيا في العمل البرلماني.

وتساءل ذات الوزير، هل هذا الدور قابل للتطور من خلال تمكين الغرفة العليا من حق التشريع والمبادرة بالتشريع ولو في مجالات محددة، على غرار ما يجري به العمل في بعض الأنظمة الدستورية. وقبل ذلك نبّه إلى أن التجربة حديثة النشأة في بلادنا، مقارنة ببعض الأنظمة البرلمانية العريقة، لاسيما في أوروبا وأمريكا، معتبرا اليوم الدراسي بمثابة وقفة لتقييم هذه الممارسة، التي يعتبرها بعض المحللين صمام أمن وأمان للوقاية من الأزمات والاضطرابات السياسية التي قد تبرز للوجود، باعتبار أن مصلحة الدولة تسمو على أي اعتبار.

واقترح السيد ماحي، بمناسبة عرضه لإشكالية اللقاء إقرار الآليات الكفيلة بتمكين مجلس الأمة من ممارسة حقه في المبادرة في التشريع ولو في مجالات محددة، على غرار ما يجري به العمل في بعض الأنظمة الدستورية، غير أن أستاذ القانون الدستوري مسعود شيهوب، الذي كشف بأن المذكرة التي تم اعتمادها في مسودة تعديل الدستور خلال المشاورات الأخيرة، والتي تبنّت اقتراح توسيع صلاحية هذا المجلس في التشريع في المجالات المرتبطة بالحياة المحلية، وذلك من منطلق أن أعضاء الغرفة البرلمانية الثانية يتم انتخابهم على مستوى المجالس المحلية، ينبغي توسيعها لتشمل كافة المجالات الأخرى.

الرد على تساؤل خليل ماحي تضمنته مساهمات ومداخلات العديد من المختصين في القانون الدستوري، على غرار كل من فوزية بن باديس، عضو الهيئة التي كلفت بإعداد مسودة الدستور قيد التعديل والعضو بمجلس الأمة، والشريف

خلال الملتقى الدولي حول الدور التشريعي لمجلس الأمة في ظل النظام الدستوري الجزائري والأنظمة المقارنة، أبرز نواب وخبراء وأساتذة في القانون، خلال أشغال يوم دراسي حول موضوع «الدور التشريعي لمجلس الأمة في ظل النظام الدستوري الجزائري والأنظمة المقارنة»، المنظم من قبل وزارة العلاقات مع البرلمان، يوم الأحد 7 ديسمبر 2014 بفندق الأوراسي، ضرورة توسيع صلاحيات مجلس الأمة، ودعم مهامه التشريعية والرقابية لتمكينه من إحداث التوازن المؤسساتي، داعين إلى رفع القيود عن هذا المجلس في مجالي التعديل والتشريع، وإدراج ذلك في الدستور المرتقب من أجل تحقيق التوازن الفعلي بين غرفتي البرلمان، وتقوية دور هذا الأخير في التشريع والرقابة.

كايس، الأستاذ بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، وأسامة أحمد ملكاوي، عضو مجلس الأعيان الأردني، ومانويل كافيرو غوماز، الأمين العام لمجلس الشيوخ الإسباني، والذين اتفقوا جميعهم على ضرورة منح دور تشريعي للغرفة العليا للبرلمان، مثلما هو معمول به في كبرى الديمقراطيات التقليدية في العالم.

من جانبه أوضح عمار جيلالي، ممثل رئيس المجلس الشعبي الوطني في اللقاء، بأن إنشاء مجلس الأمة جاء لتطوير أداء مؤسسات الدولة، وتعزيز شرعيتها الدستورية، من خلال توسيع التمثيل الشعبي داخل المؤسسات بشكل يضمن التوازن ومشاركة مختلف الشرائح الاجتماعية، ولاحظ في هذا الصدد بأن الغرفة البرلمانية العليا ساهمت لحد الآن بفضل احتضانها لتشكيلات اجتماعية متنوعة في تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن فيما بينها، واصفا مجلس الأمة بالحصن المنيع الذي يحفظ المصالح العليا للوطن من خلال الآليات التي يمنحها له الدستور في مجال الرقابة البرلمانية.

ورأى السيد عبد المجيد جبار، منسق الجلسة، أن المهمة التشريعية بالغة الأهمية وتتصف بالطابع السيادي وهي تصب في منحى توفير أدوات الضبط اللازمة لتسيير الشؤون العامة وغالبا ما يتولى المؤسس الدستوري إحاطة العملية بعناية كبيرة ويميل للتحقيق والتفصيل على مستوى تحديد نطاق المهمة مشيرا في ذات السياق، أنه إذا كان مبدأ الفصل بين السلطات يجب أن يطبق من خلال وضع آليات لحماية البرلمان، فإنه يتولى كذلك تنظيم العلاقات بين الغرفتين انطلاقا من مبدأ توزيع الاختصاصات.

من جهته تطرق شريف كايس، أستاذ بجامعة مولود معمري بتيزي وزو في مداخلة بعنوان «الاختصاص التشريعي لمجلس الأمة في الدستور الجزائري»، إلى مشكل تقييد المبادرة والتعديل على مستوى الغرفة العليا للبرلمان، مشيرا إلى التعديلات التي حملتها مسودة تعديل الدستور والتي اقترحت أن يتم توسيع صلاحيات مجلس الأمة في المجال التشريعي شريطة أن لا يتجاوز ثلاثة مجالات وهي التنظيم المحلي، التهيئة المحلية والتقسيم الإداري وهذا بحكم أن الأعضاء ينتخبون من طرف منتخبين محليين.

وبالمقابل اقترح كايس أن يكون هناك توسيع لصلاحيات مجلس الأمة في هذا الشأن وأن لا يقتصر التشريع على المجالات المذكورة ليشمل عديد القطاعات على غرار ما هو كائن بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني، ليؤكد أن مجلس الأمة يبقى ضروريا لخلق ديناميكية في العمل التشريعي وكذلك من أجل خلق نوعية في العمل التشريعية وتعزيز الدور التشريعي بما يسمح للدولة بممارسة دورها كضابط، وهو نفس الرأي الذي ذهبت إليه الدكتورة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة في مداخلتها تحت عنوان »صلاحيات مجلس الأمة في المسار التشريعي في ظل نظام الغرفتين.

وتم خلال اليوم الدراسي عرض تجربتي كل من الأردن وإسبانيا في مجال تبنّي نظام الثنائية البرلمانية، وإبراز دور الغرفة الثانية في دعم العمل التشريعي والحفاظ على المصالح العليا لكلا الدولتين، حيث أشار عضو مجلس الأعيان الأردني أسامة أحمد ملكاوي، إلى أن غرفة الأعيان في الأردن لا تبادر بالتشريع لكنها يمكن أن تساهم بتقديم مقترحات قوانين للغرفة الأولى أو للحكومة، فيما أوضح الأمين العام لمجلس الشيوخ الإسباني، مانويل كافيرو غوماز، بأن مجلس الشيوخ الإسباني يملك صلاحيات سن القوانين شريطة أن لا يتم ذلك بشكل فردي وإنما عبر المجموعات البرلمانية التي يضمها، مشيرا في سياق متصل إلى أنه بالرغم من ذلك إلا أن خمس وتسعين بالمائة من مشاريع القوانين التي تدرس وتعتمد في إسبانيا تتقدم بها الحكومة.

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 7 ديسمبر 2014، في الملتقى الدولي حول الدور التشريعي لمجلس الأمة في ظل النظام الدستوري الجزائري والأنظمة المقارنة، كلمة قرأها بالنيابة عنه رئيس لجنة الشؤون القانونية الادارية وحقوق الانسان السيد مختار زروالي جاء فيها :

«... بداية، أتوجه بالتهنئة لمعالي وزير العلاقات مع البرلمان على تنظيمه لهذا الملتقى الدولي وعلى اختياره الموفق لـ «الدور التشريعي لمجلس الأمة في ظل النظام الدستوري الجزائري» موضوعا له، وهو في تقديري سانحة لعرض التجربة البيكاميرالية في الجزائر وتقييمها. وبودي أيضا أن أعبر له عن امتناني لدعوتي إياي لإلقاء كلمة بهذه المناسبة.

بدون شك، إن هذا الموضوع بمختلف مقارباته وطروحاته، يندرج ضمن النقاش الذي ماانفك يثري الساحة القانونية والسياسية ببلادنا ويستقطب المزيد من اهتمامات الباحثين والمختصين، وهو قبل هذا وذاك يمثل أحد الانشغالات أو الاهتمامات البارزة للسلطات العليا للبلاد، خاصة وأن بلادنا مقبلة على تعديل دستوري أملته التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها.

ولا أعتقد أني بمداخلتي هذه سأفي الموضوع حقه، وهو على هذا القدر من الدسامة. لكني بإيجاز سأحاول التطرق إلى التجربة البيكاميرالية في الجزائر وإبراز بعض سماتها وظروف نشأتها. ومن ثم الوقوف على خصوصيات مجلس الأمة ومكانته ودوره التشريعي والصلاحيات التي يمكن أن تسن له في ظل التعديل الدستوري المرتقب.

أيتها السيدات، أيها السادة

كما تعلمون، فإن تبني خيار البيكاميرالية في الدول التي اعتمدت هذا النظام جاء في أغلب الأحيان كنقلة نوعية في تطور سلطتها التشريعية وفي ممارسة الديمقراطية، ليستجيب لانشغالات ومطالب جديدة أملتها مختلف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تلك البلدان.

والجزائر، بطبيعة الحال، لم تشذ عن هذا المنطق. فلقد وجدت نفسها مع استعادة استقلالها الوطني في جويلية 1962 أمام تحديات عديدة وخطيرة، حيث بات انشغال بناء الدولة المستقلة أكبر هاجس يشغل بال السلطات العليا آنذاك.

وعلى صعيد السلطة التشريعية، كان نظام الغرفة الواحدة هو الخيار المتاح للسلطات العليا للتعاطي مع متطلبات المرحلة. غير أن الحركة الاحتجاجية التي حدثت في أكتوبر 1988 قد طرحت للواجهة مطالب الديمقراطية، التعددية والحريات العامة، والتي تكفل بها دستور 1989.

وهذا الدستور بقدر ما سمح بوجود برلمان تعددي، فقد تمخض عنه خلل في التوازن بين المؤسسات الدستورية بات يهدد النظام الجمهوري برمته.

كما أنه لم يضبط بصفة دقيقة الآليات التي تحكم العلاقة بين السلطات الدستورية، الأمر الذي استجب الدعوة إلى صياغة دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تدارك النقائص المسجلة وتحقيق المرونة والتكامل ما بين المؤسسات، بما يجعلها تتكيف مع المطالب والتطلعات الجديدة التي ماانفك يعبر عنها المجتمع. ولقد أعطى هذا التعديل دستورًا جديدًا في 28 نوفمبر 1996 نجم عنه استحداث مجلس الأمة كغرفة ثانية في البرلمان بعدما كشف نظام الغرفة الواحدة عن محدوديته وعدم قدرته على التكيف مع التحولات الجارية يومها...

والواقع أن ما يستوقفنا عند دراستنا للأنظمة البيكاميرالية هو بالأساس ظروف وأسباب ودوافع أو جدوى إنشاء الغرف الثانية، والتي تميز كل نظام عن غيره. ذلك أن هذه الأنظمة لم تعرف استقرارها النهائي إلا بعد أن مرت بمرحلة من الحيطة والتردد، بل الرفض أحيانا، تبعا للظروف السياسية والاجتماعية لكل بلد.

ولم تكن الجزائر مستثناة من هذه القاعدة حين وقف تيار معارض لإنشاء مجلس الأمة مبررا موقفه ببعض الاعتبارات كنمط الاقتراع غير المباشر في انتخاب أعضاء مجلس الأمة من طرف ومن بين أعضاء المجالس المحلية المنتخبة الذي يرون فيه انتقاصا من الشرعية الديمقراطية، بل ورأوا في نمط التعيين الخاص بالثلث الرئاسي تدخلا للسلطة التنفيذية في تركيبة السلطة التشريعية وبالتالي تأثير في توجهاتها. واعتقدوا أن نمط التمثيل العددي بمجلس الأمة يعتبر مساسا بالأساس الديمغرافي المعتمد في المجلس الشعبي الوطني. إلى جانب كل ذلك، فقد اعتبروا وجود مجلس الأمة نوعا من الترف السياسي وأنها غرفة مكلفة للخزينة العمومية.

غير أن هذه المعارضة لم تفتأ أن تلاشت حدتها تدريجيا أمام النتائج التي حققها مجلس الأمة على أرض الواقع، والتي عكست إلى حد بعيد الأهداف الحقيقية لوجود الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري، ومنها:

– تحقيق التوازن والاستقرار بين مؤسسات الجمهورية بما يضمن لها الاستمرارية والديمومة ويجعلها بمنأى عن الهزات.

– تطوير العمل التشريعي وتفعيل الدور الرقابي بما يحقق المزيد من الشفافية وتعزيز الحكامة؛ إذ كلما تعددت وتنوعت المنابر كلما تعمقت الممارسة الديمقراطية. وإذا كان البعض يرى في وجود غرفة ثانية في البرلمان على أنه مثقل للعملية التشريعية فهي في واقع الأمر أساسية كونها تعطي الرصانة للعمل التشريعي...

– ترقية التمثيل الوطني وجعله أكثر تنوعا وتكاملا وذلك بتجسيد حقيقة التمثيل القائم على المفهومين الجغرافي (الإقليم) والديمغرافي (السكان).

– تحسين المنظومة القانونية وذلك بتعميق وتوسيع النقاش حول النص التشريعي الواحد بما يجعله أكثر إحاطة بجوانب الموضوع وأكثر نجاعة عند التطبيق.

وإضافة لكل ما سبق فإن وجود مجلس الأمة من شأنه أن يعزز الحوار ويوفر للبلاد منبرًا إضافيًا لإبداء الرأي والرأي المعاكس يعزز من ثم الممارسة الديمقراطية في البلاد.

ناهيك عن كون مجلس الأمة يساهم في تثمين الكفاءات الفردية التي كثيرا ما يقصيها نمط الاقتراع المباشر في الانتخابات ويعطيها الفرصة للإسهام في حركية التغيير التي تعرفها بلادنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ربما يجدر التذكير أن دور الغرف الثانية يختلف من نظام برلماني إلى آخر وذلك تبعا لما خولته إياها الدساتير من صلاحيات. وبالنسبة لبلادنا، فإن مجلس الأمة جاء ليقوم النقائص التي اعترت السلطة التشريعية وليعطي للنشاط البرلماني إضافة قصد تحقيق التكامل مع الغرفة الأولى والانسجام، كسلطة تشريعية، مع السلطة التنفيذية.

وإلى جانب الأهداف السالفة الذكر التي جاء من أجلها مجلس الأمة، فإن إقراره كان أيضا تتويجا وتثمينا للعديد من التجارب التي مرت بها بلادنا، وتأكيدا لرغبته في الارتقاء بالعمل البرلماني إلى مستوى المقاييس العالمية باعتبار أن البرلمان هو المنبر الدستوري والمؤسساتي للرقابة الشعبية على المال العام، ومن ثم تحقيق الشفافية وتجسيد الحكامة.

ولاشك أن مثل هذه المزايا التي يتيحها النظام البيكاميرالي قد هيأت توجها عاما لاعتماده، حيث أن أزيد من 80 دولة في العالم تتبع هذا النظام. بما فيها 07 دول في العالم العربي ومنطقة المغرب العربي.

سيداتي، سادتي،

على غرار الكثير من الغرف الثانية في العالم، فإن مجلس الأمة في بلادنا قد تشكل في ظروف خاصة وجاء لتحقيق أهداف واضحة تستجيب لتطلعات مجتمعنا نحو الديمقراطية وتكريس دولة المؤسسات. ومن الطبيعي أن تكون له خصوصياته التي تميزه سواء في تشكيلته، أو في نمط اقتراع أعضائه وتعيين البعض منهم، أو في مدة العضوية فيه...

ولقد برهن خلال هذه الفترة القصيرة نسبيا من حياته عن الحكمة التي ميزت مواقفه والتي سمحت بتحقيق درجة عالية من التوافق والتعاون سواء مع الغرفة الأولى، رغم اختلافهما في التشكيلة وفي الصلاحيات، أو مع السلطة التنفيذية، مكنت من إصدار تشريع رصين يتماشى ومقتضيات المرحلة.

وأبدى أعضاؤه، منذ نشأته، قدرا كبيرا من المرونة والتنوع في استعمال الصلاحيات الممنوحة لهم دستوريا.

إن دراسة مجلس الأمة للنص التشريعي ليست بأي حال من الأحوال، إعادة نظر أو مراجعة لما قام به المجلس الشعبي الوطني. إن تموقع مجلس الأمة في نهاية مسلك النص التشريعي يجعل منه المتتبع الدقيق لمختلف جوانبه وإشكالاته والبدائل المطروحة للتكفل به، وهذا ما يمكن أعضاءه من قراءة متأنية وعميقة للنص ومقاربة توفيقية له تأخذ في الاعتبار المصالح العليا للأمة بعيدا عن النظرة الحزبية الضيقة.

كما وسع مجلس الأمة من نشاطاته، فإلى جانب مهامه التقليدية المتمثلة في دراسة مشاريع القوانين وإبداء الموقف منها ورقابة العمل الحكومي، طور نشاطات أخرى تدخل في صميم اهتماماته كالتحرك الميداني (داخل ولايات الوطن) لمعاينة مدى تطبيق برنامج الحكومة الذي يكون البرلمان قد صادق عليه، وترقية الثقافة البرلمانية دون أن ننسى دوره في ترقية الدبلوماسية البرلمانية.

أعتقد أن مثل هذه الأدوار التي قام بها مجلس الأمة قد جعلت منه مؤسسة دستورية سامية قادرة على تحقيق إضافات أخرى إذا ما منحت له الصلاحيات الدستورية اللازمة لذلك، لاسيما في مجال اقتراح القوانين وحق التعديل».

بيان أول نوفمبر 1954

مرجعية تاريخية في تحرير الشعوب من الاستعمار

شكل اليوم البرلماني الذي نظمه المجلس الشعبي الوطني يوم الثلاثاء 28أكتوبر 2014 بالتنسيق مع وزارة المجاهدين حول موضوع قراءة في بيان أول نوفمبر 1954 فرصة للتأكيد بأن هذا البيان يعد مرجعية تاريخية في تحرير الشعوب من الاستعمار لما يحمله من معاني و مبادئ التحرر من قيود الإستعمار.

واتفق كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني، محمد العربي ولد خليفة، ووزير المجاهدين، الطيب زيتوني، والأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، السعيد عبادو، والأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، الطيب الهواري، بهذه المناسبة على أن بيان أول نوفمبر 1954 يمثل الوثيقة التأسيسية للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي استندت عليها جميع الشعوب الإفريقية والعربية المضطهدة.

في مستهل عرضه أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد محمد العربي ولد خليفة، على أن بيان الأول من نوفمبر توجه إلى كل الشعب الجزائري أينما كان وليس لفئة أو جهة معينة أو حزب من فصائل الحركة الوطنية بكل ألوانها السياسية التي فشلت في إطار ما يسمى الشرعية في الحصول على الحقوق الاساسية وحتى من التخفيف من القهر والتفقير والتجهيل الذي سلطته الكولونيالية الاستيطانية الفرنسية على الأغلبية الساحقة من الجزائريين، كما لم يحصل التيار الاندماجي والنخبوي سوى على فئات لا يزيد على قبول الخضوع لحق القوة وليس لقوة الحق.

وأوضح السيد محمد العربي ولد خليفة أن النخبة الثورية من شباب الحركة الوطنيّة استخلصت الدرس الأول من التجربة التاريخية للجزائر العميقة أن المواجهة الحاسمة هي طريق الخلاص من الاستبدادية الكولونيالية والإذلال المقنن فيما يسمى قانون الأنديجينا الذي أقتبس منه نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا قانون الفصل بين البيض والسود، ولذلك إذا كان نداء الثورة في الأول من نوفمبر 1954 مفاجأة لسلطات الاحتلال ومخابراته ولفيف المرتزقة والأعوان المحليين، فإنه لم يكن مجرد صدفة أو حماسة عابرة فالصدفة وحدها كما يقول فيلسوف التاريخ ف. بروديل ليس لها ذاكرة.

مؤكدا في ذات السياق أن نداء نوفمبر تضمن استراتيجية للتحرير الدائم وإعادة بناء الوطن ونظرة مستقبلية لجمهورية شعبية وديموقراطية في إطار الدين الإسلامي الحنيف وروحانيته النقيّة والأكثر تقدمية تحت لواء وحدة وطنية للأرض والشعب لا تقبل التجزئة والتفكيك إلى أعراق ومذاهب ولا تدين بالولاء لأية إيديولوجية من الشرق أو الغرب، وبينما كان الصراع على أشده بين المعسكرين تميز بيان نوفمبر المؤسس بمنهج وفلسفة وطنية صافية ليس فيها أية شبهة من النظريات والولاء للأحلاف والتبعيات الشائعة بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك كان مبدأها الأول الاعتماد على النفس والاستعداد

للطريق الشاق والطويل لتحقيق الهدف وهو هزيمة الكولونيالية الفرنسية بكل الوسائل وقبول التضامن من كل الشعوب والهيئات المعنية والأحرار بما فيهم الفرنسيون، بدون تدخل أو توجيه أو استخدام لكفاح الجزائريين لأغراض داخلية أو جهوية أو دولية.

من جهة أخرى، أشار رئيس المجلس الشعبي الوطني أن بيان نوفمبر التاريخي كلمة واحدة تدعو الجزائريين إلى حرب دينية أو عنصرية ضد العدو، وكلمة مجاهد وشهيد تختلف تماما عن استعمالاتها المشبوهة في السنوات الأخيرة من طرف فئات ليس لها مشروع اجتماعي وليس لها قضية جديرة بالتضحية، وقد فشلت الدعاية الكولونيالية في الجزائر وفي فرنسا نفسها في وضع قناع الإرهابي والخارج عن القانون والفلاقة ولم تتمكن أبدا من عزلهم عن غالبية الشعب في الأرياف والمدن.

وأضاف أن النداء في بدايته دعوة إلى حلّ سلمي يعيد الحقوق إلى أهلها، ولكن اللوبي الاستيطاني المتنفذ وأصحاب القرار السياسي والعسكري والأغلبية من النخب العالمة والسياسية ردوا على ذلك النداء السلمي بالطائرات والأساطيل ومئات الآلاف من العسكر وإمدادات الحلف الأطلسي والأرض المحروقة إلى آخر لحظة قبل 05 جويلية 1962 عن طريق إرهاب المنظمة السرية التي لم تكن في الحقيقة سرية.

وقال السيد ولد خليفة أن بيان الأول من نوفمبر حمل خلاصة الوطنية الجزائرية بدون تعصب أو شوفينية ورسم خريطة الطريق للدولة والجمهورية الجزائرية التي تعتز بتراث الجزائر منذ العصر النوميدي إلى مجتمع اليوم والغد بما فيه من خصوصيات وتنوع، لم تكن في بلادنا على مرّ التاريخ أعراق متناحرة ومذاهب متصارعة وقد فشلت أساطير الايديولوجية الكولونيالية في تشتيت وتقسيم الجزائريين وفصل جنوبهم عن شمالهم.

وذكر ذات المتدخل بقول المرحوم الرئيس فرحات عباس عن بعض ما جاء في البيان المؤسس الذي جاء فيه إن الوطن هو ميثاق يوحّد بين الموتى والأحياء والذين سيولدون يوحدهم جميعا على هذه الأرض ... الجزائر وطن الجميع، إن أعداءنا الوحيدين يتمثلون في الهيمنة الكولونيالية والتفرقة العنصرية والبؤس والمهانة.

وأضاف أنه وعلى الرغم من مضاعفات عشرية الإرهاب التي أضاعت على بلادنا وقتا ثمينا وعطلت ركب التنمية وكبدت الجزائر خسائر فادحة بعشرات الآلاف من الضحايا من النخبة والأبرياء من المواطنين، على الرغم من تلك المحنة، فقد كانت مبادرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالوئام ثم المصالحة الوطنية محطة لانطلاق تنمية متكاملة وتضميد الجراح وإحياء المبادئ التي تضمنها نداء أول نوفمبر الذي توجّه إلى كل الأحزاب ولم يسأل أي فرد عن حزبه أو ايديولوجيته السابقة باستثناء أعوان الاحتلال الذين اعتبرهم الشعب خونه وعملاء.

وأشار السيد ولد خليفة أنه وفاء لمبادئ البيان المؤسس شرع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو المجاهد في ثورة التحرير والقائد الحالي لركب

البناء والتعمير، شرع في الإصلاح السياسي والتشجيع على التعددية الحزبية وترقية المرأة وتمكينها من أعلى المسؤوليات في الدولة وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتكفي مقارنة أولية مع بلاد أخرى قريبة أو بعيدة للتعرف على الأشواط التي قطعتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة وتتجه بلادنا الآن إلى بناء دستور توافقي عن طريق حوار مفتوح وديموقراطي يشارك فيه الجميع والهدف تكريس دولة القانون والعدل ومزيد من تعزيز الحقوق الأساسية للمواطن بما فيها حرية التعبير، إن التوافق حول قضايا الوطن المتعلقة بحاضر ومستقبل الجزائر هي المسعى الحكيم والناجح الذي بدأ به بيان نوفمبر.

وناد رئيس المجلس الشعبي الوطني الأجيال الراهنة والمستقبلية أن تثمن تلك الضريبة بالعلم والوطنية والحضور الفاعل على الساحات الجهوية والدولية وإحياء وتفعيل ثوابت القوة الدائمة لبلادن المعنوية والمادية والوفاء للبيان التاريخي وملحمة الثورة التي يرى فيها المظلومون في كل أنحاء العالم نموذجا وقدوة، بل مدرسة كما قال لي كل من الرئيس الكوبي رؤول كاسترو ولولا دي سلفا الرئيس السابق للبرازيل وما يعترف به القادة المنصفون في كثير من بلاد العالم. وقد تجسّد هذا الوفاء في نصرة الشعب الفلسطيني وشعب الصحراء الغربية لإنجاز حقهما في تقرير المصير.

واختتم عرضه بالتأكيد على أن نداء أول نوفمبر وملحمة الثورة حققا ما وعد به الأمير عبد القادر في رسالة وجهها إلى الجنرال لامور سيير سنة 1847 كما نقلها الاستاذ المرحوم محفوظ قداش كتب الأمير ستزحف فرنسا إلى الأمام ولكنها ستجبر عل التقهقر، وسوف نعود ... لقد حقق الأحفاد وعد الأمير في نداء الأول من نوفمبر وما تحقق بفضل الشهداء والمجاهدين من نصر مبين.

من جانبه أكد السيد الطيب زيتوني، وزير المجاهدين، أن الحرية هي انجاز بناه الشعب الذي كان وسيظل متمسكا بأصالته، مبرزا أهمية ترسيخ القيم والمثل العليا لثورة نوفمبر المجيدة والوفاء والإخلاص إلى رسالة الشهداء التي كما قال ستظل تتوهج في ذاتنا على الدوام.

وأوضح أن بيان أول نوفمبر يمثل وثيقة مستلهمة من تطلعات الشعب الجزائري الذي عان من ويلات الاستعمار الفرنسي الذي سلب منه سيادته وحريته وممتلكاته ويعد مرجعية في تحرير الشعوب المكافحة، مناشدا المؤرخين والجامعيين بتحمل مسؤولية نقل تاريخ الجزائر للأجيال الناشئة وذلك بتثمين الموروث التاريخي وتنقيته من رواسب المدرسة الكولونيالية.

أما السيد عبادو، الأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، فقد أكد أن بيان أول نوفمبر 1954 شكل إسهاما ضخما لما أحدثه من تغييرات داخل الجزائر و بالمغرب الكبير و دول إفريقية أخرى مشيرا أن البعد الإنساني و الشعبي الذي كان يحتويه جعل من الثورة الجزائرية مصدر إلهام وعبرة في التحرر و استرجاع الحرية و السيادة الوطنية.

وفي سياق آخر ذكر السيد عبادو بضرورة اعتذار فرنسا على الجرائم التي ارتكبتها في حق الجزائريين و الأضرار المادية والمعنوية التي ألحقتها بالشعب خلال طيلة فترة الاحتلال حتى يتم الحديث عن علاقات صداقة و إخوة بين البلدين.

من جهته، أكد المدير العام للأرشيف الوطني، عبد المجيد شيخي، أن بيان ثورة أول نوفمبر يعد مرجعا للشعوب المناضلة من أجل استقلالها.

برلمانيات يشدن بإصلاحات رئيس الجمهورية: رفع نسبة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة مكسب هام

أجمعت نساء برلمانيات في الندوة التي نظمتها الأكاديمية الجزائرية للتواصل والتنمية بمقر يومية صوت الأحرار بعنوان دور المرأة البرلمانية في التنمية وتدبير الشأن العام، يوم 7 ديسمبر 2014، أن قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مكن المرأة من توسيع مشاركتها في المجالس المنتخبة، مبرزن أن المرأة استطاعت على ضوء هذا القرار أن تساهم في إنجاح التنمية وتدبير الشأن العام، ذلك من منطلق أن المرأة الجزائرية لها دور كبير في المجتمع .

وأكدت برلمانيات أن دور المرأة في المجالس المنتخبة عرف تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة لاسيما بعد أن أقر رئيس الجمهورية توسيع مشاركتها في البرلمان، وطالبن في هذا الصدد بضرورة ايلاء الإهتمام للمرأة في تسيير الشأن العام وإحداث التنمية.

أكدت عضو مجلس الأمة، نوارة سعدية جعفر، لدى تدخلها في الندوة أن قضية المرأة عرفت قفزة نوعية بإبراز دورها في كل المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية بفضل مبادرة رئيس الجمهورية الذي طالب بإعداد تصور علمي لترقية المرأة عن طريق القيام بدراسات حول وضعية النساء، وهو دور احتل مكانة هامة في الإصلاحات التي اعتمدها الرئيس بوتفليقة.

وأضافت عضو مجلس الأمة أن قضية المرأة عرفت منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم، قفزة نوعية من خلال إشراك المرأة في مختلف الميادين، مشيرة إلى أن تصور الرئيس كان مبنيا على قضايا علمية لمعرفة واقع المرأة والذي توج بإنشاء عدة هيئات ومؤسسات خاصة بشؤون المرأة مكنتها في جميع المجالات لاسيما السياسية منها على خلاف ما كانت عليه سابقا بفضل القوانين التي عرفت تعديلا وأحدثت تغيير في رفع نسبة مشاركتها في الشأن العام وإقحامها في وضع البرامج لتحقيق التنمية.

وتطرقت نوارة سعدية جعفر للحديث عن المادة 31 مكرر الخاصة بتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة بنسبة 30 بالمائة، قائلة إن القانون كان له إرادة سياسية في إثبات المرأة لحضورها على مستوى البرلمان، وأضافت أن هذه المادة وبالرغم من قصر تجربتها في هذا المجال، دفعت بالمرأة إلى مشاركة قوية في البرلمان خاصة على المستوى المحلي جعلها تتقدم في المرتبة الأولى عربيا والثامنة إفريقيا والمرتبة 27 عالميا، واستطاعت أن تجلب الرأي العام من خلال طرحها ومشاركتها للجلسات العامة للبرلمان ذلك بالرغم من الإنتقادات التي وجهت للمرأة البرلمانية.

وأوضحت عضو مجلس الأمة أن المرأة تمكنت من إثبات وجودها داخل القبة البرلمانية، من خلال تأثيرها داخل المجلس ورفع قضايا المرأة لاسيما فيما يتعلق بمشاركتها في مناقشة قانون الميزانية وتخصيص جزء منها للاهتمام بالمرأة في المجتمع من خلال وضع برامج خاصة بها، وقالت إن تعديل القوانين خلقت ثورة في ترقية المرأة في إشارة منها إلى قانون الجنسية والأسرة وإنشاء صندوق للنفقات خاص بالمرأة، مشددة في هذا الصدد على ضرورة ايلاء اهتمام بالمرأة البرلمانية لتسيير الشأن العام.

وذكرت عضو مجلس الأمة، بمبادرة رئيس الجمهورية في إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2003، والتي كانت أول مؤسسة تهتم بشؤون المرأة منذ الاستقلال، لاسيما استحداث المادة 31 في الدستور والمتعلقة بتوسيع مشاركة النساء في المجالس المنتخبة،

وإجبار الأحزاب على تخصيص نسبة على مستوى هذه المجالس، مشيرة إلى أن المرأة الجزائرية بقيت محصورة في قطاعات تقليدية كالتعليم والطب والهندسة وغيرها بفضل التمدرس.

وقالت نوارة سعدية جعفر، أن تحقيق هذه المكاسب، لم يكن بالأمر الهيّن، كون بعض التيارات رفضت استحداث هذه المادة، مضيفة بأن تعديل القوانين كقانون الأسرة والجنسية والعقوبات، أحدث توازنا داخل المجتمع، كما أن هذه الإصلاحات مكّنت الجزائر من احتلال مرتبة متقدمة في الدول العربية والإفريقية وعالميا. وحسب عضو مجلس الأمة، فإنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية واستقرار المجتمع دون مشاركة المرأة.

من جهتها، سلطت البرلمانية بن تركي أم السعد، الضوء على المشاركة السياسية للنساء قائلة أن المجال السياسي يشكل مطلبا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار، وحسبها فإن مشاركة المرأة دليل واضح على مدى نضج المجتمعات ومؤشر على نجاح البرامج، كما أن وصولها إلى السلطة التشريعية يساهم في تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية، على حد قولها.

وأشارت بن تركي إلى أن ضغط المرأة البرلمانية في المناقشات التشريعية، ساهم في إحداث الكثير من التعديلات على القوانين، كقانون العقوبات وجواز السفر.

وأكدت الدكتورة البرلمانية عن جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، على ضرورة مشاركة المرأة في القرارات السياسية، مشيرة إلى أن مشاركة المرأة في البرلمان دليل على تفتح المجتمعات ومؤشر على نجاح برامج التنمية، ونوهت في هذا السياق بقرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الإصلاح السياسي المتعلقة بالمادة 31 مكرر الخاصة بتوسع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، والذي مكن من رفع قدرات المرأة وتأثيرها السياسي من خلال معالجة عدة قضايا لاسيما على المستوى المحلي.

وقالت البرلمانية بن تركي أن المرأة ساهمت في الدفاع عن مصالح وانشغالات المواطنين بكل شفافية من خلال نقلها داخل قبة البرلمان، مؤكدة أنها تعتبر تجربة ناجحة بكل المقاييس رغم قصرها حيث أنها أثبتت صوتها في العديد من المشاكل التي طرحت كالسكن وتعديل قانون العقوبات وحماية الطفولة وغيرها من المواضيع الحساسة.

واستعرضت البرلمانية بالمجلس الشعبي الوطني عن حزب جبهة التحرير، البرلمانية أسماء بن قادة، المكاسب التي حققتها المرأة منذ عصر البابوية، إلى غاية اليوم، حيث أصبح توجهها أكثر نضجا وتقوده نساء مثقفات وباحثات، لافتكاك المزيد من الحقوق، قائلة أن المرأة اقتحمت كل المجالات إلا المجال السياسي الذي بقيت بعيدة عنه بسبب تقاليد المجتمع.

وأضافت أنه لولا إرادة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، لما تمكّنت النساء من التواجد بنسبة 31 بالمائة على مستوى المجالس المنتخبة، داعية إلى إشراك المرأة في الفتاوى الدينية وحسبها فإن غياب المرأة يعتبر إفقارا للإنسانية.

وأكدت بن قادة أن غياب المرأة هو إفقار للإنسانية ووجودها هو إثراء للمجتمع، مشيرة إلى أن دورها في صنع القرار والتأثير على الرأي العام لن يكتمل في غياب الرجل والعكس صحيح، مشيرة إلى أهمية التخلص من النظرة التقليدية للمجتمع اتجاه المرأة من خلال إثراء التبادل بين الجنسين، وأضافت أن العمل بنظام الحصص من شأنه أن يساهم بشكل فعال في تغيير الذهنيات والتأثير على الأصوات المعارضة، معتبرة إدراك التواجد النسوي في المجالس المنتخبة إثراء للمجتمع وعامل توازن ورشد.

تونس

البرلمان ينتخب رئيسا ونائبين له

انتخب مجلس نواب الشعب (البرلمان) في تونس يوم الخميس 04 ديسمبر القيادي بحزب نداء تونس محمد الناصر رئيسا للمجلس بأغلبية عريضة، كما فاز عبد الفتاح مورو مرشح حركة النهضة بمنصب النائب الأول لرئيس المجلس.

وصوت 176 نائبا للمرشح الوحيد لمنصب الرئيس للمجلس محمد الناصر (80 عاما) من بين 214 صوتا مصرحا به، مقابل أربع ورقات ملغاة و34 ورقة بيضاء.

ويرجع دعم هذا العدد الكبير من النواب للمرشح الوحيد للمنصب إلى أن جل المجموعات النيابية، بما فيها مجموعة نواب حركة النهضة (69 مقعدا) صوتت له.

ومحمد الناصر هو سياسي مخضرم عمل في حكومات سابقة أثناء حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وهو مهندس نظام الشؤون الاجتماعية في سبعينيات القرن الماضي.

وتولى الناصر منصب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الباجي قائد السبسي المؤقتة بعد الثورة عام 2011.

كما انتخب نواب المجلس عبد الفتاح مورو -أحد أبرز قادة حركة النهضة الإسلامية ومؤسسيها- نائبا أول لرئيس المجلس.

وحصل مورو على 157 صوتا مقابل 33 صوتا للمرشحة الثانية للمنصب مباركة عواينية أرملة النائب الراحل محمد البراهمي عن الجبهة الشعبية.

في سياق متصل انتخبت فوزية بن فضة الشعار المرشحة عن حزب الاتحاد الوطني الحر لمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس الشعب بعد حصولها على 150 صوتا.

ونال حزب نداء تونس 86 مقعدا بالانتخابات التشريعية، وحصلت حركة النهضة على 69 مقعدا، يليهما حزب الاتحاد الوطني الحر (16 مقعدا)، والجبهة الشعبية (15 مقعدا)، وحزب آفاق تونس (ثمانية مقاعد)، وتوزعت بقية المقاعد على أحزاب ومستقلين.

الصومال

البرلمان يسحب الثقة من رئيس الوزراء

صوت البرلمان الصومالي في جلسته ليوم السبت 06 ديسمبر 2014 لصالح حجب الثقة عن الحكومة وإقالة رئيسها عبد الولي الشيخ أحمد.

فقد صوت 153 نائبا لصالح مشروع حجب الثقة عن الحكومة مقابل 80 نائبا صوتوا ضده فيما امتنع نائبان عن التصويت، وجاء التصويت بعد مناقشة بدأت يوم الخميس لمذكرة رفعها عدد من النواب لحجب الثقة.

وطلب رئيس البرلمان محمد عثمان جواري من رئيس الجمهورية حسن الشيخ محمود تسمية رئيس وزراء جديد خلال ثلاثين يوما حسب مقتضيات دستور الصومال. وكان قرابة 140 نائبا قد تقدموا في مطلع الشهر الماضي بمذكرة حجب الثقة ضد رئيس الوزراء عبد الولي الشيخ أحمد بعد أيام قليلة من بروز خلاف بينه وبين رئيس الجمهورية بعد إجراء الشيخ أحمد تعديلا وزاريا شمل وزيرا مقربا من الرئيس الصومالي.

واتهم أصحاب المذكرة رئيس الوزراء بتعطيل عمل الحكومة والتسبب في انقسام مجلس الوزراء وعدم تعاونه واستشارته الرئيس الصومالي، فيما اعتبر مؤيدون لرئيس الوزراء المذكرة «سياسية وليست محاسبة لأداء الحكومة ورئيسها».

وكان البرلمان الصومالي قد سحب الثقة في ديسمبر 2013 من رئيس الوزراء السابق عبدي فارح شردون، والذي اختلف هو الآخر مع الرئيس الصومالي بشأن تعديل وزاري.

البرلمان يصّوت للإعتراف بالدولة الفلسطينية

صوّت البرلمان الفرنسي يوم الثلاثاء 02 ديسمبر 2014، لصالح دعوة الحكومة للاعتراف بالدولة الفلسطينية، في خطوة رمزية لن تؤثر في الموقف الدبلوماسي الفرنسي، في حين تعمل باريس على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي باستئناف مفاوضات السلام واختتامها في غضون عامين.

ويهدف التحرك -الذي يقف الحزب الاشتراكي الحاكم وراءه وتدعمه الأحزاب اليسارية وبعض المحافظين- لمطالبة الحكومة «باستخدام الاعتراف بدولة فلسطينية بهدف حل الصراع بشكل نهائي».

ويقول منظمو التصويت إنه يرمي لممارسة ضغط سياسي على الحكومة لتقوم بدور أكثر فاعلية إزاء القضية، في حين أظهر استطلاع رأي أجري في الآونة الأخيرة أن ما يربو على 60 % من الفرنسيين يدعمون إقامة الدولة الفلسطينية.

وقال وزير الخارجية لوران فابيوس للبرلمان إن الحكومة ليست ملزمة بالتصويت، لكنه أضاف أن الوضع الراهن غير مقبول، وأن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية دون تسوية عن طريق التفاوض إذا فشلت الجولة الأخيرة من المحادثات. ومن ناحيتها، عارضت إسرائيل بشدة التحرك الفرنسي ووصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الخطوة بأنها «خطأ جسيم».

وبينما تعترف معظم الدول النامية بدولة بفلسطين، لا تعترف بها معظم دول أوروبا الغربية وتدعم الموقفين الإسرائيلي والأميركي اللذين يريان أن قيام دولة فلسطينية مستقلة يجب أن يتم من خلال المفاوضات مع إسرائيل.

لكن الدول الأوروبية تشعر بخيبة أمل متزايدة تجاه إسرائيل التي تواصل بناء المستوطنات على الأراضي التي يريد الفلسطينيون إقامة دولتهم عليها منذ انهيار آخر جولة من المحادثات التي ترعاها الولايات المتحدة في أفريل. ويقول الفلسطينيون إن المفاوضات فشلت ولا خيار أمامهم سوى مواصلة الدفع من جانب واحد باتجاه إقامة دولة.

من جهة أخرى، أعلن فابيوس أن باريس تعمل لاستصدار قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يقضي باستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين واختتامها في غضون عامين.

وقال الوزير إنه «إذا فشل المسعى الأخير في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض فسيكون لزاما على فرنسا أن تقوم بما يلزم للاعتراف دون تأخير بالدولة الفلسطينية».

من جهته، قال ممثل فلسطين بالأمم المتحدة رياض منصور إن المشروع الذي بادرت إليه فرنسا سيحدد مهلة لمفاوضات بشأن اتفاق سلام نهائي، مع إمكان تحديد مهلة ثانية لقيام دولة فلسطينية.

وكان الفلسطينيون وزعوا -بدعم من الجامعة العربية نهاية سبتمبر الماضي- مشروع قرار يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في موعد أقصاه نوفمبر 2016. لكن المشروع جوبه بمعارضة الولايات المتحدة وأعضاء آخرين بمجلس الأمن، مما دفع الأوروبيين إلى محاولة صوغ مشروع بديل.

الكونغرس يفضح «السي آي أي»

بعد أشهر من الترقب، نشر مجلس الشيوخ الأمريكي يوم الثلاثاء 09 ديسمبر 2014، جزءا من التقرير حول عمليات تعذيب قامت بها وكالة الاستخبارات الأمريكية في سجون سرية، واتهمها بالكذب على الجمهور وعلى الكونغرس والبيت الابيض حول نجاعة استجواباتها وأنها كانت أعنف مما اعترفت به الوكالة حتى الآن.

وأكد التقرير الذي قامت بإعداده لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي واستغرق 4 سنوات بميزانية تقارب 40 مليون دولار، أن وكالة الاستخبارات الأميركية لجأت إلى أساليب عنيفة وغير فعالة خلال استنطاق محتجزين بعد أحداث الـ 11 من سبتمبر.

وذكر التقرير أنه "بعد دراسة 20 حالة " تأكد أن التعذيب الذي مارسته وكالة الاستخبارات على محتجزين لم يخلص إلى نتائج إيجابية، وكان له أثر عكسي".

وأشار التقرير كذلك إلى أن "تقنيات الاستجواب التي استخدمتها الـ"سي أي إيه" لم تساعد في أي وقت من الأوقات في الحصول على معلومات مؤكدة بوجود تهديدات إرهابية".

كما أفاد التقرير أن بعض "المعلومات التي كانت تفيد بوجود هجمات مدبرة بقنابل عن بعد زعمت الوكالة أنها حصلت عليها بعد عمليات الاستنطاق، كانت مغلوطة".

واتهم التقرير وكالة الاستخبارات بالكذب على الجميع حول نجاعة برامجها للاستنطاق بمن فيهم مجلس الشيوخ والبيت الأبيض، مشيرا إلى أن" "سي أي إيه" ادعت أن برامجها للاستنطاق مكنت من الحفاظ على الأرواح، غير أنه ثبت العكس، كما أن التقنيات المستخدمة كانت عنيفة والوكالة كذبت خلال تقديمها تقريرا حول أساليب الاستنطاق المتبعة".

يذكر أن الولايات المتحدة وضعت 4200 عنصر من قوات المارينز على أهبة الاستعداد في منطقة الشرق الأوسط وذلك استعدادا لإصدار الكونغرس تقريره حول انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب داخل السجون الأميركية خلال فترة حكم الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، فرضت تدابير أمنية مشددة حول المنشآت الدبلوماسية والقواعد العسكرية الأميركية.

وكان الهدف من التقرير الذي وضعته لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ إثر تحقيق دقيق استمر أكثر من ثلاث سنوات بين 2009 و2012، إلقاء الضوء على البرنامج الذي وضعته السي آي إيه سرا لاستجواب أكثر من مئة معتقل يشتبه بارتباطهم بتنظيم القاعدة بين 2001 و2009 باستخدام تقنيات مشددة مثل الإيهام بالغرق والحرمان من النوم.

في العدد القادم

نظّم مجلس الأمة يوم الأربعاء 24 ديسمبر 2014،
يوما دراسيا تحت عنوان :

المخطط الوطني لمكافحة السرطان

بمشاركة عدة أساتذة ومختصين في الموضوع

وستكون هذه المحاضرة محل
متابعة في العدد 64

مجلس الأمة 2014